حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية
فصلية علمية محكمة - تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

ANNALS OF THE
ARTS AND SOCIAL SCIENCES
A Refereed Academic Quarterly, Published by the Academic Publication Council - University of Kuwait

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية
الحولية الثامنة والثلاثون
الرسالة ٤٨٨
١٤٣٩ هـ / ٢٠١٧م (ديسمبر)

العلاقة بين الأصولية الإسلامية والعنف

أ.د. عثمان حمود الخضر
قسم علم النفس - كلية العلوم الاجتماعية
جامعة الكويت

The Relationship between Islamic Fundamentalism and Violence

Prof. Othman H. Alkhadher
Department of Psychology - Faculty of Social Sciences
Kuwait University

ISSN: 1560 - 5248 ISSN: 1560 - 5248
الرسالة ٤٨٨ - الحولية ٣٨ Monograph 488 - Volume 38
١٤٣٩هـ / ٢٠١٧م (ديسمبر) 1439 A.H/2017 (Dec.)

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

ANNALS OF THE ARTS AND SOCIAL SCIENCES

تصدر عن مجلس النشر العلمي – جامعة الكويت

فصلية علمية محكّمة تتضمن مجموعة من الرسائل وتعنى بنشر الموضوعات التي تدخل في مجالات اهتمام الأقسام العلمية لكليتي الآداب والعلوم الاجتماعية:

الآداب:

اللغة العربية وآدابها، اللغة الإنجليزية وآدابها، التاريخ، الفلسفة، الإعلام.

العلوم الاجتماعية:

الاجتماع والخدمة الاجتماعية، الجغرافيا، علم النفس، العلوم السياسية.

الحولية الثامنة والثلاثون
الرسالة الثامنة والثمانون بعد المئة الرابعة
١٤٣٩هـ/ ٢٠١٧م

هيئة التحرير

أ. د. يعقوب يوسف الكندري
رئيس هيئة التحرير

أ.د.عويدسلطان المشعان
قسم علم النفس

أ. د. جاسم سليمان الفهيد
قسم اللغة العربية وآدابها

أ.د. هادي مختار اشكناني
قسم الاجتماع

أ.د.مجدي عبدالحافظ صالح
قسم الفلسفة

د. مناور بيان الراجحي
قسم الإعلام

د.عبد المحسن أحمد الطبطبائي
قسم اللغة العربية وآدابها

د. ليلى محمد حكمت المالح
قسم اللغة الإنجليزية وآدابها

د.سند أحمد عبد الفتاح
قسم التاريخ

مها إبراهيم المسعد
مديرة التحرير

الهيئة الاستشارية

أ. د. باسل حاتم
الجامعة الأمريكية - الشارقة
الإمارات العربية المتحدة

أ. د. منى بيكر
جامعة مانشستر - المملكة المتحدة

أ. د. إبراهيم السعافين
قسم اللغة العربية - الجامعة الأردنية

أ. د. عبدالقادر الفاسي الفهري
قسم اللغة العربية - جامعة محمد الخامس

أ. د. إسماعيل صبري مقلد
قسم العلوم السياسية - جامعة أسيوط

أ. د. إمام عبدالفتاح إمام
قسم الفلسفة - جامعة عين شمس

أ. د. حمدي حسن أبو العينين
عميد كلية الإعلام - جامعة مصر الدولية

أ. د. محمود السيد أبو النيل
قسم علم النفس - جامعة عين شمس

قواعد النشر في
حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

١ – حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، مجلة فصلية علمية محكمة، تصدر عن مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت، تنشر البحوث من الجامعات والمؤسسات العلمية العربية والأجنبية في الموضوعات الأدبية والاجتماعية والإنسانية.

٢ – تنشر الحوليات البحوث والدراسات الأصلية، باللغتين العربية والإنجليزية، على ألا تتجاوز صفحات **متن أي بحث** ٢٠٠ صفحة، ولا تقل عن ٥٠ صفحة **(في المتن دون الهوامش والمراجع)**.

٣ – **قواعد تسليم البحوث:**

أ – يقدم البحث **مطبوعاً من ثلاث نسخ**، على ورق (A4)، وعلى مسافة واحدة، وبنط **(١٤)**، مع **القرص المرن** الخاص به.

ب – يرفق الباحث ملخصاً للبحث مطبوعاً باللغتين العربية والإنجليزية؛ في حدود **١٥٠ كلمة** للغة العربية، و**٢٠٠ كلمة** للغة الإنجليزية.

ج – يرفق الباحث مع البحث سيرة علمية مختصرة، مطبوعة باللغتين العربية والإنجليزية، تشمل أهم مؤلفاته وأبحاثه.

د – يقدم الباحث إقراراً كتابياً بأن البحث المقدم لم يسبق نشره في أي مجلة علمية أو غيرها.

هـ – تقدم الخرائط، والأشكال، والرسوم **بأصولها** الصالحة للطباعة، أما الصور الفوتوغرافية فتطبع على ورق لماع، مع ضرورة تقديم **الشريحة الأصلية للصور الملونة**.

و – في حال رغبة الباحث نشر الصور، أو الخرائط، أو الأشكال البيانية **ملونة، يلتزم دفع تكاليفها**.

٤ – **يراعي الباحث عند كتابة هوامش البحث ومصادره ومراجعه ما يلي:**

أولاً – الهوامش:

أ – توضع الهوامش في **نهاية كل فصل**، أو في **نهاية البحث** في حالة عدم وجود فصول.

ب – ترتب أرقام التوثيق بطريقة متسلسلة حتى نهاية كل فصل، أو حتى نهاية البحث في حالة عدم وجود فصول.

ج – تثبت الهوامش عند ذكرها لأول مرة كاملة على النحو التالي:
اسم المؤلف، عنوان الكتاب **(بالبنط الأسود)**، رقم الطبعة/ رقم الجزء، مكان النشر، اسم الناشر، سنة النشر/ رقم الصفحة.

مثال:

- أحمد محمد عبدالخالق، **معجم الألفاظ الشخصية**، الطبعة الأولى – دولة الكويت، مجلس النشر العلمي – جامعة الكويت، ٢٠٠٠م/ ص١٥.
  * المرجع السابق، ص٢٦.
- وفي حالة وجود فاصل **هامش مختلف** يذكر على النحو التالي:
  * أحمد عبدالخالق، **معجم الألفاظ الشخصية** – ص٣٥.

ثانياً – المصادر والمراجع:

تطبق المجلة نظام MPA في صياغة وترتيب المراجع وأسلوب كتابة متن البحث وبإمكان الباحثين الاطلاع على هذه القواعد على الرابط التالي والموجود في الموقع الالكتروني للمجلة (APA Style)

٥ – شروط قبول البحوث في الحوليات:

أ – لا تقبل الحوليات البحوث التي سبق نشرها في أي مجلة علمية أو غيرها.

ب – لا تقبل المجلة نشر أبحاث الماجستير أو الدكتوراة أو أي مستلات منها.

ج – أصول البحوث المقدمة للنشر لا ترد ولا تسترجع، سواء أنشرت أم لم تنشر.

د – لا يجوز نشر البحوث في جهات أخرى بعد موافقة الحوليات على نشرها، وإذا ثبت ذلك، فستتخذ إدارة الحوليات الإجراءات القانونية المتبعة بهذا الشأن.

هـ – يمكن للباحث نشر بحثه في جهات أخرى، بعد الحصول على إذن كتابي مسبق من رئيس التحرير، وبعد انقضاء ثلاث سنوات – على الأقل – على نشره في الحوليات.

و – تمنح المجلة للباحث خمسين نسخة من بحثه المنشور إهداء.

٦ – ترسل البحوث وجميع المراسلات الخاصة بالحوليات إلى:

رئيس تحرير حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية
ص.ب: ١٧٣٧٠ الخالدية
رمز بريدي: 72454
الكويت

ISSN 1560 Key title: Hawliyyat Kulliyyat al-Adab
http://apc.kuniv.edu.kw/AASS
E-mail: aass@ku.edu.kw

افتتاحية الإصدار الثاني من الحولية الثامنة والثلاثين
بقلم رئيس التحرير: أ.د. يعقوب يوسف الكندري

الأزمة الخليجية هي الموضوع الأبرز الذي ظهر على الساحة خلال الأيام الماضية وسيطر على وسائل الإعلام المختلفة، فهي الموضوع الذي يعتبر الشغل الشاغل للسياسيين وللقيادة الخليجية على حد سواء، ودارت حول دائرتهم وانعكست على المستويات الشعبية لمنظومة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. لقد انعكس ذلك الاهتمام والتداعيات للأزمة الخليجية على المستوى الشعبي الذي أثر بشكل بالغ في العلاقات الاجتماعية بين أبناء هذا الخليج، وظهرت وطفت على السطح عبر وسائل إعلامية كان من أبرز ما اتسمت به هو تأجيجها للخلاف، وزرع بذور الشقاق والفتنة فيه. فظهرت تداعيات وجوانب وأبعاد متعددة تفاعلت مع هذه الأزمة وأججها الإعلام المرئي والمسموع، وكذلك وسائل التواصل الاجتماعي التي نشطت بشكل واضح في تأجيج مثل هذا الخلاف، وهو الأمر الذي دفع سمو أمير البلاد إلى أن يتفاعل مع هذا الموضوع ويطلق تحذيره من خطورة هذا الجهاز وتأثيره في الأزمة، الذي يعتبر مسؤولاً مباشرًا عن هذا التأجيج. لقد دخلت الكويت طرفًا في هذه الأزمة، وكما قال سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح خلال افتتاحه دور الانعقاد العادي الثاني من الفصل التشريعي الخامس عشر في مجلس الأمة في يوم الثلاثاء ٢٤ أكتوبر ٢٠١٧ بأننا –أي الكويت– «لسنا طرفاً بل طرف واحد مع شقيقين»، مشيراً إلى أنَّ هذه الأزمة «تحمل في طياتها احتمالات التطور» مؤكِّدًا أهميةَ أن نكون على وعي بمخاطر التصعيد الناتج عن هذه الأزمة على شعوب المنطقة، مركزًا على وساطة الكويت ودورها وأهميته في هذا الجانب. ولعل ما أكَّده سموه في هذه الكلمة هو أنَّ الخيار الأنسب والمهم في هذه الأزمة هو وجوب الالتزام بالتهدئة. فقبول مبدأ الحوار ما زال هو الأمل في الخروج من هذه الأزمة التي نرجو أن تكون سحابة صيف تمر على المنطقة.

ووفق هذه التداعيات والتطورات حرصت حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية على تنظيم ندوة علمية مغلقة –كما تمت الإشارة إليه في العدد السابق– جاءت تحت عنوان: «الأزمة الخليجية: أبعادها وتداعياتها»، وقد شارك فيها نخبة من المختصين والمهتمين، وهم كل من الأستاذ الدكتور محمد الرميحي أستاذ علم الاجتماع، و الأستاذ الدكتور شفيق الغبرا أستاذ العلوم السياسية، و الأستاذ الدكتور غانم النجار أستاذ العلوم السياسية، والأستاذ الدكتور عبدالرضا أسيري أستاذ العلوم السياسية، و الأستاذ الدكتور عبدالله الشايجي أستاذ العلوم السياسية، والأستاذ الدكتور عبدالهادي العجمي أستاذ التاريخ، و د. خالد القحص أستاذ الإعلام، والسيد كامل الحرمي الخبير النفطي. وقد أدار الندوة أستاذ العلوم السياسة د. فيصل بوصليب. دارت الندوة حول أبعاد الأزمة التاريخية، وتداعياتها، والأضرار الاجتماعية والاقتصادية من وراء هذه الأزمة، ودور الكويت ودور صاحب السمو أمير البلاد في احتواء الأزمة، والأبعاد والمتغيرات الدولية المحيطة بهذه الأزمة، والدور الإعلامي وتعامله مع الأزمة، وأثر الأزمة في العلاقات الاجتماعية بين شعوب المنطقة، والتوقعات والآثار من واقع هذه الأزمة، ومستقبل منظومة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ضوء هذه الأزمة. وسيتم عرض أبرز ما جاء من مداخلات في هذه الندوة في عدد قادم من أجل توثيق ما أشار إليه المختصون والمهتمون في هذا الجانب

بعدما شحّت المعالجة الموضوعية لهذه الأزمة من المعنيين. لقد كان حرص الحوليات على أن تواكب التطورات الإقليمية من خلال عقد هذه الندوة، ونأمُل أن تستمر سلسلة هذه الندوات.

يتميز هذا العدد بتنوع معرفي في مجالات العلوم الاجتماعية والإنسانية؛ فهناك تنوع في الدراسات التي تضمَّنَها هذا العدد فشملتْ تخصصات في التاريخ، وفي الخدمة الاجتماعية، وفي علم النفس، والأدب، والشعر والإعلام. فجاءت الرسالة ٤٨٥ عن «مراكز التجارة في بلاد السند من الفتح الإسلامي إلى نهاية القرن الرابع الهجري / العاشر الميلادي» للباحث فيصل سيد طه حافظ من قسم التاريخ بكلية الآداب بجامعة الكويت، وركزت على المراكز التجارية في بلاد السند خلال فترة تاريخية محددة. وجاءت الرسالة ٤٨٦ تحت عنوان «الاتجاهات نحو طلب المساعدة ومصادر الدعم الاجتماعي وسمات الأخصائي الاجتماعي والضغوط الحياتية لدى الشباب الصغار السن في الكويت» للباحثة هيفاء يوسف الكندري من قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية بكلية العلوم الاجتماعية، بجامعة الكويت، والتي تعرَّفتْ من خلالها الباحثة اتِّجاهات الطلاب نحو طلب المساعدة من الأخصائي الاجتماعي المدرسي، وعلاقتها بالمتغيرات السكانية والاجتماعية، ومصادر الدعم الاجتماعي، وسمات الأخصائي الاجتماعي، والضغوط الحياتية. أما الرسالة ٤٨٧ فقد جاءت تحت عنوان «الثورة العربية الكبرى في شعر شعراء مصر ١٩١٦ – ١٩٥١م» للباحث حامد كساب عياط من قسم اللغة العربية في كلية الآداب بجامعة اليرموك، مركِّزًا على معرفة «مواقف الشعراء في مصر من الثورة العربية الكبرى منذ انطلاقتها سنة ١٩١٦م حتى استشهاد الملك عبدالله الأول بن الحسين سنة ١٩٥١». وقد جاءت الدراسة الرابعة ٤٨٨ نفسية من إعداد الباحث عثمان حمود الخضر من قسم علم النفس بكلية العلوم الاجتماعية بجامعة الكويت بعنوان «العلاقة بين الأصولية الإسلامية والعنف» ، و سعى من خلالها للكشف عن «طبيعة العلاقة المفترضة بين الأصولية الإسلامية والعنف السياسي المسلح والعدوانية» وطبقها على عينة مختارة من الشباب من طلبة جامعة الكويت. وجاءت الرسالة ٤٨٩ إعلامية تحت عنوان : «اعتماد النخب الأردنية على البرامج الحوارية في قناة الجزيرة كمصدر للمعلومات السياسية» للباحثين عزام علي عنانزة من قسم الصحافة، وعبد الله حسين العزام من قسم الإذاعة والتلفزيون بجامعة اليرموك. فقد سعت الدراسة إلى تعرُّف «مدى اعتماد النخب الأردنية على البرامج الحوارية التي تقدمها قناة الجزيرة كمصدر للمعلومات السياسية، وتعرُّف الآثار الناتجة من هذا الاعتماد». أما الرسالة الأخيرة ٤٩٠ فجاءت في الأدب وهدفت «إلى الوقوف على بعض القضايا النقدية المتصلة بدخول الأدب عصر التكنولوجيا، وظهور مفاهيم جديدة للنص الأدبي، وهي تتمركز حول توظيف التقنيات الرقمية فيه، وإحلال الوسيط الإلكتروني مكان الوسيط الورقي، وما رافق ذلك من مواضعات ألقت بظلالها على أطراف العملية الإبداعية». وقد جاءت هذه الرسالة من إعداد الباحث أحمد زهير رحاحلة من قسم اللغة العربية التطبيقية من جامعة البلقاء التطبيقية في الأردن، وهي تحت عنوان «الأدب والتكنولوجيا: تأملات في النص التفاعلي والتفاعل الرقمي».

نرجو أن يكون هذا التنوع الذي جاء به هذا العدد مناسبًا ويحمل محتوى فكريًّا يتناسب مع مكانة الحوليات عند القارئ العربي في كل مكان.

أ.د. يعقوب يوسف الكندري

الرسالة ٤٨٨

العلاقة بين الأصولية الإسلامية والعنف

أ.د. عثمان حمود الخضر
قسم علم النفس - كلية العلوم الاجتماعية
جامعة الكويت

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية - الحولية الثامنة والثلاثون - ١٤٣٩هـ / ٢٠١٧م

المؤلّف:

أ.د. عثمان حمود الخضر

- الدكتوراه في علم النفس من جامعة نوتنجهام Nottingham ، إنجلترا، ١٩٩٤.
- أستاذ دكتور في قسم علم النفس بكلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، منذ ١٩٩٧.
- حاصل على رتبة AFBPsS من الجمعية النفسية البريطانية اعترافا بسنوات الخبرة والمساهمة في حقل علم النفس.

الإنتاج العلمي:

أولا- الكتب:

١- عثمان الخضر (٢٠١٧). التفكير: أساليب ومهارات. (ط٣)، مكتبة آفاق: الكويت.

٢- عثمان الخضر (٢٠١٢). علم النفس التنظيمي: رؤية معاصرة. (ط ٢)، مكتبة آفاق: الكويت.

٣- عثمان الخضر (٢٠١١). ملحمة العمل الشعبي الكويتي في لندن إبان الغزو العراقي للكويت. مكتبة آفاق: الكويت.

٤- عثمان الخضر (٢٠١١). طلاب الكويت في معركة التحرير. مكتبة آفاق: الكويت.

٥- عثمان الخضر (٢٠١٠). الذكاء الوجداني. (ط٣). شركة الإبداع الفكري: الكويت.

٦- عثمان الخضر (٢٠٠٩). الألعاب التربوية. (ط٣)، شركة الإبداع الفكري: الكويت.

ثانيا: الأبحاث

١- هشام جاد الرب وعثمان الخضر (٢٠١٧). الترجمة أم تطوير القياس؟ حالة القياس العربي الجديد للعدالة التنظيمية. المجلة الدولية للانتقاء والتقييم. ٢٥ (١)، ٨٥-٩٣.

٢- هشام جادالرب و عثمان الخضر (٢٠١٦). إدراك العدالة الأكاديمية لدى طلاب علم النفس قبل وبعد معرفة نتائج تقييم المقرر. المجلة التربوية، ١٢٠(١)، ١٥-٦٠.

٣- عثمان الخضر وهشام جاد الرب (٢٠١٦). أبعاد العدالة التنظيمية: فاعلية القياس العربي. **المجلة الدولية للانتقاء والتقييم**. ٢٤ (٤)، ٣٣٧-٣٥١.

٤- خلود الدوسري، وعثمان الخضر، والسيد الأقرع، ونيل أندرسن (٢٠١٦). العلاقة بين الذكاء العاطفي وأداء المبيعات في الكويت. **مجلة علم النفس الإداري والتنظيمي**. ٣٢ (١)، ٣٩-٤٥.

٥- حسين الأنصاري وعثمان الخضر (٢٠١١)، تطور كفاءة الريادة للمختصين في المكتبات والمعلومات في الكويت. المجلة الدولية لخدمات المكتبات والمعلومات. ٦١، ٢٣٩-٢٤٦.

المحتـوى

الملخَّص ١٣

المقدمة ١٥

مشكلة البحث ١٩

أهداف البحث ١٩

أهمية البحث ٢٠

الإطار النظري ٢١

مفهوم الأصولية ٢١

الأصولية في التراث النفسي ٣٠

الأصولية والعنف ٣٣

الدراسات السابقة ٣٩

الفروض ٤٣

طريقة البحث ٤٧

العينة ٤٧

المقاييس ٤٧

أ-مقياس الأصولية الإسلامية ٤٧

ب-مقياس العنف ٥٥

جـ-مقياس العنف المسلح ٥٦

د- مقياس العدوانية ٥٨

هـ-مقياس المواطنة ٥٨

الإجراءات ٥٩
النتائج ٦١
المناقشة ٦٩
الهوامش ٧٩
المراجع ٨٠
ملحق ١ ..... ٩٠
ملحق ٢ ..... ٩٢

* * *

الملخَّص

سعت الدراسة لمعرفة طبيعة العلاقة المفترضة بين الأصولية الإسلامية والعنف السياسي المسلح والعدوانية لدى عينة مكونة من ٤١٣ من الطلاب الجامعيين الكويتيين، وأخرى مكونة من ٣٩٨ من الموظفين الكويتيين (الذكور ٣٦٣ والإناث ٤٤٨)؛ وذلك للتأكد من مدى إمكانية تعميم النتيجة على شرائح عمرية أوسع. ولأجل ذلك قام الباحث بتصميم مقياس للأصولية الإسلامية صالح من الناحية السيكومترية، كما طور مقياسا جديدا للعنف السياسي المسلح، كما سعت أيضا للتحقق من العلاقة المحتملة بين الأصولية والمواطنة الاجتماعية والدينية. وقبل الشروع في ذلك قام الباحث، بصورة ناقدة، باستيضاح مفهوم الأصولية وموقعها في التراث النفسي، وعلاقتها المفترضة بالعنف، واستعرض بعض الدراسات السابقة في هذا المجال. وخلصت الدراسة إلى عدم وجود علاقة تذكر بين الأصولية والعنف والعدوانية. كما توصلت إلى أن هناك علاقة جوهرية موجبة بين الأصولية وقيم المواطنة الاجتماعية والدينية. ودعت الدراسة للاستمرار في البحث عن أسباب أخرى محتملة وراء العنف السياسي المسلح.

* * *

المقدمة

في أثناء عكوف الباحث على شاشة حاسبه الآلي يُدوّن ما بدأه قبل شهرين من بحث بعنوان علاقة الأصولية والعنف، الذي بين يدي القارئ الكريم، تلقى نبأً مروعا لتفجير أحد جوامع الكويت أثناء صلاة الجمعة، خلف 250 ضحية بين قتيل وجريح، أحدهم[1] كان عضوًا في هيئة تدريس القسم الذي يعمل فيه الباحث، ولم يدر في خلده أن يكون العنف بهذه البشاعة والألم، وبهذا القرب، لم يراعِ من قام به حرمة الدم المسلم الصائم الساجد، ولا حرمة شهر رمضان، ولا حرمة المسجد، ولا حرمة يوم الجمعة وصلاتها. ولك أن تتخيل أن من قام بهذا الجرم الشنيع من قتل نفسه والآخرين، كان يتقرب إلى الله بفعله هذا، ويقدم نفسه قربانا لله في شهر رمضان الفضيل، وفي يوم الجمعة المباركة!

إن الصراعات المتناثرة في جسد الأمة الإسلامية هنا وهناك، والأحداث الجسام التي روعت العالم كالحادي عشر من سبتمبر 2001، وما تلاها من حروب في العراق وسوريا وليبيا واليمن وغيرها، وضعت الإسلام والمسلمين في خانة المتهم المتسبب، رغم أن من يقوم بها أعداد قليلة جدًّا من المسلمين، وجعل البعض يرى المسلمين إرهابيين وانفعاليين وخطرين (Greenberg & Gottschalk, 2008). هذه الصورة الذهنية عن الإسلام والمسلمين في مخيلة غير المسلمين، تتناقض جوهريًّا مع ما نعرفه عن سماحة الدين الحنيف، فلا يمكن لدين يصف فيه الله – سبحانه – نفسه بأنه رحمن رحيم، ويأمر اتباعه بحد الشفرة كي لا تعذب الذبيحة، وينهى محاربيه عن قتل المرأة والطفل والعجوز، ويأمرهم بترك العباد في أديرتهم، ويخبر بأن بغيًّا دخلت الجنة بسقي كلب عطش رحمة فيه، وأن امرأة دخلت النار في حبس هرة، أن يكون دينا يدعو للعنف مع الآخر. ولو كان العنف أصلا في الإسلام،

لم لم يأمر النبي – عليه الصلاة والسلام – اتباعه أثناء فتح مكة، الذين أذيقوا فيها أشد العذاب خلال ثلاثة عشر عامًا، بأن يردوا على ذلك العنف بعنف مثله؟ أو على الأقل أن يدافعوا عن أنفسهم بالسلاح؟ ولا أقام صلح الحديبية مع الكفار، ولا أطلق سراحهم يومها قائلا: «اذهبوا فأنتم الطلقاء».

إن مصطلح الجهاد في الإسلام ليس مرادفا لمصطلح الحرب المقدسة war Holy الذي استخدمته الكنيسة في العصور الوسطى، كما أن هذا المصطلح ليس مذكورا في القرآن، وليس معتمدًا لدى علماء المسلمين، فالحرب في ذاتها ليست مقدسة في الإسلام (Omar, 2003). يقول عز من قائل: ﴿ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُوا۟ مِن دِيَـٰرِهِم بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّآ أَن يَقُولُوا۟ رَبُّنَا ٱللَّهُ ۗ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدِّمَتْ صَوَٰمِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَٰتٌ وَمَسَـٰجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا ٱسْمُ ٱللَّهِ كَثِيرًا ﴾ ...[2]، وفي الآية إشارة إلى أن التدافع يأتي حتى في صالح المحافظة على دور العبادة الخاصة بغير المسلمين. ويأمر بالبر والقسط مع غير المسلم الذي لا يعادي الإسلام: ﴿ لَّا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمْ يُقَـٰتِلُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَـٰرِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوٓا۟ إِلَيْهِمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ﴾[3].

وإزاء هذه المشكلة ،تداعى الساسة والعلماء والباحثون للبحث عن مكمن الداء، وموطن الخلل الذي يجعل الدم مستباحا وأرواح الناس رخيصة، فبدون تحديد السبب، لن نستطيع تشخيص العلاج، كما أن التحديد الخطأ للسبب يؤدي إلى التشخيص الخطأ، ومن ثم علاجات خاطئة وغير ناجعة. ولقد قدمت تفسيرات وأسباب عدة للعنف، منها الاضطهاد السياسي، والصراع الطبقي، والفشل الاقتصادي، والانفتاح الإعلامي الفضائي، وضعف التوجيه الأسري والمدرسي، والإحباط، والفهم الخاطئ للنص الديني بسبب ضعف التكوين الشرعي غالبا، والبطالة، ومن بين تلك الأسباب المحتملة، جاءت الأصولية الإسلامية، لكن هذا

الربط بين العنف والأصولية لم يسنده في الغالب دليل علمي ولا برهان عقلي كما سنرى لاحقا.

فرغم نصوص الكتب السماوية الواضحة و الصريحة، وفي السير الذاتية للرسلعليهم أفضل الصلاة والسلام، الداعية للخير والصلاح و الالتزام بالأخلاق والخصال الحميدة، والمنادية بالتسامح و إعمال العقل و الفكر، فإن بعض الدراسات النفسية و الاجتماعية و السياسية، و غيرها من الانطباعات العامة والقوالب الاجتماعية Stereotypes أشارت إلى ارتباط التدين، الذي هو مادة الأصولية غالبا، بمجموعة من المفاهيم السلبية كالعنف Violence، والعدوانية Aggression، والتعصب Prejudice، والتحيز Bias، و التصلب والجمود العقلي Rigidity، وضيق الأفق و أحادية العقلية Single-mindedness و الانغلاق العقلي Close mindedness، مما أوجد نوعاً من التناقض بين رسالة الدين الساعية إلى تكوين الفرد السوي، والمتزن انفعالياً، و الناضج فكرياً، وبين هذه الصورة السالبة (الخضر، 2000). ويعبر دياب (2012، ص 6) عن ذلك بالقول إنه «عندما نسمع اليوم عن الأصولية خاصة مستندة إلى الدين، يذهب فهمنا وتفكيرنا مباشرة إلى التعصب الديني، والإرهاب والعنف! لكن تعبير الأصولية في حد ذاته تعبير إيجابي إذ إنه اشتقاق من الأصول، والأصول هي الينابيع، والينابيع هي دائما النقاء والصفاء من دون الزيادات والإضافات التي لا تجلب إلا التعكير».

وقد تم إطلاق مصطلح الأصولية لأول مرة لوصف مجموعة من المحافظين البروتستانت التي ظهرت في الولايات المتحدة بين عامي 1870–1925 (Emerson & Hartman، 2006)، وهي فرقة تؤمن بالعصمة الحرفية لكل كلمة في كتابها المقدس، وتدعو أن تفهم نصوصه فهمًا لفظيًا مباشرًا دون تفسير، كما تؤمن بأنها

تتلقى مباشرة من الرب، ولهم موقف معاد للعلم والعقل، ويميلون للتشدد في فرض معتقداتهم (شبار، 1993، ص710).

لكن لم تظهر الأصولية الإسلامية بالصورة المتعارف عليها اليوم إلا في أوائل القرن العشرين ربما استجابة لسقوط الخلافة الإسلامية، وتفرق المسلمين وعدم وجود مظلة تظلهم وتدافع عنهم، وبسبب الإحباط الذي تعيشه الأمة وهزائمها المتكررة أمام إسرائيل، وإلى ضعف قدرة أقلياتها المتناثرة في كل مكان من حماية نفسها من اضطهاد الأكثرية غير المسلمة لها. كما أن سقوط دولة الخلافة الإسلامية استنفر بعض المسلمين المشفقين على دينهم من ضعف المسلمين وغلبة المشروع الحداثي، إلى تكوين جماعات إسلامية تنادي بوحدة المسلمين والعودة إلى الإسلام، وتنقية فكر المجتمع من الأفكار الدخيلة المتناقضة مع الفكر الإسلامي، كنظرية دارون، وإلى تطبيق الشريعة الإسلامية، كما يمكن النظر للدعوة للأصولية باعتبارها ردة فعل للهزائم النفسية التي يشعر بها المسلمون. أو إنها خريطة خلاص للخروج من حالة الإحباط التي يشعرون بها بسبب تغول واستعمار القوى الأجنبية باعتبارها مصدر الشرور، والمانعة من نهضة الأمة (القرضاوي، 1998)

ويشير تقرير لـ TKB4 إلى أن الجماعات الإسلامية مسؤولة عن 87% من الإصابات المنسوبة لجماعات دينية، والتي تم رصدها بين عامي 1968 و2005. حيث كان متوسط عدد ضحايا الأعمال المنسوبة لجماعات إسلامية يشكل 21 ضحية لكل حادثة، مقارنة بـ 9 ضحايا مرتكبة من الجماعات الدينية غير الإسلامية. والجدير بالذكر أن من مجموع الضحايا الذين سقطوا من جراء أعمال عنف منسوبة لجماعات إسلامية، كان 75% منها تمت على يد جماعة القاعدة والجماعات المرتبطة بها. وعندما يتم تحييد الأعمال التي قامت بها القاعدة والمجموعات المتصلة بها، فإن متوسط ما ارتكبته الجماعات

الإسلامية ليس أقل ولا أكثر بصورة دالة عما ارتكبته الجماعات الأخرى. وقد تكون هذه النسب قد ازدادت الآن بعد التطورات الجديدة في المنطقة، وظهور ما عرف بداعش في العراق وسوريا. التي بدت أكثر عنفًا وفتكًا من القاعدة نفسها.

مشكلة البحث:

نحن اليوم أمام قضية تداخلت فيها الاهتمامات بين عدة اختصاصات، كعلم النفس، وعلم الاجتماع، وعلم السياسة، والعلوم العسكرية، وغيرها. وما سيقوم به الباحث في هذه الدراسة هو تبيان العلاقة المحتملة بين الأصولية الإسلامية والعنف من زاوية علم النفس، وهو تخصص الباحث، ولأجل ذلك، تطرح الدراسة المشكلات الآتية:

- هل هناك علاقة دالة بين الأصولية الإسلامية والعنف السياسي المسلح والعدوانية باستخدام عينة طلابية جامعية وأخرى من الموظفين الكويتيين؟
- هل هناك علاقة دالة بين الأصولية الإسلامية وقيم المواطنة الاجتماعية والدينية؟
- هل توجد فروق دالة بين الجنسين في الأصولية الإسلامية لدى كل من عينتي الطلاب والموظفين؟
- هل توجد فروق دالة بين الطلبة والموظفين وبين الطالبات والموظفات في الأصولية الإسلامية؟

أهداف البحث:

على ضوء تلك المشكلات، يمكن تحديد أهداف البحث الرئيسة وفقا للآتي:

أولاً- فحص العلاقة المحتملة بين الأصولية الإسلامية والعنف والعدوانية لدى عينة من الطلاب المسلمين الكويتيين وأخرى من الموظفين الكويتيين.

ثانياً- التحقق من العلاقة المحتملة بين الأصولية والمواطنة الصالحة الاجتماعية والدينية.

ثالثاً- التحقق فيما إذا كانت هناك فروق دالة بين الجنسين في الأصولية الإسلامية لدى كل من عينتي الطلاب والموظفين؟

رابعاً- التحقق فيما إذا كانت هناك فروق دالة بين الطلبة والموظفين وبين الطالبات والموظفات في الأصولية الإسلامية؟

أهمية البحث:

لم تكن قضية الأصولية والعنف قضية تذكر في عالمنا العربي قبل أربعين سنة تقريباً، غير أن بروز الجماعات الدينية في العالم العربي في النصف الثاني من القرن العشرين، وما أعقبه من صراع اجتماعي وسياسي مع الحكومات والتيارات المناهضة لها، وما رافقها من أحداث عنف، طرح بقوة موضوع الأصولية ومسؤوليتها المحتملة عن ذلك. والحديث عن الأصولية هو حديث عن ظاهرة التدين أيضا، لكن ما يهم هنا هو التدين كممارسة، وليس الدين الذي ما زال يحظى بقداسة في مجتمعاتنا الإسلامية، واحترام من جميع المكونات الاجتماعية والسياسية حتى المتباينة منها، فالتدين ليس بالضرورة هو الدين، ولكنه صورة اجتهادية لصاحبها للتوافق مع متطلبات الدين، يمليها فهمه للنص الديني ودلالته. ويرى الخضر (2000) أن فرضية مسؤولية المتدينين عن مشكلات العنف والعدوانية والإرهاب وغير ذلك من المفاهيم السلبية لم ترافقها دراسات علمية للتحقق من مصداقيتها في عالمنا العربي والإسلامي، وقد يعود ذلك لحساسية الموضوعات الدينية، والخوف من ردود الفعل الانفعالية الحادة لدى العامة من أن تصيب الباحث، أو الخشية أيضًا من تصنيف الباحث على أنه متصل باليمين أو اليسار.

ورغم غزارة ما كتب في مفهوم الأصولية الإسلامية من الجانب السياسي والاجتماع السياسي، سواء في المشرق أو المغرب، فإن تناولها من الزاوية السلوكية ما زالت دون الطموح. وتأمل هذه الدراسة في أن تقدم إطارًا نظريًّا يساعد على فهم

طبيعة الأصولية، والمشكلات المرافقة لهذا المفهوم، وتصميم مقياس عربي لقياس الأصولية، يظهر للباحث بأنه المقياس العربي الأول من نوعه في العالم العربي، حيث إنه من الصعب تحقيق أي تقدم في فهم أية ظاهرة نفسية دون القدرة على قياسها، كما تأمل هذه الدراسة من أن تتمكن من الإجابة على إشكالية العلاقة بين الأصولية والعنف، فلن نستطيع علاج مشكلة من مثل هذا النوع من العنف دون التحديد الدقيق لأسبابه، مع التنبيه إلى أن هذه الدراسة ارتباطية، وليست سببية في طبيعتها، بمعنى أنها قد تؤكد الارتباط بين متغيرين، لكن لا تستطيع الجزم بأن أحدهما سببا للآخر.

الإطار النظري:

سيبدأ الإطار النظري باستيضاح مفهوم الأصولية، ثم موقع الأصولية في التراث النفسي، ثم علاقة الأصولية بالعنف. ومن خلال هذا الاستعراض، سيقوم الباحث ببلوة وتعريف مفهومي الأصولية والعنف باعتبارهما المصطلحين الأساسين في هذه الدراسة.

مفهوم الأصولية:

للأصولية Fundamentalism معنى أكثر تحديدا في الفكر الغربي المسيحي، وتعني القبول والالتزام بمعتقدات الإيمان المسيحي بصورة حرفية، وعلى عصمة الكتاب المقدس، باعتباره حقيقة مطلقة لا تحتمل الشك (Taylor & Horgan، 2001)، وتشمل بهذا المعنى الجانب الاعتقادي والسلوكي، كما أنها أكثر ارتباطًا بالمذهب البروتستانتي الأمريكي. فيعرفها قاموس لاروس (1997) بأنها «استعداد فكري لدى بعض الكاثوليكيين الذين يكرهون التكيف مع ظروف الحياة الجديدة». كما يطلق هذا المصطلح أحيانا على من يملك رؤية سياسية محافظة، وهي بذلك تتضمن فكرة الرجوع للأصول والقيم الدينية التقليدية القديمة، مما جعلها بنظر الليبرالية الحديثة حركة محافظة تتبنى فكرًا سياسيًّا مناهضًا للحداثة (Bruce, 1990).

أما الأصولية في الفكر الإسلامي فهو مصطلح مستحدث، حيث يرى أبو زيد (1997، ص 102) أن لفظ الأصولية غير موجود في المعاجم العربية القديمة، وإنما أساس الكلمة هو «الأصل»، إنما الدارج هو أصول الدين، وأصول الحديث، وأصول الفقه، وأصول العقيدة، للإشارة إلى الأسس التي بُنيت عليها هذه العلوم، كما يستخدم مصطلح التأصيل الذي يشير إلى إرجاع الأحكام الجزئية إلى قواعدها الكلية من أجل إضفاء الشرعية على تلك الأحكام العملية، كإرجاع الديمقراطية، كمصطلح مستحدث، إلى الشورى باعتبارها مصطلحًا ذا أصول راسخة في الفكر الإسلامي. كما يطلق مصطلح الأصوليين على مَن ينادون بالعودة لأصول الدين، وهي القرآن الكريم، والسنة المطهرة، وإجماع السلف، سواء كانوا علماء دين أم دعاة، وهذه الدعوة، إن كانت منبوذة في الغرب، فإنها محمودة في الإسلام.

ولكل علم أصوله التي يقوم عليها، والأصول تقدم على الفروع، لذلك شاع عند أهل العلم قولهم: من أضاع الأصول، حُرم الوصول. وإذا قصد بالأصول المصادر، فهي عند المسلمين القرآن، والسنة، والإجماع، أما إذا قصد بها الأسس، فهي العقائد (الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وبالقدر خيره وشره) والعبادات (الصلاة والصيام والزكاة والحج) والشرائع (الحلال والحرام) والأخلاق (القرضاوي، 1998، ص 14–15). كما تشمل الأصولية، في إطارها الإسلامي، معنى العودة للمبادئ والقيم الإسلامية الأساسية التي تسعى لبناء مجتمع مسلم، وعلى نقيض الفكر الغربي المعاصر، يرى الفكر الإسلامي بأن الإسلام يشمل جميع مناحي حياة المسلم، ويؤثر في جميع جوانب أنظمة الدولة.

أما «ألتمير وهنزبيرغر» (Altemeyer & Hunsberger، 1992)، وهما من أشهر علماء النفس الذين اشتغلوا في مصطلح الأصولية، فيعرفانها بأنها الاعتقاد

بأن هناك تعاليم دينية واحدة تختص بالإنسان والإله تحمل الحق والصواب، والتي لا تتغير بتغير الزمان والمكان، وأنه يجب اتباع هذه التعاليم وممارستها. في حين يقدم دياب (2012، ص 14) تعريفا للأصولية بأنها «ادعاء امتلاك الحقيقة، والحقيقة كلها، وغيرها لا حقيقة، واحتكار هذه الحقيقة، ورفض الآخر وما عنده، وتجريد ما عنده من كل حقيقة، ومحاولة تقييد حريته، وإلغاؤه بالوسائل المعنوية والمادية كافة». ويرى كل من «هود وهِل ووليمسون» (Hood, Hill, & Williamson, 2005) (أن من أهم خصائص الأصولية هي حرفية الاتباع للنص المقدس، والتي تحدد موقف الأصوليين من العالم الخارجي، ويقارن ذلك بموقف المتدين غير الأصولي الذي يرى أن فهم النص المقدس يمكن أن يتم من خلال فهم باقي النصوص المقدسة، وربما نصوص أخرى غير مقدسة، كالمعرفة العلمية. ويفسر «أوستو» (Ostow, 1990، p.122) تمسك الأصولي بالتفسير الحرفي للنص المقدس، بأنه هروب واهم من الواقع.

إن مفهوم الأصولية، وكنتيجة للممارسة الإعلامية والسياسية ذات الأهداف المختلفة، ارتبط بجملة من المعاني السلبية كالإرهاب والتكفير، وغالبا ما يستخدم الإعلام مصطلح الأصولية للإشارة للجماعات الإسلامية التي توصف بالتعصب والتشدد والتزمت. فيرى زعفران (2009، ص141) أن المشكلة تكمن ليس في اللفظ ودلالته من منظور شرعي، بل في ربط الأصولية بالإرهاب والتطرف، والربط بين الإسلام كدين مقدس والتيارات الإسلامية الدعوية والسياسية الحديثة كاجتهاد بشري لإقامة الدين. أي أن محاولات التخلص من التطرف والإرهاب انزلقت لمحاربة الأصولية التي هي في أساسها التمسك بالدين.

ويرى عمارة (2004) أن الأصوليين في الغرب هم أصحاب الجمود والتقليد الذين يخاصمون العقل والتأويل والقياس والمجاز، ويشددون على التفسير الحرفي لنص

الكتاب المقدس، أما الأصوليون في الفكر الإسلامي فهم علماء أصول فقه يمارسون الاستنباط والاستدلال والاجتهاد والتجديد. كما يرى أبو زيد (1997، ص130) أن الغرب عندما استخدم مصطلح الأصولية لوصف فئة من أبنائه، فإنه يعبر بذلك عن حالة العداء المستعرة والطويلة بين العلمانية والكنيسة، ويعكس طبيعة الخلافات المذهبية داخل النصرانية المحرفة.

من جانب آخر، يشير كل من «تايلور و هورغان» (Taylor & Horgan, 2001) إلى أنه من الخطأ اعتبار الأصولية الإسلامية حركة رجعية مناهضة لما يسميه الغرب القيم الاجتماعية المتحررة، أو الافتراض بأنها حركة محافظة مناهضة للمدنية، لكن يمكن النظر إليها باعتبارها حركة تجديد، وليس نكوصاً أو رجعية، باعتبار أن حركة التجديد في التاريخ الإسلامي حركة متكررة دائرية مستمرة، ولكنها على كل حال، تلتقي مع الراديكالية السياسية فيما تحدثه في النهاية من خلخلة بالنظام الراهن، رغم أنهما يدعوان لمبادئ مختلفة، وأحيانًا متناقضة.

هذا، ولم يخل تعريف الأصولية من انتقاد لاذع لدى بعض الباحثين، يعبر عن ذلك كل من «هود وهِل وسبلكا» (Hood, Hill, & Spilka، 2009، p.418) بالقول إن معظم الكتب المقدسة تعلم اتباعها بأن هناك حقيقة واحدة فيما يخص الإنسان وخالقه، وإن هذه الحقيقة يجب اتباعها لنجاة الإنسان، فهل يعني ذلك أن جميع اتباع هذه الديانات هم أصوليون أيضا؟ أما «إميرسون و هارتمان» (Emerson & Hartman, 2006) فيصرحان بأن المسلمين عامة ينفون اتهامهم بالأصولية، بمعناه السلبي؛ لأنهم يأخذون تعاليم الإسلام كما جاءت في القرآن والسنة، وإن صح اتهام كل مسلم يتمسك بتعاليم دينه بأنه أصولي، فهذا يعني بأن المسلمين جميعهم أصوليون، وإن كان هذا الأمر صحيحًا، فما فائدة استخدام مصطلح لا يميز بصورة دقيقة الفئة التي عناها عن باقي الفئات؟

إشكالية المصطلح هذه دفعت «أياناكون» (Iannaccone, 1997) للقول بأن تتبع المصطلح سيوصلنا إلى طريق مسدود، واقترح بدلا منه التركيز على مفهوم الطائفية sectarianism.

وغالبا ما توضع الأصولية كمقابل للعلمانية secularism، فالإسلام الذي هو مادة الأصولية، لا ينشغل بالحياة الآخرة وخلاص الإنسان كما هو حال المسيحية، ولكنه دين دنيوي أيضا من حيث تنظيمه الدقيق ليوميات حياة المسلم، ودخوله في الاقتصاد والسياسة والثقافة وغيرها، وهو الأمر الذي لا يروق للعلمانية التي تطالب بفصل الدين عن الدولة. من جانب آخر، فإن العلمانية تؤمن بنسبية الحقيقة، في حين أن الإسلام يحمل أجوبة مطلقة وقاطعة، خاصة الغيبية منها، فالله حق، والملائكة حق، والنبيون حق، والجنة حق، والنار حق. كما يكمن التضاد في أن العلمانية تعتمد العلم مصدرًا للمعرفة، في حين أن الإسلام مؤسس على معتقدات هي غيبية في طبيعتها، وإذا كانت الأصولية ضد العلمانية، وإذا كانت العلمانية هي سمة الحداثة modernization، فالأصولية إذن ضد الحداثة، التي تعني التفلت من سلطان الماضي، وتحجيم المقدس، والتفكير الناقد والمتشكك (وهبة، 2005). لذا نرى أن الأصولية في صراع دائم مع الحداثة، جاء هذا الصراع كردة فعل للتغير السريع الذي سببته الحداثة والعلمانية في المجتمع، وعلى الفوضى والغموض اللتين أحدثتهما (Moghadam, 2002).

كما توضع الأصولية أحيانا كنقيض للتوجه نحو البحث عن الحقيقة quest orientation to truth، فالأصولية تعني الإيمان المطلق بعصمة الدين، وأنه حق. بالنسبة للمسيحيين فإن العصمة تكمن في الإنجيل، وللمسلمين في القرآن الكريم، في حين أن البحث الديني religious quest هو مذهب يقدم الشك، ويتضمن البحث عن الحقيقة الدينية وتقييمها، ويترك احتمالية الحقيقة مفتوحة

(Sleat, 2006). كما ينظر للأصولية كردة فعل للحياة المادية التي تؤمن بالعلم وحده كحل للمشكلات البشرية، وتنفي أي بعد غيبي لاستحالة إخضاعه للعملية التجريبية (Liht, Conway, Savage, White, & O'Neill, 2011)

ولا يمكن إغفال السياق العام الذي برزت فيه الأصولية، فالأصولية تُعرف من خلال تضادها مع المدنية الحديثة التي تعيش فيها. إن من أطلق مصطلح الأصولية غالبيتهم علماء وباحثون ينتمون للحضارة المدنية، أو معظمهم ينتهجون الفكر العلماني، لذا من الطبيعي أن يروا المخالف الديني بأنه أصولي خارج عن النظام العام (Berger, 1992). إن ما نعتبره مبادئ أصولية اليوم، كانت هي العرف السائد في القرون الماضية، سواء في الحضارة الإسلامية أو الغربية، فقد كانت المؤسسة الدينية في الغرب المسيحي هي المسيطرة على مقاليد الدولة، ولم ينظر لهذه الممارسة على أنها أصولية، بل إن التمسك بها حينذاك يعد معيارا للمواطنة الصالحة. ومن كان يحمل مبادئ مضادة للدين كان ينظر له بأنه «مهرطق» وخارج عن الدين والملة، من جانب آخر، ينظر بعض الباحثين للأصولية بأنها أقرب للتوجه الفكري منها إلى الموقف الديني، وهذا التوجه الفكري في صراع دائم لما هو عصري (Lawrence, 1989). أما «أنتون» (Antoun, 2001، p.3) فيراها «موقفًا عقليًّا ذا أساس ديني وتوجه عاطفي نحو العالم، يوصف بأنه احتجاج ضد التغيير وأيدلوجية التمدن». في حين ينظر «بروس» (Bruce, 2000, p.117) إليها باعتبارها موقفًا عقليًّا لمعتنقي الأديان التقليدية تجاه التغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تقيد وتحد من سلطة الدين في الحياة العامة، كما أن الدعوة للأصولية هي في حقيقتها حماية لما يعتقدون بأنه مقدس تجاه هجمة المادية.

ورغم أن بعض المهتمين بعلم النفس الاجتماعي يقصرون مفهوم الأصولية على مجموعة من الحركات الدينية، أيًّا كانت ديانتها، والتي تنتهج منهجا غير منسجم مع

المدنية الحديثة (Marty & Appleby, 1994). إلا أن الأصولية لا تقتصر على الديانات فقط، بل تشمل التوجهات الفكرية أيضا، فإلى جانب الأصولية الكاثوليكية، والأصولية البروتستانتية، والأصولية الأرثوذكسية، والأصولية الإسلامية، والأصولية البوذية، هناك الأصولية الماركسية، والأصولية العلمانية، والأصولية الوضعية التي تدعي بأن العلم هو قادر على حل جميع المشكلات التي تعترض الإنسان. حيث يرى «أرمسترونغ» (Armstrong, 2001) أن للعلمانية والتحررية والعلمية أصولييها الذين حولوها إلى أصولية دينية جديدة في مواجهة الأصولية الدينية التقليدية.

وتقرن الأصولية أحيانًا بالأرثوذوكسية orthodox، التي تعني الالتزام بالتعاليم الدينية كما قررتها نصوص الكتاب المقدس. كما تطلق للإشارة إلى الإسلاميين الذين يوصفون بالتشدد والتزمت والرجعية، كما ينظر إليها باعتبارها تيارا محافظا على القيم والثقافة، وتصنف أقصى اليمين على متصل السياسة. كما تطلق أحيانا على أي مخالف يتخذ المبادئ الدينية أو الفكرية منطلقا لموقفة. وللأصولية كما يراها «فولتون و غورسش وماينارد» (Fulton, Gorsuch, & Maynard 1999) موقف واضح من وجوب المحافظة على التقاليد العائلية المتوارثة، وعلى أن يكون لكل من الجنسين دوره الذي يتلاءم مع طبيعته، وهي بذلك في صراع حاد مع المطالبين بالمثلية الجنسية، أو زواج المثليين، أو المطالبين بالإجهاض، أو ممارسة الجنس خارج إطار الزواج، أو المطالبين بحرية الفرد في تغيير جنسه، باعتبارها ذنوبًا وآثامًا يجب عدم اقترافها. هذا الصراع المتكرر وشبه اليومي بين المعسكرين، دفع بعض المجاميع الأصولية إلى أن تتحول إلى حركات سياسية.

ويؤصل «ألموند وسيفان وأبلباي» (Almond, Sivan, & Appleby, 1995) للأصولية بأنها مكون أيدلوجي وتنظيمي مترابط يحمل في طياته تسع خصائص تتصف بها الجماعات الأصولية، وهي:

- الأصولية هي رد فعل لتهميش الدين من الحياة العامة، وعملية دفاع عن المقدس تجاه هجمات المدنية الحديثة.
- الأصولية تنتقي قضايا محددة تبرز من خلاله موقفها الفاصل الذي يميزها عن «الآخر»، كقضية الإجهاض مثلًا.
- تحمل الأصولية نظرة ثنائية للعالم، فإما خير وإما شر، ديني أو غير ديني.
- تنظر الأصولية للنصوص التي تتبناها (القرآن، الإنجيل، أو التوراة)، باعتبارها نصوصًا مقدسة معصومة من الخطأ.
- الأصولية تبشر بخلاص العالم من الشر في نهاية العالم على أيدي مخلصين، كالمهدي، أو المهدي المنتظر، أو المسيح.
- يرى الأصوليون أنهم مجموعة مختارة من الرب للدفاع عن تعاليم الدين.
- هناك حدود واضحة لمن هو معنا أو ضدنا، حيث يرى الأصوليون الآخر أنه إما هو في حزب الله أو حزب الشيطان.
- ينظر للقائد في الجماعة الأصولية على أنه يحمل مواصفات عالية، أو تم اختياره من الرب للقيام بمهمة مقدسة.
- الأصولية تفرض نمطية من السلوكيات والآداب العامة والقيم على أفرادها يجب أن يمتثلوا لها.

وقد انتقد «أياناكون» (Iannaccone, 1997) الباحثين الذين قدموا هذه القائمة بالإشارة إلى أنهم ذكروا أن اثنين فقط من أصل ثماني عشرة حركة دينية تمت دراستها قد حصلت على درجة مرتفعة في جميع المعايير السابقة، في حين أن بعض الحركات الدينية لم يقم هؤلاء الباحثون بدراستها، كحركة شهود يهودا، التي

حصلت على درجة مرتفعة في جميع المعايير التسعة السابقة في دراسة منفصلة، الأمر الذي يعد خللًا في وضوح هذه المعايير أو عدم اتساق في التعريف. كما انتقد حصر الأصولية على الحركات الدينية فقط.

ويلاحظ مما سبق، أن بعض الباحثين الغربيين لا يميزون بين العامة من المسلمين من حيث إنهم أتباع ديانة سماوية سمحاء، والإسلاميين الذين يرون الإسلام منهج حياة يجب أن يشمل جميع جوانب حياة المسلم، ويطالبون بتطبيق الشريعة، وينخرط بعضهم في العمل السياسي المنظم، وأحيانا في العمل الجهادي، ولديهم عداء واضح مع العلمانية والليبرالية. هذا الخلط بين العامة من المسلمين والإسلامين جعل وصف الأصوليين، الذي يطلق عادة على الإسلاميين، ينسحب أيضا على العامة من المسلمين، بكل ما تحمله من صفات إيجابية سلبية، وأصبح الموقف الغربي المتأزم تجاه الإسلاميين، يشمل عامة المسلمين أيضا.

وحيث إن ما يعني باحث هذه الدراسة هو الأصولية الإسلامية، فيمكن أن نلخص العناصر المكونة للفكر الأصولي الإسلامي، كما جاءت في استعراض السابق للمفهوم، بالاعتقاد أن الإسلام هو الدين الحق الواجب اتباعه، وغيره من الأديان والملل باطلة، وأن الدين يشمل جميع حياة المسلم، وأنه لا انفصال بين ما هو ديني وما هو دنيوي، وإن الفلاح في الدنيا والخلاص في الآخرة مرهون باتباع تعاليم الإسلام، وأن تطبيق الشريعة الإسلامية في الدولة والمجتمع المسلم واجب، وأن الذل الذي يلاقيه المسلمون في هذه الدنيا مرجعه إلى عدم الالتزام بالإسلام، وأن جهاد أعداء الإسلام هو السبيل لتخليص الأمة من محنتها. وإذا سلمنا بالعناصر الأصولية الإسلامية هذه، فمن المرجح ملاحظة أن معظم المسلمين، بدرجة ما، هم أصوليون بالفطرة، وأنه من الصعب قصر الأصولية، بهذا التعريف، على الإسلاميين أو الجماعات الإسلامية باختلاف أطيافها.

الأصولية في التراث النفسي:

بعد تناول مفهوم الأصولية، سيتم في هذا القسم استكشاف ما تنطوي عليه من أبعاد نفسية حسب ما يظهر في التراث النفسي، حيث يبدو أن الأصولية تتداخل مع جملة من المتغيرات النفسية السلبية، كالتصلب المعرفي، والتعصب، وأحادية العقلية، والدوجماطية. فنظرًا لالتزام الأصولية بأساس الدين دون التنازل عن ذلك، يرى البعض أنه صورة من صور التصلب المعرفي، ويعرف إسماعيل (1996) التصلب بأنه حالة من التمسك باتجاه معين رغم أن التجارب تشير إلى عدم صوابه، وهي بذلك تعكس صورة من عدم القدرة على التعلم من الأخطاء، والجمود، ومقاومة التغيير، والتركيز على خيار محدد ضمن عدة خيارات متاحة. ويبدو أن التصلب يرتبط بالتدين الظاهري أكثر من التدين الجوهري، فقد وجد كل من «ملتبي» (Maltby, 1998) و«والف» (Wulff, 1997) أن التدين الظاهري يرتبط بمقاييس التصلب لدى عينات مختلفة من الهولنديين والإنجليز والأيرلنديين، إلا أن «مالتبي» علق على هذه العلاقة (من ر=21، إلى ر=28،) بأنها لم تفسر سوى 8% فقط من التباين.

وحديث الباحثين النفسيين عن الأصولية يدفعهم للحديث عن ما يعرف بالدوجماطية Dogmatism أو اليقينية، والذي عرفه «روكيش» (Rokeach, 1960) بأنه انغلاق عقلي Close Mindedness، و عدم تحمل Intolerance أفراد الجماعات الأخرى التي تحمل معتقدات مغايرة، تدفع صاحبها للتعامل مع الثوابت، و الخوف من المخاطرة، وتجنب الحلول الوسط.

وربما تداخل مفهوم الأصولية مع مفهوم أحادية العقلية التي يرى كل من منصور و حفني (1994) أن أحادي العقلية يعاني من ضيق و قصر في مجال الرؤية، كما ذهبا إلى أن الانغلاق الذهني يتميز بنظرة خطية من حيث أحادية المدخلات، و بنظرة استعلائية تتصور احتكار الحقيقة، و تؤمن بإطلاقها، و ترفض القبول بنسبيتها،

و هي بذلك ترفض تصحيح المسار، و تنظر نظرة إقصائية تستبعد الرأي الآخر، في حين يرى الخضر (2000) بأن أحادي العقلية يتحرك في مساحة فكرية ضيقة، ويتجنب الحركة في إطار المجهول، و يخشى التجريب، ويميل للقطعية، و لا يفضل الحلول التوفيقية، ويركز على أهداف ضيقة، و ربما كانت أحادية العقلية آلية دفاع انسحابي يتبناه الفرد لحماية ذاته وأفكاره من متغيرات البيئة الخارجية التي ربما شكلت تهديداً له. غير أن دراسة الخضر (2000) التي سعت إلى معرفة طبيعة العلاقة المحتملة بين التدين والشخصية أحادية العقلية، باستخدام عينة من الأئمة و الخطباء و الطلاب قوامها 244 مفحوصاً، خلصت إلى أن هناك ارتباطًا عكسيًّا دالًا إحصائيًّا بين الدرجة الكلية على مقاييس السلوك الديني والدرجة الكلية على مقياس أحادية العقلية تتراوح بين ر=14-، و ر=25-، .

أما التعصب، فهو اتجاه سلبي نحو الجماعات الأخرى (Hunsberger, 1995) يشتمل على جوانب معرفية وسلوكية، و وجدانية، و يؤدي إلى تقييم تلك الجماعات بصورة سلبية على أساس انتماءاتها، كما يمكن النظر إليها بأنها صورة أخرى للعدوانية التي تبدو مقبولة ومبررة لدى جماعة المتعصب. إلا أن «هنسبيرجر» (Hunsberger, 1995) يرى أن الدين في حد ذاته ليس سبباً مؤدياً إلى التعصب، لكن الأمر مرتبط بفهم الأفراد للتعاليم الدينية بطريقة تدفعهم للتعصب. وهنالك مقياسان تم تصميمهما لقياس درجة الأصولية أحدهما «لألتمير وهنسبيرجر» (Altemeyer & Hunsberger, 1992)، والآخر «لباتسن وزملائه» (Batson, et. al., 1993)، وغالبية الدراسات التي استخدمت هذين المقياسين أشارت لوجود ارتباط موجب بين الأصولية والتعصب 1989; (Kirkpatrick, 1993 (Altemeyer & Hunsberger, 1992; Batson, et al., 1993; McFarland)، غير أن كلاً من «ألتمير و هنسبيرجر» (Altemeyer & Hunsberger، 1993) أرجعا سبب هذه العلاقة إلى عامل وسيط هو التسلطية (Wylie & Authoritarianism

Forest, 1992) التي ارتبطت في دراستهما بشكل جوهري بالأصولية، وعندما قاما باستبعاد تأثير التسلطية من العلاقة بين الأصولية والتعصب (ر=23. – ر=41.) في عينة مكونة من 491 من المسيحيين، انخفضت هذه العلاقة إلى مستويات متدنية غير جوهرية.

والعلاقة الطردية بين الأصولية والتسلطية تؤيدها الكثير من الدراسات (McCleary, Quillivan, Foster, & Williams, 2011)، ويقصد بالتسلطية هنا، التي تعرف أيضا باليمينية التسلطية right wing authoritarian، التسليم للسلطة، واستخدام العنف تجاه من يقاوم السلطة، والتمسك بالمعايير التي تضعها. ويبدو أن الكثير من مقاييس الأصولية متشربة بالتقليدية التي هي أحد أبعاد اليمينية التسلطية الثلاثة، فعند عزل أثر التقليدية، وجد أن الأصولية ترتبط إيجابًا مع التحيز (Mavor, Macleod, Boal, & Louis, 2009).

من جانب آخر، ترتبط الأصولية طرديًّا مع القومية، وعكسيًّا مع احترام الحريات المدنية وتحمل المعارضة (Williams, Oh, & Bliss, 2007)، وطرديا مع تحمل المثلية الجنسية (Whitley, 2009). كما وجد أن الأصولية الدينية، وليس التدين الجوهري، يمكن أن يتنبأ بالتحيز ضد العرق الآخر، والجنس الآخر، والحرية الجنسية، والانتماء الديني (Hunsberger & Jackson, 2005). ويبدو أن التسلطية، كأحد أبعاد الأصولية، هي المسؤولة عن علاقة الأصولية بالتحيز ضد هذه الفئات (Rowatt, Johnson, LaBouff, & Gonzalez, 2013) .

ومن الطريف أن نكتشف أن الأصولية ترتبط بقدرة أقل على المزاح وإنتاج النكت (Saroglou, 2002)، لكن بعكس ما هو متوقع، وجد أن الأصولية ترتبط أكثر بالتفاؤل، وليس بالتشاؤم، فقد وجد كل من «سيثي وسليجمان» (Sethi & Seligman, 1993) أن عينته المرتفعة في الأصولية كانت أكثر تفاؤلا من عينته متوسطة الأصولية، بينما كانت كلتا العينتين أكثر تفاؤلا من العينة الليبرالية.

لقد وجدت بعض الدراسات أن الأفراد الذين حصلوا على درجات عالية في مقياس الأصولية كانوا أقل قلقًا من الموت (Jonas & Fischer, 2006)، وأظهروا وضوح رؤية فيما يخص الغاية من الحياة، وكيفية التصرف في مواقف الحياة المختلفة (Altemeyer & Hunsberger, 1992) . لكن الأصولية ترتبط عكسيا بالانفتاح على الخبرة كأحد عوامل الشخصية الخمسة الكبرى (Saroglou, 2010).

ويبدو أن الأصولية غير مرتبطة بمحتوى الأفكار التي يؤمن بها صاحبها، ولكن بالطريقة التي يعبر بها عن هذه المعتقدات والأفكار (Altemeyer & Hunsberger, 2005). وبالرغم من أن معظم الباحثين يرون أن الأصولية بُعدٌ تسهم عوامل اجتماعية عدة في نموه في الفرد (Altermeyer, 2003)، يرى بعض الباحثين أن هناك مؤشرات على أن عوامل جينية تسهم أيضا في تكوينه لدى الفرد (Paloutzian & Park, 2013)، لكن الأبحاث في هذا المجال مازالت في بداياتها.

الأصولية والعنف:

العنف كمفهوم ليس جديدا في علم النفس، بل أجريت عليه عديد من الدراسات النفسية، لكن معظمها ينظر إليه من زاوية العنف الأسري domestic violence، أو العنف المدرسي school violence، أو عنف ما بين الأشخاص interpersonal violence، أو حتى عنف الدولة state violence. وقد يأخذ العنف شكل العنف البدني physical violence، أو العنف الجنسي Sexual violence، أو حتى العنف النفسي psychological violence. لكن ما يهم في هذا المبحث هو العنف السياسي المسلح political armed violence ذو البواعث الدينية، الذي يتم بصورة جماعية باستخدام السلاح أو التهديد به، وبصورة متعمدة، من أجل فرض المطالب أو إلحاق الأذى بالآخر أيا كان نوعه، أو قتله، أو إلحاق الضرر بالبيئة.

وبالقدر الذي يرتبط فيه التدين بجملة من المتغيرات الإيجابية، كالصحة النفسية والبدنية، وتكيف أفضل مع ضغوط الحياة، واستقرار الأُسر، من الممكن أن يرتبط التدين، الذي هو مادة الأصولية، بصور العنف تجاه الجماعات أو الأديان الأخرى، كالصراع، والقتل، والانتحار، والإرهاب، والاختطاف، والتي هي أفعال تتطلب في ذاتها ضبطا عاليًا للنفس. ويصف «بيازا» (Piazza, 2009) طبيعة أعمال العنف ذات الخلفية الدينية، مقارنة بنظائرها ذات المطالبات الدنيوية، بأنها موجهة «للآخر» من أفراد جماعة مناوئة، وغالبا ما يكونون أبرياء في مكان عام، وإنها تستهدف التشفي، وليس كسب تعاطف الآخرين، وإنها موجهة غالبا للمجتمع التي تعيش فيه، وليس لأفراد معينين. وغالبا ما يبرر أصحاب الأعمال الإرهابية، في كل الديانات، سلوكياتهم العنيفة بأنها استجابة لنداء مقدس، وإنها الطريق الحتمي المؤدي لإقامة المجتمع والدولة حسب التعاليم الدينية التي أمر بها الرب (Venkatraman, 2007).

وينظر البعض إلى الأصولية الدينية كأحد العوامل المنبئة لاستعداد صاحبها لدعم الإرهاب (Pech & Slade، 2006; Tylor & Hogan، 2001)، فعندما يتعرض الأفراد لتهديد لذواتهم أو معتقداتهم، فإنهم يستجيبون لذلك بزيادة إيمانهم بمعتقدهم المقدس، وزيادة دفاعهم عن إيمانهم بمعبودهم (Kay, Gaucher, McGregor, & Nash, 2010). لذا ينظر للأصولية أحيانا بأنها محفز للعنف (Bushman, Ridge, Das, Key, & Busathm, 2007)، والتحيز (Altemeyer & Hunsberger, 2005). وهناك أدلة تشير إلى أن الأصوليين أكثر اعتمادا على إيمانهم الديني في تجنيبهم أي مشكلات نفسية يمكن أن تصيبهم من جراء أعمالهم الإرهابية (Soenke, Landau, & Greenberg, 2013). وفي دراسة على ست ديانات في ست دول منهم فلسطينيون أجراها «جنجز و هانسن ونورنزايان» (Gings, Hansen, & Norenzayan, 2009) وجدوا أن المشاركة في حضور الطقوس الدينية تُنبئ إيجابا بدعم الانتحار الديني

والعنف تجاه الجماعات الأخرى، ولكن لا يظهر هذا الارتباط مع المواظبين على الصلاة في دور العبادة، مما يشير إلى ارتباط العنف بالتدين الظاهري، وليس التدين الجوهري.

ويخلص «بيازا» (Piazza, 2009) إلى أنه على الرغم من أن متوسط ضحايا الأعمال الإرهابية على المستوى الدولي في ازدياد، فإن متوسط عدد هذه الأعمال في تناقص، وأورد إحصائية صادرة من الـ KTB السابق ذكرها، أظهرت أن نسبة الأشخاص المتأثرين من فعل إرهابي، سواء بالموت أو الإصابة الخطيرة، قد ارتفع من 2،08 بين عامي 1968 و1979، إلى 3،83 في الثمانينيات، ثم إلى 10،38 في التسعينيات، وأخيرًا إلى 10،89 بين عامي 2000 و 2005، إلا أن متوسط عدد هذه الأفعال الإرهابية قد تناقص من 339،6 سنويا في الثمانينيات، إلى 262،5 في التسعينيات، مما يشير إلى زيادة في القوة التدميرية لهذه الأفعال. كما يشير التقرير السابق إلى أن عدد الضحايا لكل حادث سببته جماعة دينية كان 38 ضحية، وهو أكبر عدد قياسي لما ارتكبته الجماعات الأخرى غير الدينية كاليساريين واليمينيين والانفصاليين.

والحديث عن الأصولية والعنف هو حديث عن قوة الأيدلوجية في التأثير على السلوك. وقدرة المعتقد في التأثير على حياة الفرد اليومية. لكن كيف يؤثر المعتقد من حيث هو فكرة أيدلوجية في السلوك؟ يمكن الإجابة عن ذلك بالقول إن الفكرة تستثير طاقة صاحبها في صورة نشاط عضلي، أو فكري، كما توجه السلوك نحو هدف محدد، بحيث لا تتشتت الطاقة في مجالات غير ملائمة، وتستثير الدافعية اللازمة لصاحبها للاستمرار في نفس الاتجاه، كما تمنحه العزيمة والإصرار والمثابرة رغم العوائق. من جانب آخر، تمنح الفكرة صاحبها إطارًا مرجعيًّا يمكنه من تفسير الأحداث من حوله تفسيرًا متسقًا ومعقولًا وغير متناقض مع ما يؤمن به، كما تستثير في صاحبها حالة من التوتر المزعج، أو قل حالة من عدم الارتياح تدفعه لمحاولة

التخلص من هذا الوضع، بالقيام بفعل ما يسهم في خفض ذلك الشعور البغيض، وقد يكون ذلك الفعل من النوع العنيف وغير المستحق.

لكنه من الخطأ الاعتقاد بأن الفكرة وحدها هي المسؤولة عن السلوك العنيف، فهي تتفاعل مع عوامل موقفية أخرى تسهم في تنشيط أو كبت هذه المعتقدات من أن تتفاعل وتنفعل، ومن ثم تدمر ما حولها. ومن هذه المتغيرات الموقفية وجود جماعة إسناد، ووجود تأصيل نظري مغذي للفكرة، كالقراءة الخطأ لحديث «من رأى منكم منكرًا»، حيث يمكن أن يفسر بطريقة غير منضبطة في التعبير عن إنكار المنكر، وباستخدام طرق غير ملائمة أو منكرة شرعًا. ومن العوامل الموقفية التي تحفز السلوك العنيف أيضا توافر ظروف ضاغطة على الفرد، كالتعذيب أو التضييق أو الملاحقة.

ولطبيعة ظاهر العنف، فإنه كثيرا ما نلاحظ الجانب السلوكي فقط من أي حدث عنيف، رغم أن السلوك ما هو إلا الحلقة الأخيرة، إن صح التعبير، من سلسلة من الحلقات المترابطة التي تبدأ بإدراك الموقف، ثم تفسيره، ثم الانفعال حياله، ثم تحديد خيارات السلوك المناسبة تجاه الموقف، وربما غير المناسبة أيضًا، ثم أخيرًا القيام بالسلوك الذي قد يكون عنيفًا ومدمرًا.

العنف والتعصب ليسا مكونين أصليين في الأصولية، ولكن يمكن النظر إليهما باعتبارها ردة فعل لحماية ما يعتبر أصلا، وحماية معتنقيه من خطر خارجي (Henry, Sidanius, Lwvin, & Pratto, 2005) كالدول الاستعمارية أو الحكومة الكافرة، أو أنها ردة فعل لتناقض القيم غير الإسلامية مع القيم الإسلامية (Purta & Sukabdi, 2013، أو باعتبارها صراع أديان (Putra & Rufaidah, 2010). وليس كل الجماعات الأصولية عنيفة بطبعها، بل إن معظمهما ليست كذلك (Emerson & Hartman, 2006)، كما أنه ليس كل العنف المرتكب باسم الدين

تم من قبل الأصوليين، بل في كثير من الأحيان يُستخدم الدين كمبرر للعنف من قبل أفراد وجماعات ليست أصولية في الأساس. كما أنه ليس كل من يحمل أفكارا توصف بالأصولية الإسلامية يعني تبنيه للعنف، فهناك جماعات إسلامية يمكن أن تصنف بأنها جماعات أصولية تنبذ العنف وتتبنى طرقًا سلمية.

ويرى القرضاوي (1998، ص 18–44) أن الأصولية الإسلامية المعاصرة يمكن تقسيمها إلى أربعة فصائل: فصيل التكفير الذي يكفر كل من لا ينتمي لجماعته باعتبارها جماعة المسلمين؛ وفصيل العنف الذي يرى بأحقية استخدام العنف مع المخالف، ولا سيما الحكام، مستندًا إلى فريضة الجهاد والإنكار باليد، وفصيل التشدد والجمود الذي يركز على حرفية النص، وغلق باب الاجتهاد، والتعسير في الفتوى، والتنفير في الدعوة، وخشونة التعامل، والانشغال بالجزئيات عن الكليات، وبالمظهر عن الجوهر، وأخيرًا فصيل الوسطية القائم على التجديد في فهم الدين، والتيسير في الفتوى، والتبشير في الدعوة.

ويعزو «جيرجنسمير» (Juergensmeyer, 2003، p219) ازدياد العنف الذي تقوم به جماعات المتطرفين الأصوليين إلى نظرتهم للمواجهة مع الدولة المدنية بأنها حرب كونية بين الحق والباطل، أو الخير والشر، وإنه لابد لهذه الحرب في النهاية من منتصر حتى لو استمرت مئات السنين، وإنه ليس هناك مجال للمساومة والمقايضة فيها، وإن الدين يجب أن يعود إلى بؤرة الاهتمام والوعي العام، وفي الوقت الذي يتم فيه تسييس الدين، أصبحت السياسة أكثر «تدينا"، وأصبح العنف عملية رمزية لإثبات الوجود (نحن هنا ولا يمكن تجاوزنا)، ويرى أنه بالقدر الذي أعطى الدين للإرهاب قوة لا يمكن تجاهلها، في المقابل، أعطى الإرهاب للدين قوة في ساحة المعركة.

والتفسير المحتمل الآخر لتبني هذه الجماعات للعنف هو رغبة مرتكبيها في لفت نظر الإعلام والعالم تجاه مطالبها، وإلى قدرتهم على الوصول للأسلحة الفتاكة، وإلى تنامي عدد الدول الراعية للإرهاب، ونجاحهم في الاختباء والهروب من المسؤولية، وإلى تنامي أعداد الجماعات الدينية التي تتخذ من الأعمال الإرهابية وسيلة لفرض مطالبها. (Chalk, 1999; Quillen, 2002). إن شعور الفرد بعدم أهميته loss of significance بسبب الشعور بالفشل مثلا، تقوي لديه الحاجة إلى الانتماء إلى الجماعة (الوطن أو القبيلة أو جماعة فكرية)، ومسايرة أعرافها وقيمها (Kruglanski, Gelfand, & Gunaratna, 2012)، وربما فسر ذلك سبب وجود أعداد كبيرة من الفاشلين دراسيًّا والعاطلين عن العمل بين المجاميع الجهادية ذات التوجه العنيف.

ولعل فهم المسلمين لفريضة الجهاد، باعتبارها حربًا لحماية الإسلام والمسلمين، وتقويض الظلم وردع الظالمين، دوره في اتساع الحوادث التي يصنفها بعض الباحثين ضمن العنف الذي يُساءل عنه الإسلام. لكن كل من «فش وجنسينيس و مايكل» (Fish, Jensenius, & Michel, 2010) ينفيان عن الجهاد هذه المسؤولية بالقول: إنه لو كان الجهاد بالفعل مسؤولًا عن حوادث العنف التي تمت على يد مسلمين، فإنه من المتوقع أن نجد هذه الحوادث أكثر بصورة دالة في المجتمعات المسلمة مقارنة بغير المسلمة، الأمر الذي لم يتم إثباته في دراستهم.

لكن لِمَ تقود الأصولية أحيانا للعنف ولا تؤدي للعنف في حالات أخرى؟ يجيب «أياناكون» (Iannaccone, 1997 p. 114) عن ذلك بالقول إن ذلك مرده إلى البيئة السياسية–الدينية التي نشأت خلالها الأصولية، وليس لطبيعة الدين نفسه، ففي الحالات التي تسمح فيها الدولة بالحرية الدينية، والتنوع الديني، ولا تحاول تقويض الدين، ولا تقف موقفًا تفضيليًّا نحو دين مقابل دين آخر، كما في الولايات المتحدة مثلا، عندها يكون العنف في أقل حالاته، بل يكون محصورًا في حالات فردية، وليس

حركات. في المقابل، يزداد العنف في البيئات التي تضغط بها الدولة على الممارسة الدينية، أو يكون لها موقف تفضيلي لطرف ديني على حساب طرف آخر، ويضرب «أياناكون» الولايات المتحدة مثالاً بالقول إن الأصوليين البروتستانت اختاروا العمل الاحتجاجي المتسق مع النظام العام للدولة، ومن خلال الضغط على الأحزاب والمشرع بالطرق المباحة قانونا، ومن خلال دعم مرشحين والسعي لإسقاط غيرهم خلال فترة الانتخابات. ويرى مقدام (Moghaddam, 2002) ارتباط الأصولية بالعنف بأنها نتاج العجز السياسي والاضطهاد، والفشل التنموي والفساد الذي تعانيه منطقة الشرق الأوسط، وإلى الشعور بعدم الأمن والاستبعاد.

الدراسات السابقة:

من خلال استعراض الأطر النظرية السابقة، يمكن تلمس أن هناك أساسًا نظريًّا يدعم فكرة ارتباط الأصولية، أيًّا كان نوعها، بالعنف، هذا لا يعني قطعا أن كل الأصوليات عنيفة، بل إن معظمها سلمي، لكن على الرغم من أهمية سؤال العلاقة بين الأصولية الإسلامية تحديدا والعنف، إلا أن الدراسات التجريبية والارتباطية محدودة جدا، تجعل من البحث عن الإجابة عن هذه الفرضية مهمة صعبة (Fish, Jensenius, & Michel, 2010). كما أن الخلط الذي لاحظه الباحث عند استعراضه للأطر النظرية بين المسلمين عامة والإسلاميين الحركيين والجهاديين منهم، يمكن ملاحظته أيضا عند استعراض الدراسات السابقة، رغم ندرتها. كما سنلاحظ استخدام عدة طرق لقياس العنف، من ذلك تعداد القتلى والجرحى، وفحص السجلات الحكومية وسجلات الشرطة، إلى جانب مقاييس الاتجاهات والميول السيكولوجية.

إن الملاحظ لواقع المسلمين بشكل عام، يجد أن معدلات الانتحار منخفضة في الدول الإسلامية مقارنة بغيرها من الدول غير الإسلامية (Helal, Coston, 1995)، كما أن معدلات الجريمة منخفضة فيها أيضا (Neapolitan, 1997). وتشير بعض

التقارير (The Small Arms Survey, 2005) إلى أن الغالبية العظمى من العنف السياسي المسلح يحدث في أمريكا اللاتينية، ثم أفريقيا، ثم أمريكا الشمالية، ويأتي الشرق الأوسط ذو الكثافة الإسلامية في المرتبة السادسة. إلا أنه في دراسة لـ «هنتجتون» (Huntington, 1996) جمع فيها سلسلة عريضة من الأحداث العنيفة التي شملت الحروب بين الدول الإسلامية وغير الإسلامية، والصراعات التي حدثت داخل الدول الإسلامية، خرج بنتيجة مفادها أن المجتمعات المسلمة ميالة للعنف السياسي ذي النمط الواسع، لكن من الانتقادات التي وجهت لهذه الدراسة هو أنه من الصعب إدخال حروب الدول الإسلامية مع غيرها من الدول غير الإسلامية ضمن إحصاءات العنف؛ لأن معظمها حروب تحرر ووجود، كحرب تحرير الجزائر من الاحتلال الفرنسي، أو حرب تحرير ليبيا من الاحتلال الإيطالي.

لذا حاول كل من «فش و جنسينيس ومايكل» (Fish, Jensenius, & Michel, 2010) تفادي هذه المشكلة المنهجية بالتركيز على حوادث العنف الداخلي، أي داخل الدولة نفسها، وليس بين الدول، والتي حدثت بين عامي 1946 و 2007، حيث وجدوا أنه من بين 171 بلدا عدد سكانه ربع مليون فأكثر، كان هناك 43 (25%) دولة يمكن تصنيفها بأنها مسلمة، ارتكب في جميع هذه الدول 235 واقعة داخلية عنيفة (داخل الدولة)، كان منها 76 (32%) واقعة حدثت في الدول الإسلامية و 159 (68%) في دول غير إسلامية، لكن حين يتم احصاء عدد الضحايا الذين فقدوا حياتهم في جميع الـ 235 واقعة المذكورة، فسيبلغ العدد 21،011،400 قتيلا، منهم 5،586،150 (27%) قتيلا سقط في دول إسلامية، أي أن 27% من قتلى العنف الداخلي وقعت في 25% من دول العالم، التي هي دول إسلامية، في حين 73% من القتلى سقطوا في 68% من دول العالم المصنفة بأنها غير إسلامية. وبتحليل أعمق للبيانات، وجدوا أن 0.65% من السكان في الدول الإسلامية هلكوا بسبب

أحداث العنف، مقابل 0.72% في الدول غير الإسلامية، واستنتجوا بأن الفروق بينهما ليست جوهرية. كما وجدوا أن تقريبا 75% من جميع حالات القتل حدثت داخل تسع دول، منها ثلاث دول إسلامية، هي: السودان وباكستان وأفغانستان، ودولتان مسيحيتان، هما: الكونغو وأنجولا، وأربع دول من ديانات أخرى، هي: الصين وفيتنام وكمبوديا والكوريتان. من جانب آخر، عند إحصاء الدول التي هلك 3% وأكثر من سكانها بسبب العنف الداخلي، نجدها 12 دولة، منها ثلاث دول إسلامية فقط، هي السودان وأفغانستان والبوسنة، والباقي إما مسيحية (4 دول: غينيا الاستوائية وأنغولا ورواندا والكونغو وبروندي)، أو من ديانة أخرى (4 دول: كمبوديا وموزمبيق والكوريتان وفيتنام).

ولاحظ كل من «فش و جنسى‌ينيس و مايكل» في دراستهم السابقة أن معدلات العنف قد تكون مسؤولة عنها عوامل أخرى غير متصلة بالدين، كالمستوى الاقتصادي، والتشرذم العرقي، ونوعية النظام السياسي، وقوة أجهزته، فمن المتوقع أن ترتفع معدلات العنف في الدول ذات المستويات المنخفضة اقتصاديًّا، وتلك التي تعاني تنوعًا عرقيًّا وطائفيًّا كبيرًا. لذا قام الباحثون في نفس الدراسة بتحييد أثر كل من التنوع العرقي ومستوى الحرية السياسية (الديمقراطية) ومعدل خصوبة نسبة المسلمين في الدولة ومتغير الاستقلال، وخلصوا إلى أن الدول التي تحظى بمعدلات عالية من المسلمين، ما زال لديها مستويات منخفضة إلى حد ما من العنف السياسي الواسع large scale political violence. ويخرج الباحثون بنتيجة مفادها أن هناك أدلة، وإن كانت ليست حاسمة إحصائيًّا، على أن المسلمين أقل ميلًا لارتكاب أحداث عنف مسلح سياسي واسع مقارنة بغير المسلمين، لكن هناك أدلة قاطعة على أن المسلمين ليسوا أكثر من غيرهم من غير المسلمين ارتكابا للعنف السياسي المسلح الواسع.

لكن السؤال المهم الذي ما زال يبحث عن إجابة هو: هل الأصوليون الإسلاميون أكثر عنفا من غيرهم؟ بالرجوع إلى دراسة «فش و جنسي‌ينيس ومايكل» السابقة نجد أنه من بين 235 واقعة عنف سياسي واسع، كان هناك 27 واقعة (11%) فقط يمكن نسب إشعالها إلى إسلاميين، سواء كان دورهم رئيسيًّا أو جزئيًّا، وسواء كانوا وحدهم أم ضمن أطراف غير إسلامية أخرى، وسواء ارتكبوا قتلا أكثر أم كانوا هم ضحاياه بصورة أكثر. كما أن من بين الـ 21،011،400 قتيل تم رصدهم في جميع الوقائع، كان 16% من القتلى ضمن الوقائع التي أشعلها إسلاميون. ويخلص الباحثون إلى القول: إنه على الرغم من مسؤولية الأصوليين الإسلاميين عن نسبة من هذه الوقائع العنيفة، فإنّ ما ارتكبه غيرهم لا يقل، إن لم يكن أكثر، مما ارتكبه الإسلاميون.

ويبدو أن استخدام العنف لدى الأصوليين الإسلاميين ليس واسعًا، وينحصر في تلك الجماعات التي لا تؤمن بإمكانية إقامة الإسلام بصورة سلمية، بل لا بد من القوة واستخدام العنف من أجل ذلك، ففي دراسة استخدمت 309 مفحوص إندونيسي مسلم، وجد كل من «بوترا و سوكابدي» (Putra & Sukabdi, 2014) أن العلاقة بين الأصولية الإسلامية ودعم النشاط الإرهابي كانت إيجابية بصورة جوهرية للمسلمين الذين يحملون إيمانًا منخفضًا بإمكانية تطبيق الإسلام بصورة سلمية، في حين أن العلاقة كانت عكسية بصورة جوهرية للمسلمين الذين يحملون إيمانًا عاليًا بإمكانية تطبيق الإسلام بصورة سلمية.

وإجمالًا، يمكن تلخيص الأطر النظرية التي تم استعراضها والدراسات السابقة التي تم الإشارة إليها آنفًا، فيما يأتي:

إن تعريف الأصولية الإسلامية لا يشمل فقط الإسلاميين الحركيين، بل يدخل معه قطاع كبير من عامة المسلمين.

- ضرورة التمييز بين المسلمين والإسلاميين عند مناقشة إشكالية علاقة الأصولية بالعنف.
- معظم ما كتب في موضوع الأصولية كان من الجانب السياسي والاجتماع السياسي، أما الجانب النفسي فما زال دون الطموح.
- إن المسلمين بصورة عامة ليسوا أكثر عنفا من غيرهم من غير المسلمين.
- أما ما يخص الإسلاميين الأصوليين، فهناك مؤشرات غير حاسمة على أن الفئة التي تؤمن بأن تطبيق الإسلام لا يتم بالطرق السلمية كانوا أكثر عنفًا من غيرهم من الجماعات والفئات الدينية.
- لم يعثر الباحث على دراسات عربية إمبيريقية في الأصولية الإسلامية.
- لم يعثر الباحث على مقياس عربي لقياس الأصولية الإسلامية.
- إن الأصولية كمفهوم يشتمل على جوانب معرفية وسلوكية واتجاهية.

الفروض:

تسعى الدراسة هنا إلى التحقق من العلاقة المحتملة بين الأصولية الإسلامية والعنف المسلح السياسي ذي البواعث الدينية، الذي يتم بصورة جماعية باستخدام السلاح أو التهديد به، وبصورة متعمدة، من أجل فرض المطالب أو إلحاق الأذى بالآخر أيا كان نوعه، أو قتله، أو الحاق الضرر بالبيئة. ولقد قدمنا لمفهوم الأصولية ولأهمية هذا المسألة. وقد فرق الباحث في الإطار النظري الذي استهل به هذا المبحث، بين المسلمين عامة وبين الإسلاميين الحركيين أو الجهاديين، وخلصنا إلى أنه، بعكس ما تدعيه بعض الدراسات، لا توجد أدلة كافية للقول بأن المسلمين عامة أكثر عنفًا من غيرهم من غير المسلمين، وحتى الدراسات القليلة التي وجدت علاقة بين الأصولية الإسلامية لدى الإسلاميين الحركيين والجهاديين قيدتها بأولئك الذين لا يؤمنون بإمكانية تطبيق

الإسلام بوسائل سلمية، وأوضح الباحث بأن تعريف الأصولية على النحو المقصود في التراث النفسي والاجتماعي والسياسي يشمل قطاعا عريضا من المسلمين غير الحركيين أو الجهاديين.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن العنف Violence يشير إلى درجة مرتفعة من سلوك العدوان والإيذاء للطرف الآخر، وحدة في رد الفعل، وهو غالبًا ما يرتبط بالإيذاء الجسدي، في حين أن العدوان Aggressiveness هو سلوك مؤذٍ غير مستحق على الطرف الآخر، مدفوع بالغضب والكراهية والرغبة في الإيذاء والتخريب، وغالبا ما يسبق العدوان العداوة Hostility، والتي هي مشاعر الخصومة والتنافر مع الطرف الآخر، بحق أو بدون حق. ويعرف «بس وبيرى» (Buss & Perry ، 1992) العدوان بأنه إلحاق الأذى أو الضرر بفرد آخر، أو مجموعة من الأفراد، سواء كان بدنياً أو لفظياً، وسواء تم بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أو أفصح عن نفسه في صور الغضب أو العداوة التي توجه إلى المعتدى عليه. وسعيًّا لمعرفة فيما إذا كانت العلاقة المحتملة بين الأصولية والعنف تمتد لتشمل العدوانية أيضًا، سيتم قياس العدوانية أيضًا. وعليه نقدم هنا الفرض الأول والذي تمت صياغته على أنه فرض صفري :

الفرض الأول: لا توجد علاقة دالة إحصائيًّا بين الأصولية الإسلامية والعنف والعدوانية لدى عينة من الطلاب الكويتيين المسلمين:

الفرض السابق يتعلق بشريحة من طلاب الجامعة، وللتحقق من إمكانية تعميم ما سيتم التوصل إليه من نتائج حول طبيعة العلاقة بين الأصولية والعنف، قام الباحث باستخدام عينة من الموظفين تعد أوسع عمرا ومتباينة مهنة. من جانب آخر، قام الباحث بالتحقق فيما إذا كانت الأصولية ترتبط بالمواطنة الصالحة، وتحديدا قيم المواطنة الاجتماعية والدينية. ونعني بالمواطنة Citizenship في هذه الدراسة هو منظومة قيم وأخلاقيات وسلوكيات وممارسات حضارية، وضرورات مجتمعية

سياسية واجتماعية وإنسانية، تتضمن حب الوطن كاستجابات عاطفية، كما تتضمن الولاء له (الكندري وآخرون، 2012). ويراها «كافاليفن" (Kavalean, 2008) مشاعر وانفعالات مرتبطة بالأرض التي ترعرع عليها الفرد، وبالتاريخ الوطني والذكريات التي تعلق بها، تلك المشاعر التي تنمي فيه الولاء، وتدفعه للمشاركة الفعالة في نماء الوطن وتقدمه، وتترجم إلى سلوك صالح تعبر عن نفسها من خلال المشاركة التطوعية في المجتمع والدفاع عن الوطن، والمحافظة على هويته، وعلى الممتلكات العامة، واحترام القانون، واحترام مكوناته الثقافية.

العنف السياسي المسلح يرتبط بجملة من المعاني السلبية ككره الآخر المخالف في الدين أو المذهب، والرغبة بتدميره، وعدم الإحساس بالمسؤولية عن الأفعال العنيفة، مما يلحق ضررا بالآخر، ومن ثم يخلق تأزما نفسيًّا وحساسيات بين المكونات الاجتماعية والدينية داخل البلد، ويلحق ضررًا باقتصاد الوطن وبيئته، وجميع ذلك معاكس لقيم المواطنة الصالحة التي تدعو للتسامح، واحترام الآخر، والمحافظة على نسيج المجتمع، وحب الوطن والولاء له، والمحافظة على المال العام، كما ترتبط الأصولية أحيانا بالدعوة لإقامة الخلافة الإسلامية كبديل للأوطان المسلمة المتناثرة، مما يوحي بضعف الانتماء للوطن والفصام الشعوري معه، الأمر الذي يجعل من العلاقة العكسية بين العنف والمواطنة أمرًا محتملًا، وكذا العلاقة بين الأصولية والمواطنة. بالطبع لا يمكن استخلاص هذه النتيجة أو القفز إليها من دون أدوات مناسبة لقياس ذلك، وهذا ما تسعى الدراسة الحالية إلى التحقق منه. ولم يعثر الباحث عن دراسات سابقة تمت على هذا المفهوم في البيئة العربية، لكن هناك إشارات عابرة في بعض الدراسات الأجنبية تشكك في مواطنة المسلمين المغتربين الذين يعيشون في البلدان الأوروبية، بأن ولاءهم وانتماءهم ليس لبلدانهم التي احتضنتهم، بل إلى دينهم وأصوليته. (Khatib, 2003) على ضوء ما تم طرحه من أطر نظرية، يحاول الباحث فحص فرضين جديدين، هما:

الفرض الثاني: لا توجد علاقة دالة إحصائيًّا بين الأصولية والعنف المسلح باستخدام عينة من الموظفين الكويتيين.

الفرض الثالث: لا توجد علاقة دالة إحصائيًّا بين الأصولية وقيم المواطنة الاجتماعية والدينية.

تعد الدراسة العلمية لمفهوم الأصولية حديثة نسبيا، وهي في التراث العلمي النفسي العربي نادرة إن لم نقل معدومة، وعليه فإن أي جهد لتبيان طبيعة هذا المفهوم، وفيما إذا كان هناك فروق بين الجنسين فيه، سيساعدنا بصورة أفضل على الفهم، وعلى كيف يسلك كلا الجنسين تجاه هذا البعد الذي يحمل في طياته أبعادا نفسية ومعرفية. وعليه، تقدم الدراسة فرضين آخرين، صيغا بصيغة صفرية نظرا لعدم وجود دراسات تذكر في هذا الشأن، والفرضان هما:

الفرض الرابع: لا توجد فروق دالة بين الجنسين لدى كل من عينتي الطلاب والموظفين في الأصولية الإسلامية ودرجاتها الفرعية.

الفرض الخامس: لا توجد فروق دالة بين الطلبة والموظفين، ولا بين الطالبات والموظفات في الأصولية الإسلامية ودرجاتها الفرعية.

* * *

طريقة البحث

منهج الدراسة:

نظراً لأن الدراسة تسعى لوصف حالة ارتباطية محتملة، فإن المنهج الملائم لها هو المنهج الوصفي الارتباطي، والارتباطي المقارن.

العينة:

استخدمت الدراسة عينتين منفصلتين: الأولى، تتألف من 413 من طلاب جامعة الكويت (طلبة= 167 ، 40.4%؛ طالبات= 246 ، 59.6%)، متوسط أعمارهم 23.4 (ع=5.7)، شاركوا في هذه الدراسة تطوعيًّا. والثانية، تألفت من موظفين في القطاع العام الكويتي عددهم 398 (ذكور =196؛ 49،2%؛ وإناث= 202؛ 50،8%)، متوسط أعمار العينة ككل 33.1 (ع=8،7)، شاركوا في هذه الدراسة تطوعيًّا، ورغم أن جميع أفراد العينتين مسلمون، فإنه لم يتم اختيارهم بناء على درجة تدينهم أو ليبراليتهم.

المقاييس:

للتحقق من الفروض السابق، استخدمت الدراسة خمسة مقاييس نفسية، وهي:

أ- مقياس الأصولية الإسلامية:

من خلال العرض السابق، لاحظ الباحث أنه لا يوجد مقياس يقيس الأصولية صمم باللغة العربية حسب علمه، وحيث إن دراسة الأصولية الإسلامية كمكون نفسي في علاقتها مع المكونات النفسية الأخرى كالعنف يحتاج إلى توافر مقياس صالح من الناحية السيكومترية، فإن أول خطوة لباحث هذه الدراسة هي تصميم مقياس عربي لقياس الأصولية الإسلامية والتحقق من خصائصه السيكومترية.

ومن خلال الأطر النظرية التي تم استعراضها سابقًا، يمكن إيجاز أهم الأفكار المكونة للفكر الأصولي الإسلامي كما رآها الباحثون في الآتي: النص القرآني والحديث النبوي معصوم من النقص والعيب، وهو بذلك يكون واجب الاتباع (Tylor & Horgan, 2001)؛ التشريعات الوضعية (البشرية) لا تصلح للاحتكام إليها (Putra & Sukabdi, 2013; Moghaddam, 2008)؛ الدين الإسلامي هو الحق المطلق واجب الاتباع، وغيره من التشريعات الوضعية قاصرة (Altemeyer & Hunsberger, 1992)؛ التشريع الإسلامي أفضل التشريعات (Tylor & Horgan, 2001)؛ الإسلام يشمل كل جوانب الحياة (Tylor & Horgan, 2001)؛ إنه لا يمكن الفصل بين الدين والدولة (Kruglanski & Fishman, 2006)؛ إن الطريقة التي حكم بها الرسول (صلى الله عليه وسلم) المدينة هي النموذج الأمثل لإدارة الدولة (Tylor & Horgan, 2001)؛ الإسلام جاء لكل البشرية وهو صالح لكل زمان ومكان (Tylor & Horgan, 2001). ويمكن ملاحظة أن جميع ما ذكر هو مكون معرفي يشمل جملة من الأفكار يعتقد بها الأصولي.

وستتم الاستعانة بالإطار النظري الذي قدمه كل من «لاهت، كونواي، سافاج، وايت، و أونيل» (Liht, Conway, Savage, White, & O'Neill, 2011)، باعتباره أكثر شمولية لمكونات الأصولية، ورغم أن مقياسهم الذي قاموا بتأليفه وجاء استنادا لإطارهم النظري كان باللغة الإنجليزية، فإنهم يعتقدون بصلاحيته للاستخدام مع عينات مسيحية ويهودية ومسلمة، لقد توصل هؤلاء الباحثون إلى أن للأصولية ثلاثة مكونات، هي:

الأول: قبول سلطة الدين مقابل رفض سلطة الدين: الشخص الذي لديه درجة مرتفعة في هذا البعد يعتقد أن الدين يدخل في كل جوانب الحياة، ويجب أن تسخر جميع مناحي الحياة لخدمة الدين، وأن الدين يجب أن يقدم على أي

شيء قد يتعارض معه كالعلم أو العقل، ويرى أن الدين هو المرجعية الصحيحة لتحديد الصواب والخطأ، وهو المصدر الوحيد للقوانين، لهذا يجب أن يتم تطبيق الدين بكل تفاصيله، وأن مشكلاتنا في الحياة أساسها عدم الالتزام بالدين، لذا وجب الرجوع له.

الثاني: الدين الثابت مقابل الدين المتكيف: الشخص الذي يحصل على درجة مرتفعة في هذا البعد يرى أن تعاليم الدين صالحة لكل زمان ومكان ولكل البشر، وأن طريقة حكم النبي –عليه الصلاة والسلام– للمدينة صالحة للتطبيق في أي مكان وأوان، وأن الشريعة أفضل التشريعات.

الثالث: رفض الدنيوي مقابل قبول الدنيوي: الشخص الذي يحصل على درجة مرتفعة في هذا البعد يرى أن التشريعات الدينية يجب أن تطبق حتى لو تعارضت مع القوانين الوضعية أو الدولية، أو بدت غير متماشية مع روح العصر، وإن الدين يدخل في السياسة. الشخص هنا يلتزم بالدين حتى لو تعارضت مع قناعاته الشخصية.

ونظراً لأن المقياس مؤسس على إطار نظري سابق يفترض ثلاثية أبعاد مفهوم الأصولية، وأننا سنقوم بتصميم بنود المقياس باللغة العربية وفقًا لطبيعة وثقافة العينة، فسيتم هنا استخدام التحليل العاملي التوكيدي بدلا من الاستكشافي؛ أملا في الحصول على مقياس يدعم البناء ثلاثي العوامل للأصولية، وهي: قبول سلطة الدين، والدين الثابت، ورفض الدنيوي.

ولإتمام ذلك، قام الباحث بتطبيق العينة الأولية على عينة مكونة من 413 من طلاب جامعة الكويت (ذكور =167؛ 40.4%؛ إناث= 246؛ 59.6%)، متوسط أعمارهم 23.4 (ع=5.7)، شاركوا في هذه الدراسة تطوعيًّا. ونظرًا لحساسية مفهوم بنود

الأصولية، وما قد تحمله من إيحاءات سلبية، ولتفادي تأثير ذلك على آراء العينة، تم إعلامهم بأن الغرض من الدراسة هو قياس الاتجاهات (كما بدى من عنوان الاستبانة)، وتم تأكيد سرية البيانات، وأنها خاصة لأغراض البحث العلمي فقط، إلى جانب الإجابات على بنود المقياس، تم أخذ بيانات العمر والجنس. كما استخدم الباحث طريقة القيم التعويضية للبيانات المفقودة (Graham, 2012 impute missing data) باستخدام الاحتمالية القصوى كاملة البيانات full information maximum likelihood (FIML)، كما استخدم التحليل العاملي التوكيدي متعدد العينات multiple–sample confirmatory factor analysis (CFA). وكان حجم العينة متوافقا مع متطلبات الحد الأدنى الموصى به بالنسبة لعدد العينة إلى عدد المتغيرات، وهو 5 إلى 1 (Bryant & Yarnold, 1995).

ونظراً للحساسية الثقافية للمقاييس ذات الطابع الديني، فضل الباحث كتابة بنود جديدة أكثر تعبيرا وانسجامًا مع دين عينة الدراسة وثقافتها، والذين هم طلاب وموظفون كويتيون مسلمون يعملون في القطاع الحكومي العام. لقد قام الباحث بالاطلاع على مقاييس الأصولية المتوافرة، والتي جميعها كانت باللغة الإنجليزية، ثم قام بكتابة 26 بندًا تغطي الأبعاد الثلاثة التي تم الإشارة إليها، وذلك للتأكد من صدق المحتوى، ثم تمت مراجعة هذه البنود من خمسة مختصين نفسيين بجامعة الكويت، والهيئة العامة للتعليم التطبيقي، وكلية الشريعة، للتأكد من انتماء كل بند للبعد المفترض الانتماء له، وللاطمئنان لمناسبة البند مع ثقافة المجتمع، وهو ما يعرف بالصدق الظاهري لبنود المقياس. ثم قام الباحث بتجربة المقياس في صيغته الأولية على 64 طالبًا وطالبة للتأكد من وضوح البنود، ثم أجرى تحليلًا عامليًّا استكشافيًّا أوليًّا للتأكد من بنائه العاملي، وبناء على النتائج الأولية تم استبعاد 8 بنود بدت غير ملائمة. وتبقى 18 بندًا أجري عليها التحليل العاملي التوكيدي مع عينة الدراسة

الحالية (انظر الملحق 1). المقياس يشمل 9 بنود تقيس بعد سلطة الدين، و 4 بنود تقيس الدين الثابت، و 5 بنود تقيس رفض الدنيوي. إجابات المقياس تتم على مقياس ليكارت الخماسي (من لا أوافق بشدة = 1؛ إلى أوافق بشدة=5)، بذلك يكون أقل درجة محتملة هي 18 وأعلى درجة محتملة هي 90.

كما أشرنا، أجرى الباحث تحليلًا عامليًّا توكيديًّا للتأكد من إمكانية استخراج ثلاثة أبعاد كما هو مفترض في الدراسة، انتهى التحليل بملائمة جميع البنود الـ 18 (انظر ملحق 1). كما يوضح جدول (1) أن ملاءمة نموذج التحليل العاملي التوكيدي ملاءمة مقبولة. وباستثناء قيمة مربع كاي التي كانت دالة إحصائيًّا، فإن جميع قيم مؤشرات الملاءمة الأخرى أشارت لتحقق ملاءمة مقبولة بين النموذج والبيانات. كما كانت قيمة RMSEA أقل من 05، مما يشير لملاءمة جيدة. وبالإضافة إلى ملاءمة النموذج للبيانات، كانت قيم تشبعات مفردات كل بعد من الأبعاد الثلاثة بالعامل المتوقع ارتباطه به مرتفعة ودالة إحصائيًّا ولم تقل عن (4،). كما كانت قيم معاملات الارتباط بين الأبعاد الثلاثة للأصولية متوسطة القيمة وتراوحت بين35، و 50،. وهذه النتائج تدعم البناء الثلاثي العوامل للأصولية الذي افترضه الباحث.

جدول (1). ملخص ملاءمة البيانات للنتائج

محك الملاءمة	القيمة	مؤشر الملاءمة
غير دالة	(p< 0,001) 252,72	χ^2
القيم الأقل من 3 تعبر عن ملاءمة مقبولة، والقيم الأقل من 2 تعبر عن ملاءمة جيدة	1.91	χ^2/df
القيم الأكبر من 0.90 تعبر عن ملاءمة مقبولة، والقيم الأكبر من 0.95 تعبر عن ملاءمة جيدة	.93	IFI
القيم الأكبر من 0.90 تعبر عن ملاءمة مقبولة، والقيم الأكبر من 0.95 تعبر عن ملاءمة جيدة	.92	TLI

القيم الأكبر من 0.90 تعبر عن ملاءمة مقبولة، والقيم الأكبر من 0.95 تعبر عن ملاءمة جيدة	.93	CFI
القيم الأقل من 0.07 تعبر عن ملاءمة مقبولة، والقيم الأقل من 0.05 تعبر عن ملاءمة جيدة	.047	RMSEA

يعد معامل ثبات ألفا من أكثر طرق تقدير الثبات شيوعًا، إلا أنه يعتمد على عدد من الافتراضات السيكومترية التي من الصعب تحقيقها إن لم يكن مستحيلاً في كثير من المتغيرات النفسية والسلوكية (Raykov, 2004). ونظراً لصعوبة تحقيق هذه الافتراضات ومحدودية معامل الثبات ألفا، اقترح بعض الباحثين طريقة لتقدير معامل الثبات من نتائج التحليل العاملي التوكيدي (Graham, 2006; Raykov, 2004)؛ لذا تم تقدير معامل الثبات في هذه الدراسة من نتائج التحليل العاملي التوكيدي من خلال المعادلة الآتية التي ذكرها «براون» (Brown, 2006):

$$estimated\ reliability = \frac{(\sum \lambda_i)^2}{(\sum \lambda_i)^2 + \sum \theta_e + 2\sum \theta_\delta}$$

وقد وضعت قيم الثبات الذي تم تقديره باستخدام المعادلة السابقة في الشكل (1) فوق كل بعد من الأبعاد الثلاثة للأصولية. وتشير تلك النتائج إلى أن قيم الثبات للأبعاد الثلاثة للأصولية مقبولة، وهي على النحو الآتي: سلطة الدين 81،؛ الدين الثابت 78،؛ رفض الدنيوي 71، . في حين كان الثبات الكلي للمقياس 81، .

شكل (1). قيم الثبات لأبعاد الأصولية وتشبعات البنود بأبعادها.

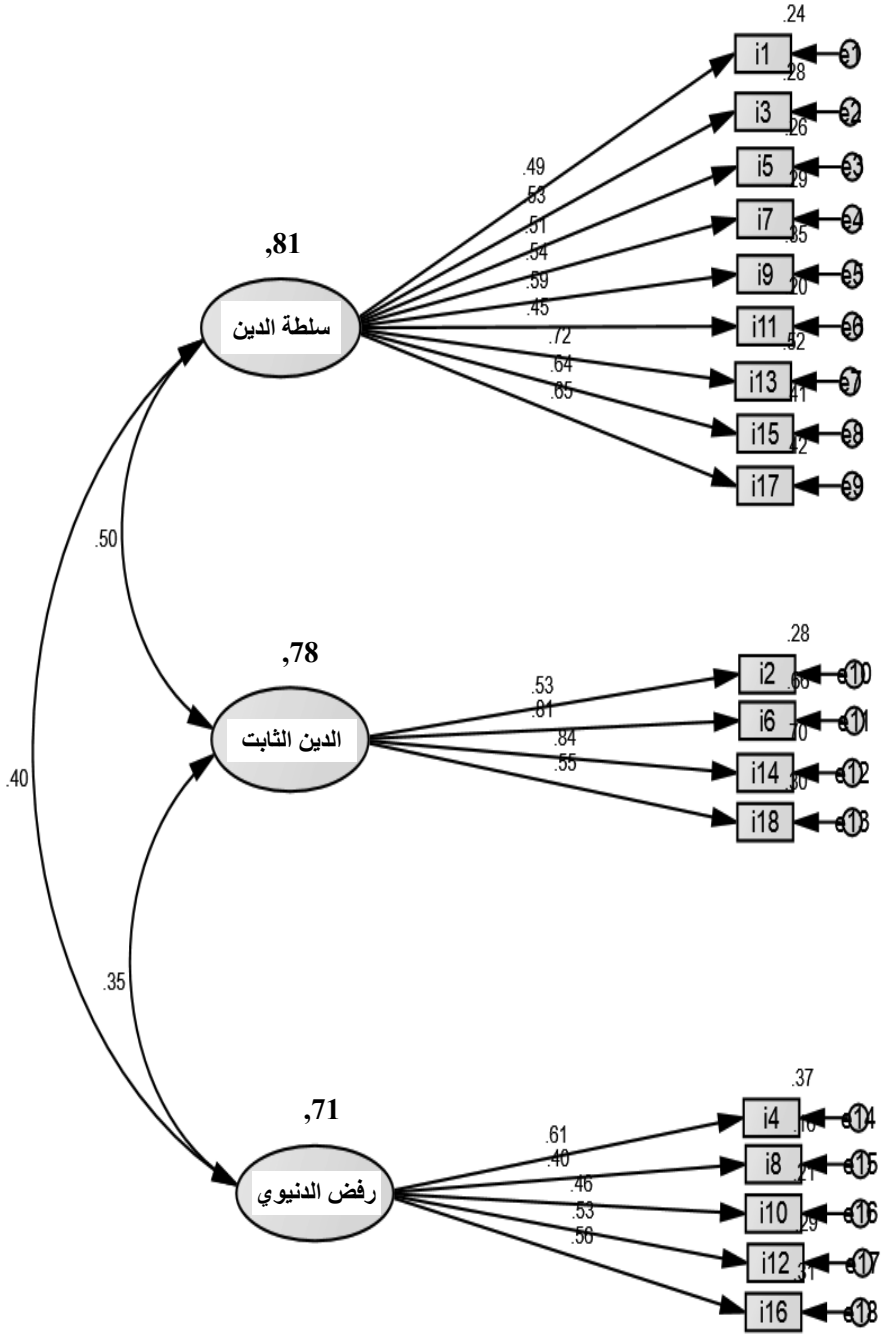

ويوضح جدول (2) علاقة البند بالبعد الذي ينتمي له بعد استبعاد البند، حيث يلاحظ تراوح العلاقة بين البند والدرجة الكلية للمقياس ككل بعد حذف البند ما بين 19، إلى 56، (بند واحد فقط أقل من 30،)، أما سلطة الدين فتراوحت بين 39، إلى 61،، والدين الثابت بين 45، إلى 70،، ورفض الدنيوي فكانت بين 31، إلى 44،، مما يشير إلى اتساق داخلي جيد.

جدول (2). علاقة البند بالبعد الذي ينتمي له بعد استبعاد البند

البند	المقياس ككل	سلطة الدين	الدين الثابت	رفض الدنيوي
.1	.42	.42		
.2	.46		.45	
.3	.42	.48		
.4	.36			.44
.5	.43	.44		
.6	.48		.63	
.7	.40	.46		
.8	.19			.31
.9	.47	.50		
.10	.32			.34
.11	.31	.39		
.12	.30			.38
.13	.56	.61		
.14	.46		.70	
.15	.50	.57		
.16	.36			.43
.17	.50	.54		
.18	.31		.48	

المقياس ككل لديه القدرة التمييزية بين مجموعة الـ 25% الأعلى درجة في الأصولية (م=80.0، ع=3.4، ن=110) ومجموعة الـ25% الأدنى درجة (م=59،1، ع=4،8، ن=109)، حيث كان معامل ت يساوي 37،4 وهو دال عند مستوى دلالة 001،، مما يضيف صدقا تمييزيا للمقياس. ومجازا يمكن اعتبار الدرجات من 80 فأعلى (الإرباعي الأعلى) درجة عالية في الأصولية. ونظرا لحداثة المقياس، لا تتوافر بيانات صدق تلازمي له سوى ما سوف تسفر عنهم نتائج الدراسة اللاحقة.

إجمالا سعت الدراسة لتصميم مقياس عربي للأصولية الإسلامية مستفيدة من الأطر النظرية والدراسات والمقاييس السابقة، وتوقعت أنه باستخدام التحليل العاملي التوكيدي، سيتم الحصول على مقياس يدعم البناء ثلاثي العوامل للأصولية، وهي: قبول سلطة الدين، والدين الثابت، ورفض الدنيوي. وهو ما خلصت إليه النتائج بالفعل، مما يدعم ما توصل إليه كل من «لاهت، كونواي، سافاج، وايت، و أونيل" (Liht, Conway, Savage, White, & O'Neill, 2011) في بنائهم الثلاثي للأصولية، كما أن الخصائص السيكومترية للمقياس في حدودها المقبولة مما يشير لصلاحيته للاستخدام في الدراسات اللاحقة. ونذكر بأن فكرة البحث الرئيسية هو التأكد من التحقق من العلاقة المحتملة للأصولية الإسلامية بالعنف السياسي المسلح، وحيث إن الدراسة في هذه المرحلة تمكنت من تصميم مقياس للأصولية الإسلامية على النحو الذي تم إيضاحه، فسنقوم باستخدامه في التحقق من مشكلات وفرضيات البحث اللاحقة.

ب- مقياس العنف:

يقف الباحث أمام نوع خاص من العنف يمكن وصفه بالعنف السياسي المسلح، وهو يمثل أقصى مراتب العنف، لذا فإن مقاييس العنف المدرسي أو الأسري أو تلك التي تقيسه في سياقه الاجتماعي العام لا تعبر عن هذا النوع من العنف الشديد؛ لذا استخدمت هذه الدراسة مقياس الإرهاب الذي صممه كل من «بوترا و سوكابدي»

(Putra & Sukabdi, 2014) بعد ترجمته إلى اللغة العربية من قبل باحث هذه الدراسة. المقياس يتكون من ثلاثة بنود (1. أعمال العنف كالتفجير والقتل من أجل الدفاع عن الدين أو الوطن جائز شرعا؛ 2. كثير ممن يتهمون بالعنف هم أبطال يدافعون عن عقيدتهم؛ 3. ما تسمى بأعمال إرهابية هي من الجهاد الواجب شرعا)، وذلك بعد تغيير ما لزم من الكلمات التي كانت تعبر عن خصوصية ثقافية ماليزية، وجعلها صالحة للاستعمال مع عينة مسلمة أيًّا كانت جنسيتها. المقياس يقيس اتجاهات المفحوص لاستخدام أعمال عنف كالتفجير والقتل والتدمير تحت مبرر الدفاع عن الدين أو الوطن، ونظرته للأعمال الإرهابية والإرهابيين. يتمتع المقياس بثبات يصل إلى 71. كما وجده مطوراه، وهو نفس مستوى الثبات الذي حصل عليه الباحث في هذه الدراسة، كما وُجد أنه يرتبط بعلاقة دالة إحصائيًّا مع مقياس الأصولية الإسلامية المطور من قبل كل من «ألتمير و هنزبيرغر» (Altemeyer & Hunsberger, 1992) ومقياس آخر لـ «وليمسون و هود و أحمد و صادق و هِل» (Williamson, Hood, Ahmed, Sadiq, & Hill, 2010) وذلك بعد أن تم تغيير بنودها كي تكون صالحة للاستخدام مع العينة المسلمة. ويعد المقياس في وضعه الراهن صالحًا لأغراض الدراسة.

جـ. مقياس العنف المسلح:

قد يثير البعض تساؤلًا مشروعًا حول قدرة مقياس يتكون من ثلاث بنود على الإلمام بجميع جوانب الظاهرة التي يقيسها، فمقياس العنف ثلاثي البنود الذي ذكر آنفا قد لا يكون قادرًا على احتواء جميع مكونات ظاهرة العنف، وتفاديا لهذا الإشكال، وحيث إنه لم يعثر الباحث على مقياس بديل للعنف السياسي المسلح غير الذي استخدم هنا، فقد قام الباحث بتصميم مقياس آخر لقياس العنف

السياسي المسلح. احتوى في صيغته النهائية على 17 بندًا، تقيس ثلاثة أبعاد متصلة باستخدام السلاح والقتل العنيف والإذن بقتال الأعداء. صمم المقياس في صورة تقرير ذاتي حيث يحدد المستجوب مدى انطباق كل عبارة عليه باختياره واحدًا من خمسة بدائل متاحة، تتدرج من أعارض بشدة (1درجة) إلى أوافق بشدة (5 درجات) (انظر ملحق 2). وأدنى درجة يمكن أن يحصل عليها المفحوص هي 17 وأعلاها 85 . وتشير الدرجة العليا إلى ارتفاع في السمة المقاسة باتجاه تبني العنف المسلح. وقد لاحظ الباحث عند التطبيق أن بعض بنود المقياس كانت مستفزة للعينة، وهو أمر غير مستغرب، نظرًا لطبيعة الظاهرة التي نقيسها.

وقد صيغت البنود وفقاً للأطر النظرية التي تم استعراضها في المقدمة، وبعد تنقية هذه البنود ومراجعتها من قبل خمسة مختصين نفسيين، طبقت جميعها على عينة البحث. وقبل الشروع في عملية التحليل العاملي لبنود المقياس، تم التحقق من معاملات الارتباط بين الدرجة الكلية للمقياس (بعد استبعاد البند) ودرجة البند. حيث وجد أنها جميعها دالة وتتراوح بين 42، و 75، . ثم حللت هذه البنود عاملياً بعد تدويرها تدويرًا مائلًا بطريقة «فاريماكس»، واعتد بالتشبع الجوهري بالعامل عند مستوى 4، فأكثر، بالإضافة إلى محك «جتمان" للجذر الكامن للعامل ≤ 1، وعليه تم الاحتفاظ بـ 17 بندًا استوعبتها ثلاثة عوامل شكلت 59% من التباين الكلي، وحيث إن ما يهم هو الدرجة الكلية للمقياس، لذا سوف تستخدم هذه الدرجة في التحليلات. علما بأن معامل ثبات كرونباخ وصل إلى 92،، كما ارتبط المقياس تلازميًّا بمعامل ارتباط 55، مع مقياس كل من «بوترا و سوكابدي» (Putra & Sukabdi, 2014)، و 57، مع مقياس العدوانية لـ «باس و بيري» (Buss & Perry, 1992) اللذين استخدما في هذه الدراسة، الأمر الذي يؤهل المقياس سيكومتريا للاستخدام.

د. مقياس العدوانية:

استخدمت هذه الدراسة مقياس العدوانية لـ «باس و بيري» (Buss & Perry, 1992) الذي تمت ترجمته للعربية من قبل كل من عبد الله و أبو عباة (1995)، المقياس يتكون من 29 بندًا تغطي أربعة أبعاد هي: العدوان البدني (9 بنود)، والعدوان اللفظي (6 بنود)، والغضب (7 بنود)، والعداوة (8 بنود)، وتتم الإجابة عليه من خلال مقياس ليكارت الخماسي من لا تنطبق (1 درجة) إلى تنطبق تماما (5 درجات). وأورد معدا المقياس مؤشرات الاتساق الداخلي والتحليل العاملي، وكانت معامل الثبات بطريقة التجزئة النصفية 79،، وألفا كرونباخ 83،، وإعادة التطبيق 67، . أما معامل ألفا في الدراسة الحالية فكان 85، . وسوف تستخدم الدرجة الكلية هنا فقط في تحليل النتائج.

هـ. مقياس المواطنة:

المقياس تم تطويره من قبل الكندري وآخرين (2012 تحت الطبع) حيث تكون في نسخته الأصلية من 6 مقاييس فرعية تقيس المواطنة (السياسية والاجتماعية والذوقية والجمالية والاقتصادية والدينية)، ولطبيعة وحاجة الدراسة، ستستخدم الدراسة هنا قيم المواطنة الاجتماعية (12 بندًا)، وقيم المواطنة الدينية (6 بنود) فقط، تقيس بنود قيم المواطنة الاجتماعية مدى توافر هذا النوع من المواطنة لدى المشارك، ومن أمثلة بنودها: أبادر لعمل الخير لصالح الوطن، أشعر بمسؤولية كبيرة على عاتقي تجاه بلدي، أنا فرد فعال وأخدم وطني، علاقتي طيبة مع الجميع من أجل الوحدة الوطنية، أحرص على التعاون مع الجميع من أجل مصلحة الوطن. أما قيم المواطنة الدينية فتقيس مدى توافر هذا النوع من المواطنة لدى المشارك، ومن أمثلة البنود: احترم الديانات الأخرى، أنا متسامح مع جميع الطوائف والمذاهب الدينية الأخرى،

احترم المذاهب الأخرى كدور العبادة الخاصة بهم، وطقوسهم ومعتقداتهم واحتفالاتهم. ونظرًا للتشابه الكبير بين بندين في مقياس القيم الدينية، فقد تم إلغاء أحدهما بحيث أصبح عدد بنود المقياس 5 بنود. ويطلب من المشاركين تحديد مدى موافقتهم على العبارات (الدرجة 1= أعارض بشدة، و 5 = أوافق بشدة)؛ حيث تفصح الدرجة المرتفعة عن قيم مواطنة مرتفعة. أما ثبات المقياسين كما وجدها مطورو المقياس فهي مرتفعة (كرونباخ ألفا: المواطنة الاجتماعية 88،؛ المواطنة الدينية 81،)، أما في الدراسة الحالية فقد كانت 78، للمواطنة الاجتماعية و 78، للقيم الدينية. ولمقياس قيم المواطنة الاجتماعية صدق مع كل من الهوية الوطنية (49،) والتجانس الثقافي (44،)، والاعتداد بالمنتج المحلي (34،)، أما الصدق التلازمي لقيم المواطنة الدينية فقد ارتبطت بالهوية الوطنية (40،)، والتجانس الثقافي (33،)، والاعتداد بالمنتج المحلي (26،).

الاجراءات:

نظرًا لحساسية مفهوم بنود الأصولية، وارتباطها بجملة من المعاني السلبية كما صورها الإعلام، تم إعلام العينة بأن الغرض من الدراسة هو قياس الاتجاهات (كما هو ظاهر من عنوان الاستبانة)، وتم تأكيد سرية البيانات وأنها خاصة لأغراض البحث العلمي فقط، وإلى جانب بنود المقاييس، تم أخذ بيانات العمر والجنس. الاستمارة تشمل ثلاثة مقاييس هي الأصولية الإسلامية، العنف، والعدوانية. أما عينة الموظفين، فقد تم التواصل معهم خلال فترة عملهم في وزارات الدولة المختلفة، وإلى جانب بنود المقاييس، تم أخذ بيانات العمر والجنس، وشملت الاستمارة ثلاثة مقاييس هي الأصولية الإسلامية، والعنف، والمواطنة (الاجتماعية والدينية).

الطرق الإحصائية:

لإتمام عملية التحليل الإحصائي قام الباحث باستخدام طرق إحصائية ملائمة لطبيعة البيانات المستخدمة، حيث استخدم المتوسطات، والانحراف المعياري، ومعاملات ألفا كرونباخ، واختبار «ت»، ومعامل ارتباط بيرسون، ومعادلة الانحدار المتعدد، إضافة إلى التحليل العاملي الاستكشافي والتوكيدي.

* * *

النتائج

أولا- العلاقة بين الأصولية الإسلامية والعنف لدى عينة من الطلاب:

تتعلق النتائج التالية بالتحقق من الفرض الأول الذي ينص على أنه لا توجد علاقة دالة إحصائيًّا بين الأصولية الإسلامية والعنف والعدوانية لدى عينة من الطلاب الكويتيين المسلمين. حيث يوضح جدول (3) العلاقة بين الأصولية بدرجاتها الكلية والفرعية من جانب، والعنف والعدوانية من جانب آخر، حيث يتضح أن معامل ارتباط الدرجة الكلية للأصولية بالعنف ضعيفة (ر=08،)، في حين كان ارتباطها بالعدوانية عكسيًّا وضعيفًا، ولكنها دالة إحصائيًّا (ر=13-، دالة عند 05،). كما نجد أن سلطة الدين ارتبطت إيجابيًّا بصورة دالة، ولكنها ضعيفة أيضًا مع العنف (ر=20، دالة عند 01،)، ولكن علاقة باقي مقاييس الأصولية الفرعية والعنف كانت قريبة من الصفر. كما يتضح أن العدوانية ارتبطت عكسيا بصورة دالة إحصائيًّا مع رفض الدنيوي (ر=20-، دالة عند 01،)، ولم ترتبط مع باقي المقاييس الفرعية للأصولية. ويشير الجدول إلى أن علاقة العنف بالعدوانية كانت موجبة (ر= 34، دالة عند 01،).

ونشير هنا إلى أن بعض الدراسات السابقة أشارت إلى أهمية تحييد أثر العمر والجنس في العلاقة بين الأصولية والعنف (Moghaddam, 2006)، والتزاما بذلك قام الباحث بالتحقق من ارتباط العمر مع متغيرات الدراسة، حيث يتضح أن هناك ارتباطاً عكسياً دالاً بين العمر وكل من العنف والعدوانية. من جانب آخر، يوضح الجدول العلاقات البينية بين المقاييس الفرعية الأصولية، وهي إجمالًا في حدود الدرجة المتوقعة.

جدول (3). معاملات ارتباط بيرسون بين متغيرات الدراسة (طلاب ن=413)

	العمر	سلطة الدين	الدين الثابت	رفض الدنيوي	الأصولية	العنف	العدوانية
العمر							
سلطة الدين	.04						
الدين الثابت	.03	.45**					
رفض الدنيوي	.05	.28**	.22**				
الأصولية	.06	.86**	.65**	.68**			
العنف	.11-*	.20**	.03	.07-	.08		
العدوانية	.26-**	.04-	.06-	.20-**	.13-*	.34**	

* دالة إحصائيًا عند مستوى 0.05 بدلالة طرفين ، **دال إحصائيًا عند مستوى 0.01 بدلالة طرفين

ولكي تتضح طبيعة العلاقة بصور أكثر نقاء، قام الباحث بعملية الارتباط الجزئي Partial correlations حيث تم تحييد أثر كل من العمر والجنس، وبعد إجراء هذه العملية وجد الباحث أن العلاقة بين سلطة الدين والعنف قد انخفضت لكنها ما زالت دالة (ر= 17،، دالة عند 01،)، أي أن تأثير سلطة الدين لا تسهم في العنف إلا بقدر يسير جدًّا يصل إلى 2.8% من التباين فقط. وكتحليل إضافي، قام الباحث بإجراء عملية تحليل الانحدار المتعدد لمعرفة تأثير كل من سلطة الدين والعمر والجنس على درجة العنف، مع ملاحظة أن هناك فروقًا دالة بين الجنسين ستتضح في النتائج اللاحقة هنا. حيث يتضح من الجدول (4) أن معادلة الانحدار جوهرية (ف(3، 401)=10،40 ، دالة عند 01،)، رغم أن التباين ضعيف إجمالا ولا يتنبأ سوى بـ 7،3% من تباين العنف (R2)، وكانت مساهمة كل من العوامل المنبئة الثلاثة جوهرية.

جدول (4). معاملات الانحدار المتعدد لسلطة الدين والعمر والجنس في التنبؤ بالعنف (Enter)

متغير المحك	المتغير المستخدمة	R	R^2	B	Beta	t	الثابت
العنف	العمر	.270	.073	.063-	.141-	4،50 2،90	5،27-
	الجنس			.779-	.150-	3،00	
	سلطة الدين			.082	.166	3،40	

قيم ت جميعها دالة عند 01،

ثانياً- العلاقة بين الأصولية والعنف لدى عينة من الموظفين وارتباطها بالمواطنة الاجتماعية والدينية:

نستعرض النتائج التالية من أجل التحقق من الفرض الثاني والثالث، حيث ينص الفرض الثاني على أنه توجد علاقة دالة إحصائيًّا بين الأصولية والعنف المسلح باستخدام عينة من الموظفين الكويتيين، في حين ينص الفرض الثالث على أنه لا توجد علاقة دالة إحصائيًّا بين الأصولية وقيم المواطنة الاجتماعية والدينية. يوضح جدول (5) العلاقة بين الأصولية بدرجاتها الكلية والفرعية من جانب، والعنف والمواطنة الاجتماعية والدينية من جانب آخر، حيث يتضح أن معامل ارتباط الدرجة الكلية للأصولية بالعنف كان عكسيًّا دالًا لكنه ضعيف (ر=13-،)، كما نجد أن سلطة الدين لم ترتبط بالعنف كما في عينة الطلاب، ولكنها ارتبطت عكسيا بصورة دالة بالدين الثابت (ر= 14-،) ورفض الدنيوي (ر=20-،) رغم ضعفها أيضًا. من جانب آخر ارتبطت الأصولية إيجابا مع المواطنة الاجتماعية (ر=37،) والمواطنة الدينية (ر=15،) رغم ضعفها العام، كما ارتبطت سلطة الدين إيجابا بالمواطنة الاجتماعية (ر=48،) والمواطنة الدينية (ر=26،)، وكذلك ارتبط الدين الثابت إيجابًا بالمواطنة الاجتماعية (ر=44،) والمواطنة الدينية (ر=26،)، في حين ارتبط رفض الدنيوي عكسيًّا بكل من

المواطنة الاجتماعية (ر=16-) والمواطنة الدينية (ر=12-) رغم ضعفها بوجه عام. كما نجد أن العنف لم يرتبط بالمواطنة بنوعيها بصورة دالة.

وحيث إن بعض الدراسات السابقة أشارت إلى أهمية تحييد أثر العمر والجنس في العلاقة بين الأصولية والعنف (Moghaddam, 2006)، فقد قام الباحث بالتحقق من علاقته بمتغيرات البحث، حيث اتضح أن العمر ارتبط بصورة ضعيفة لكنها دالة مع الأصولية وسلطة الدين ورفض الدنيوي، كما ارتبطت عكسيًّا بصورة دالة مع العنف (ر=26-)، لكنها لم ترتبط بالمواطنة بنوعيها. من جانب آخر، يوضح الجدول العلاقات البينية بين المقاييس الفرعية الأصولية، وهي إجمالًا في حدود الدرجة المتوقعة.

جدول (5) معاملات ارتباط بيرسون بين متغيرات الدراسة (موظفين ن=398)

	العمر	سلطة الدين	الدين الثابت	رفض الدنيوي	الأصولية	العنف	المواطنة الاجتماعية	المواطنة الدينية
العمر								
سلطة الدين	,17*							
الدين الثابت	,04	,75**						
رفض الدنيوي	,10*	,32**	,35**					
الأصولية	,16*	,87**	,82**	,72**				
العنف	-,26**	-,01	-,14**	-,20**	-,13*			
المواطنة الاجتماعية	,04	,48**	,44**	-,16**	,37**	-,10		
المواطنة الدينية	-,06	,26**	,26**	-,12*	,15**	-,02	,62**	

* دالة إحصائيًّا عند مستوى 0,05 بدلالة طرفين، ** دال إحصائيًّا عند مستوى 0,01 بدلالة طرفين

ولكي تتضح طبيعة العلاقة بصور أكثر نقاء، قام الباحث بعملية الارتباط الجزئي Partial correlations حيث تم تحييد أثر كل من العمر والجنس، وبعد إجراء هذه العملية وجد أن العلاقة بين العنف والدين الثابت لم تتغير كثيرًا (ر=-12،) وكذلك مع رفض الدنيوي (ر=21-،) ولكنها استمرت في الاتجاه المعاكس. أي أن عزل تأثير كل من العمر والجنس لم يؤثر كثيرًا في العلاقة بين العنف وكل من الدين الثابت ورفض الدنيوي. وحيث إن علاقة العنف بكل من الأصولية ومقاييسها الفرعية والعمر جميعها جاءت عكسية، لذا لم يعد هناك حاجة لإجراء عملية تحليل الانحدار المتعدد كما تم في الدراسة السابقة.

ثالثاً- الفروق بين الجنسين في الأصولية الإسلامية لعينتي الطلاب والموظفين:

تختص النتائج هنا بالفرض الرابع والخامس، حيث ينص الفرض الرابع على أنه لا توجد فروق دالة بين الجنسين لدى كل من عينتي الطلاب والموظفين في الأصولية الإسلامية ودرجاتها الفرعية. يوضح جدول (6) المتوسط والانحراف المعياري لمقياس الأصولية ودرجاته الفرعية وقيم «ت» ودلالتها للفروق بين الجنسين لعينة الطلاب، حيث يتضح أن هناك فروقًا دالة إحصائيًّا بين الجنسين في الدرجة الكلية للأصولية والدرجة الفرعية لسلطة الدين، حيث حصل الذكور على متوسط أعلى جوهريًّا من متوسط الإناث، ولا توجد فروق جوهرية في المقاييس الفرعية الأخرى.

* * *

جدول (6). المتوسط والانحراف المعياري لمقياس الأصولية ودرجاته الفرعية وقيم «ت» ودلالتها للفروق بين الجنسين لعينة الطلاب (ن=413)

	الذكور ن=167		الإناث ن= 246		ت	دلالة ت
	م	ع	م	ع		
سلطة الدين	36.0	4.9	33.6	5.1	4.6	.001
الدين الثابت	18.2	2.3	18.0	2.5	0.8	غير دال
رفض الدنيوي	17.1	4.0	17.1	3.6	0.1	غير دال
الدرجة الكلية للأصولية	71.3	8.5	68.8	8.2	3.1	.01

أما في عينة الموظفين، فيشير جدول (7) أنه لا توجد فروق دالة إحصائيًّا بين الجنسين سوى في الدين الثابت، حيث كان متوسط الإناث أعلى من متوسط الذكور بصورة جوهرية.

جدول (7). المتوسط والانحراف المعياري لمقياس الأصولية ودرجاته الفرعية وقيم «ت» ودلالتها للفروق بين الجنسين في عينة الموظفين.

	الذكور ن=170		الإناث ن=176		ت	دلالة ت
	م	ع	م	ع		
سلطة الدين	35.0	5.8	36.7	5.3	1.3	غير دال
الدين الثابت	17.5	2.5	18.0	2.1	2.0	.05
رفض الدنيوي	15.9	4.6	16.2	4.5	.5	غير دال
الدرجة الكلية للأصولية	69.9	10.5	71.0	9.6	1.0	غير دال

أما الفرض الخامس فقد نص على أنه لا توجد فروق دالة بين الطلبة والموظفين، ولا بين الطالبات والموظفات في الأصولية الإسلامية ودرجاتها الفرعية. حيث يتضح من جدول (8) أن متوسط الطلاب كان أعلى من متوسط الموظفين بصورة دالة إحصائيًّا في كل من الدين الثابت ورفض الدنيوي، ولا توجد فروق بينهما في الدرجة الكلية

للأصولية ولا سلطة الدين. أما جدول (9) فيظهر أن متوسط الموظفات كان أعلى من متوسط الطالبات بصورة جوهرية في كل من سلطة الدين والدرجة الكلية للأصولية، في حين كان متوسط الطالبات أعلى جوهريا من متوسط الموظفات في رفض الدنيوي.

جدول (8). المتوسط والانحراف المعياري لمقياس الأصولية ودرجاته الفرعية وقيم «ت» ودلالتها للفروق بين مجموعتي الطلاب والموظفين الذكور

	الطلبة ن=167		الموظفون ن=165		ت	دلالة ت
	م	ع	م	ع		
سلطة الدين	36.0	4.9	36.0	5.8	0.0	غير دال
الدين الثابت	18.2	2.3	17.5	2.5	2.8	.01
رفض الدنيوي	17.1	4.0	15.9	4.6	2.6	.01
الدرجة الكلية للأصولية	71.3	8.5	69.9	10.5	1.4	غير دال

جدول (9). المتوسط والانحراف المعياري لمقياس الأصولية ودرجاته الفرعية وقيم «ت» ودلالتها للفروق بين مجموعتي الطلاب والموظفين الإناث.

	الطالبات ن=246		الموظفات ن=177		ت	دلالة ت
	م	ع	م	ع		
سلطة الدين	33.7	5.1	36.7	5.3	6.1	.01
الدين الثابت	18.0	2.5	18.0	2.1	0.2	غير دال
رفض الدنيوي	17.1	3.6	16.2	4.5	2.3	.05
الدرجة الكلية للأصولية	68.8	8.3	71.0	9.6	1.5	.01

المناقشة

سعت الدراسة الحالية لمعرفة حقيقة العلاقة المفترضة بين الأصولية والعنف، ولأجل ذلك، سعت لتصميم مقياس للأصولية الإسلامية صالح من الناحية السيكومترية لاستخدامه في الدراسات الفرعية اللاحقة. ولفحص العلاقة المحتملة بين الأصولية الإسلامية والعنف والعدوانية لدى عينة من الطلاب الجامعيين الكويتيين، كما أعادت الدراسة على عينة من الموظفين الكويتيين باستخدام مقياس آخر جديد للعنف مطور من قبل الباحث، وذلك للتأكد من العلاقة بين الأصولية والعنف، ومدى إمكانية تعميم النتيجة على شريحة أوسع من الكويتيين، كما سعت للتحقق من العلاقة المحتملة بين الأصولية والمواطنة الاجتماعية والدينية. وقبل الشروع في ذلك، قامت الدراسة باستقصاء مفهوم الأصولية أولًا، وموقعها في التراث النفسي، وعلاقتها المفترضة بالعنف، واستعرضت بعض الدراسات السابقة المتاحة في هذا المجال.

سعت الدراسة إلى التحقق من فرضها الأول محاولة تعرف العلاقة المحتملة بين الأصولية الإسلامية والعنف والعدوانية لدى عينة من طلاب جامعة الكويت، والنتائج تشير إلى عدم وجود علاقة تذكر بين المتغيرين سوى علاقة ضعيفة، لكنها دالة، بين سلطة الدين والعنف، لا تفصح سوى عن 2،8% من التباين بعد تحييد تأثير كل من العمر والجنس. تقدم هذه النتائج دليلًا إضافيًّا لما قدمته الدراسات السابقة، فبعد أن اتضح من الدراسات السابقة أن المسلمين ليسوا أكثر من غيرهم عنفا، قدمت نتائج هذه الدراسة دليلًا آخر على أن الأصولية الإسلامية المتهمة بأنها سبب العنف المزعوم للمسلمين، ليست لها علاقة تذكر بعنف عينة الدراسة التي تشكلت من طلاب كويتيين مسلمين من الجنسين. وبذلك تحقق الفرض الأول الذي نص على أنه لا توجد علاقة دالة إحصائيًّا بين الأصولية الإسلامية والعنف والعدوانية لدى عينة من الطلاب الكويتيين المسلمين.

غير أن هناك بعض الملاحظات من الممكن أن تحد من درجة الاطمئنان للنتيجة. فإلى أي درجة ممكن أن نعمم هذه النتيجة على شريحة أوسع من المسلمين الكويتيين؟ في الحقيقة لا نستطيع ذلك، فشريحة الطلاب محدودة المدى العمري، ولا نعرف إن كان من الممكن أن ترتبط الأصولية بالعنف بصورة مغايرة مع شرائح عمرية أوسع. لذا قامت الدراسة باستخدام عينة أحرى من الموظفين الكويتيين ذات مدى عمري أوسع، وذلك للتحقق من فرضها الثاني. وحيث إن البحث يتعامل مع شريحتين عمريتين مختلفتين بصورة جوهرية من الناحية السنية (م الطلاب= 23،4، ع=5،7؛ م الموظفين=33،1، ع=8،7؛ ت= 18،8، دالة عند 001،) وكذلك من الناحية المهنية، فقد افترضت الدراسة أنه لا توجد علاقة دالة إحصائيًّا بين الأصولية والعنف المسلح باستخدام عينة من الموظفين الكويتيين. وللتحقق من ذلك، استخدمت مقياسًا جديدًا طوره الباحث بهدف الإلمام بصورة أكبر بظاهرة العنف السياسي، كان أطول (17 بندًا) من المقياس الثلاثي المستخدم مع عينة الطلاب. وجاءت النتائج أكثر وضوحا من حيث تأكيدها على أن العلاقة بين الأصولية والعنف ضعيفة (بين 01–، و 20–،) بوجه عام رغم جوهريتها، ليس هذا فحسب، بل كانت بالاتجاه المعاكس، أي أن ارتفاع الأصولية يصاحبه انخفاض في العنف. الأمر الذي يضيف اطمئنانا أكثر على إمكانية تعميم النتيجة التي تم التوصل إليها مع الطلاب على شريحة جديدة من الموظفين. النتائج جاءت منسجمة بوجه عام مع نتائج الدراسات السابقة القليلة في هذا المجال. وعليه يتحقق الفرض الثاني الذي نص على أنه لا توجد علاقة دالة إحصائيًّا بين الأصولية والعنف المسلح باستخدام عينة من الموظفين الكويتيين.

من ناحية أخرى قد يثار تساؤل آخر، وهو كون أن العنف لم يرتبط هنا بالأصولية، حيث جاءت العلاقة ضعيفة وعكسية، فهل يعني ذلك أن الأصوليين مواطنون صالحون؟ ولجدة هذا السؤال، قدمت الدراسة فرضها الثالث على نحو صفري، حيث ينص على

أنه لا توجد علاقة دالة إحصائيًّا بين الأصولية وقيم المواطنة الاجتماعية والدينية. نتائج الدراسة أجابت بوضوح عن هذا التساؤل، فبعكس ما افترضته الدراسة، فقد توصلت إلى أن هناك علاقة موجبة بين الأصولية وقيم المواطنة الاجتماعية والدينية تراوحت ما بين ضعيفة إلى متوسطة (15، إلى 48، وجميعها دالة عند 01،)، أي أنه كلما ارتفعت الأصولية، ارتفعت قيم المواطنة الصالحة الاجتماعية والدينية. وعلى ذلك لم يتحقق الفرض الثالث، ولكنه جاء مؤكدا بنحو ما على عدم ارتباط الأصولية الإسلامية بالعنف.

فإضافة إلى نتائج الدراسات السابقة التي خلصت بوجه عام إلى أن المسلمين ليسوا أكثر من غيرهم عنفًا، أكدت نتائج الدراسة الحالية أن الأصولية الإسلامية المتهمة بأنها سبب العنف المزعوم للمسلمين، ليس لها علاقة تذكر بعنف عينة الدراسة التي تشكلت من طلاب وموظفين كويتيين مسلمين من الجنسين، بل أظهرت ارتباط الأصولية ارتباطا موجبا مع قيم المواطنة الاجتماعية والدينية، بحيث كلما ارتفعت الأصولية، ارتفعت قيم المواطنة الصالحة الاجتماعية والدينية.

ويعتقد كل من «سونيك، لانداو، و غرينبيرغ» (Soenke, Landau, & Greenberg, 2013) بأنه من الخطأ نسب العنف والتطرف للدين، فإن ما ارتكبه غير المؤمنين والملاحدة وذوو التوجهات المعادية للدين، كهتلر و ماو و ستالين، من مجازر وفضائح ومعاناة للبشرية خلال ستين عاما أكبر بكثير مما ارتكبته الصراعات الدينية التي حدثت خلال التاريخ البشري الموثق. إن معظم الحروب الكبرى لم يشعلها مسلمون، بل كانوا في كثير من الأحيان ضحاياها، كالحروب الصليبية، والحرب العالمية الأولى والثانية، وقتل الملايين من سكان أستراليا الأصليين، ومثلهم من الهنود الحمر في أمريكا الشمالية، وقتل وتشويه سكان مدينتي هيروشيما وناجازاكي اليابانيتين بإلقاء القنبلة النووية عليها، واختطاف الملايين من إفريقيا وترحيلهم قصرا للعمل كعبيد في أمريكا الشمالية، والذي انتهى معظمهم للموت في

عرض المحيط الأطلسي، ناهيك عما خلفه استعمار البلدان المسلمة على يد الدول غير المسلمة من قتلى كما حدث في الجزائر، إضافة إلى المجازر التي ارتكبتها وترتكبها إسرائيل بحق الفلسطينيين كصبرا وشاتيلا والعدوان المتكرر على غزة.

لقد أشارت دراسة قامت بها «مؤسسة أمريكا الجديدة» 5 أن نسبة قتلى الهجمات الإرهابية التي حدثت داخل الولايات المتحدة بعد 11 سبتمبر التي قام بها إرهابيون غير مسلمين (مناهضون للحكومة، عنصريون، متطرفون غير مسلمين) كانت ضعف ما قام الجهاديون الإسلاميون. وفي دراسة تابعة لمكتب التحقيقات الفيدرالي الأمريكي6، أوضحت أن نسبة ما نسب ارتكابه لمسلمين متطرفين من اعتداءات إرهابية على الأراضي الأمريكية بين عامي 1980 إلى 2005 كان 6% فقط من مجموع ما ارتكب، والباقي لجماعات أخرى (7% متطرفون يهود، 42% من دول لاتينية، 24% يسار متطرف، 5% شيوعيون، 16% أخرى).

ليس من أهداف هذه الدراسة الدفاع عن المسلمين، ولا تبرئة الجماعات الجهادية المسلحة منهم، إطلاقًا، ولا يجب أن تفهم نتائجها بهذا السياق، كل ما أرادت هذه الدراسة الوصول إليه هو أن نكون أكثر موضوعية وعلمية في تشخيص أسباب العنف المتفجر في دولنا الإسلامية. هل هناك عنف تم ويتم على أيدي إسلاميين متطرفين؟ بالطبع نعم، لكن هل السبب هو الأصولية كما تم تعريفها في هذه الدراسة؟ لا يبدو ذلك، على الأقل من نتائج الدراسة الحالية، وعليه يجب البحث عن أسباب محتملة أخرى، والتوقف عن إضاعة الوقت والجهد والمال في معالجة السبب الخطأ. العنف ظاهرة لا يمكن إنكارها، ولابد أن لها أسبابا علينا معرفتها، لكن الإشارة للسبب الخطأ لا يساعد إطلاقا على تشخيص المشكلة بالصورة السليمة، ناهيك عن إمكانية حلها. هناك الكثير من التصورات شائعة في المجتمع، فرضها الإعلام غالبا،

هي في حقيقتها افتراضات لم يتم التحقق منها، ونرى أنه من الواجب أن تخضع للتحقق العلمي، فلا توجد لدينا وسائل أكثر دقة وموضوعية من المنهج العلمي.

ما الذي يجعل شخصين يعتنقان نفس الأفكار، يتبنى أحدهم سلوكا متسامحا في حين ينزع الآخر لسلوك متطرف وعنيف؟ يبدو أن المشكلة في الفهم الخطأ للنص الديني، وفي الإيمان بأن تطبيق الإسلام لن يتم دون استخدام القوة، وليس في الأصولية في حد ذاتها. فيرى بعض المتطرفين قتال كل أعداء الإسلام مستشهدا بقوله تعالى: ﴿ وَٱقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ ﴾ وبقوله تعالى: ﴿ فَإِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ ﴾، وقوله: ﴿ فَإِذَا ٱنسَلَخَ ٱلْأَشْهُرُ ٱلْحُرُمُ فَٱقْتُلُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَٱحْصُرُوهُمْ وَٱقْعُدُوا۟ لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ ﴾، ولكنه ينسى أن هذه الآيات مقيدة بقوله سبحانه: ﴿ وَقَٰتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوٓا۟ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْمُعْتَدِينَ ﴾، وقوله: ﴿ فَمَنِ ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَٱعْتَدُوا۟ عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلْمُتَّقِينَ ﴾، وقوله: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱدْخُلُوا۟ فِى ٱلسِّلْمِ كَآفَّةً وَلَا تَتَّبِعُوا۟ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِ ۚ إِنَّهُۥ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ ﴾، ويستشهد بحديث النبي عليه الصلاة والسلام: «**أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، وأن محمدا رسول الله، ويقيموا الصلاة، ويؤتوا الزكاة، فإذا فعلوا ذلك، عصموا مني دماءهم وأموالهم، إلا بحق الإسلام، وحسابهم على الله تعالى**»، وينسى أن الحديث يشرح الآية ولا يجب أن يتناقض معها، فالمقصود بالناس هنا قريش، أي أن قريش لن توقف الحرب حتى يؤمنوا بي في النهاية، فلا إكراه في الدين.

وحتى الجماعات التي يمكن تصنيفها بأنها أصولية، إسلامية كانت أو غير إسلامية، لا يمكن افتراض أنها عنيفة في مسلكها لأن معظمهما ليس كذلك، فأغلب الجماعات

الإسلامية التي يمكن أن تصنف بأنها جماعات أصولية تنبذ العنف وتتبنى طرقا سلمية. في المقابل ليس كل العنف المرتكب باسم الدين تم من قبل أصوليين، بل في كثير من الأحيان تم على يد جهلة بدافع التعصب والتطهير العرقي. وحيث إن عينة الدراسة هذه يمكن تصنيفها بأنها من عامة المسلمين، سيكون من المفيد في الدراسات اللاحقة لو تم إعادتها على عينات من مجتمع الجماعات الإسلامية التي توصف بالأصولية بأطيافها المختلفة للوقوف بصورة أدق على العلاقة بين الأصولية والعنف.

وحيث إن ظاهرة الأصولية الإسلامية لم يتم دراستها بشكل واف في الدراسات السابقة، وخاصة العربية منها، بقيت طبيعة الاختلاف بين الجنسين في هذا البعد غامضة نوعا ما، لذا جاءت الدراسة الحالية للتحقق فيما إذا كان هناك فروق دالة بين الجنسين في هذا البعد، حيث نص **الفرض الرابع** على أنه لا توجد فروق دالة بين الجنسين لدى كل من عينتي الطلاب والموظفين في الأصولية الإسلامية ودرجاتها الفرعية. فيما يخص الطلاب، جاءت النتائج مغايرة للفرض، حيث أشارت إلى أن هناك فروقًا دالة إحصائيًّا بين الجنسين في الدرجة الكلية للأصولية والدرجة الفرعية لسلطة الدين، حيث حصل الذكور على متوسط أعلى جوهريًّا من متوسط الإناث، ولا توجد فروق جوهرية في المقاييس الفرعية الأخرى. وربما عكست النتائج هذه الطبيعة التوكيدية الحازمة للشخصية الذكورية التي ترى بضرورة سيادة سلطة الدين الأمر الذي يرفع درجة الأصولية، ويدعم هذا الاستنتاج ما نشاهده من أن معظم، إن لم نقل كل، المراتب الدينية السلطوية يتقلدها الرجال وليس النساء. أما في عينة الموظفين، فقد دعمت النتائج الفرض جزئيا أيضا، حيث اتضح أنه لا توجد فروق دالة إحصائيًّا بين الجنسين سوى في الدين الثابت، حيث كان متوسط الإناث أعلى من متوسط الذكور بصورة جوهرية. ويبدو أن تفوق الإناث على الذكور في الدين الثابت مرده إلى أن الشخص الذي يحصل على درجة مرتفعة في هذا البعد

يرى أن تعاليم الدين صالحة لكل زمان ومكان ولكل البشر، وأن الشريعة أفضل التشريعات، الأمر الذي يشير إلى مستوى تدين عال، ومن المعلوم أن الإناث أعلى في مستوى التدين من الذكور (الخضر، 2000)، لكن الأمر يحتاج إلى مزيد من الدراسة والفحص للتأكد من دقة هذا التفسير.

أما الفرض الخامس فقد نص على أنه لا توجد فروق دالة بين الطلبة والموظفين، ولا بين الطالبات والموظفات في الأصولية الإسلامية ودرجاتها الفرعية. حيث أشارت النتائج إلى أن متوسط الطلاب كان أعلى من متوسط الموظفين بصورة دالة إحصائيًّا في كل من الدين الثابت ورفض الدنيوي، ولا توجد فروق بينهما في الدرجة الكلية للأصولية ولا سلطة الدين، وإلى أن متوسط الموظفات كان أعلى من متوسط الطالبات بصورة جوهرية في كل من سلطة الدين والدرجة الكلية للأصولية، في حين كان متوسط الطالبات أعلى جوهريا من متوسط الموظفات في رفض الدنيوي. وكما هو ملاحظ، لا يتحقق الفرض إلا في جوانب جزئية، وجاءت النتائج متغايرة بين العينتين، الطلاب والموظفين، ولا يمكننا القفز إلى استنتاجات وتفسيرات لذلك، فما زالت الظاهرة المقاسة لم تتبلور بعد، والمقياس يستخدم لأول مرة، ولكن النتائج تبقى مفيدة في بناء افتراضات جديدة تكون أساسًا لدراسات توسعية أخرى قادمة.

وعلى هامش الدراسة أشارت النتائج إلى أن العمر يرتبط عكسيًّا بالعنف والعدوانية، حيث تتجه الفئات العمرية الأصغر سنّاً للعنف، وقد يكون سبب ذلك مرده إلى ضعف الاتزان الانفعالي لهذه الفئة، وغلبة التسرع على التؤدة والحكمة، وقلة المسؤوليات الاجتماعية، مما يجعلها عرضة للاندفاع نحو الأعمال العنيفة. فمن المعلوم أن الفرد كلما زاد عمره أصبح أكثر نضجًا وحكمة، وارتفع مستوى الاتزان الانفعالي لديه، مما يجعله أكثر تعقلًا في انتقاء خياراته، وأكثر قدرة على ضبط

نفسه، وأفضل تكيفًا مع متطلبات الموقف، مما يحجم من فرص اختيار السلوك العنيف، وأكثر ميلًا لتقديم الحلول التوافقية التي تعتمد الحوار والتفاوض والتنازل عن خيارات السلوك العنيف. وقد يفسر ذلك أن معظم الانتحاريين والمتهمين بأعمال عنف هم من فئات عمرية صغيرة غالبًا.

من جانب آخر، لقد واجهت هذه الدراسة مشكلة تعريف الأصولية، التي جاءت في صيغة فضفاضة تشمل معظم المسلمين أيًّا كانت درجة تدينهم، وتعريفا كهذا قد يكون مناسبا للبيئات المسيحية التي نشأ خلالها المفهوم بحكم ضعف الالتزام العام لمعظم المسيحيين بمسيحيتهم، وبذلك يمكن فرز الأصوليين منهم من غيرهم. لقد تم إيضاح ما عنته الأطر النظرية بالأصولية، ولا سيما الأصولية الإسلامية، حيث أمكن حصرها بالاعتقاد أن الإسلام هو الدين الحق الواجب اتباعه، وغيره من الأديان والملل باطلة، وأن الدين يشمل جميع حياة المسلم، وأنه لا انفصال بين ما هو ديني وما هو دنيوي، وأن الفلاح في الدنيا والخلاص في الآخرة مرهون باتباع تعاليم الإسلام، وأن تطبيق الشريعة الإسلامية في الدولة والمجتمع المسلم واجب، وأن الذل الذي يلاقيه المسلمون في هذه الدنيا مرجعه إلى عدم الالتزام بالإسلام، وأن جهاد أعداء الإسلام هو السبيل لتخليص الأمة من محنتها. وإذا تم التسليم بهذا التعريف، فسنجد أن فئة واسعة من المسلمين سيدخلون في هذا التعريف، اعتقادًا على الأقل إن لم يكن ممارسة، ومن ثم فإن التعريف ليس قادرًا على فرز فئة محددة تتبنى هذه الأفكار، لأن معظمها معتقدات يمكن إرجاعها إلى نصوص مقدسة من الكتاب والسنة.

ومع ذلك التزمت الدراسة بتعريف الأصولية كما جاء في الأطر النظرية، والتي انعكست على بنود المقياس المستخدم. وإذا كانت الأصولية تحمل مضامين سلبية في الفكر الغربي، فإن أساس المصطلح ليس كذلك في الفكر الإسلامي؛ لأن الإسلام

يحارب الجمود والتقليد، ويدعو للاجتهاد والاستنباط والاستدلال والتجديد، كما يعني الرجوع للفهم الصحيح للإسلام من خلال مصادره الأساسية. والتخوف هنا هو أن أي محاولة للتخلص من التطرف والإرهاب، قد تنزلق لمحاربة الأصولية التي في جوهرها التمسك بالدين.

ونذكر هنا أن أغلب الدراسات التي تم استعراضها هنا، ومن ضمنها هذه الدراسة، تبنت المنهج الارتباطي الوصفي، لذا من المناسب التنبيه إلى أنه في الدراسات الارتباطية يجب عدم افتراض السببية، بمعنى أن الأصولية ليست بالضرورة سببًا للعنف، أو العكس، هذا بافتراض أن هناك علاقة ما بينهما.

الدراسة أجريت على عينات من مجتمع الطلاب والموظفين الكويتيين من كلا الجنسين، لذا من الممكن تعميم هذه النتيجة على مجتمع هذه العينة وهو الكويتيون، لكن من الواجب الحذر من تعميم النتائج على مجتمعات أخرى تتباين خصائصها مع خصائص مجتمع الدراسة، والقاعدة العامة هي أنه كلما كان المجتمع المراد تعميم النتيجة عليه أكثر تجانسًا مع خصائص مجتمع الدراسة، كالمجتمعات الخليجية مثلا، كنا أكثر اطمئنانًا في تعميم النتيجة على المجتمع الجديد، لكن لحساسية مشكلة العنف وانتشارها في معظم المجتمعات المسلمة، وتجنبًا من الوقوع في تعميم خطأ لا نفع منه، خاصة أن مثل هذه الدراسة تجرى لأول مرة حسب علم الباحث، لذا كان لزاما عليه التوصية بشدة بإعادة هذه الدراسة على مجتمعات عربية مسلمة أخرى. وبالمثل، لا يمكننا تعميم نتيجة الدراسة على المجتمعات أو المجموعات الحركية التي تدين بغير الدين الإسلامي، إذ لا يمكن إغفال تأثير المتغيرات الحضارية والثقافية على طبيعة العلاقة المحتملة بين الأصولية والعنف.

لاحظت الدراسة أن هناك اختلافًا في النتائج بين عينتي الطلاب والموظفين فيما يخص قياس الفروق بين الجنسين في الأصولية، فلقد أوضحت النتائج أن هناك فروقاً بينهما في الدرجة الكلية للأصولية وسلطة الدين، حيث حصل الذكور على درجة أعلى من درجة الإناث بصورة دالة، لكنها اختفت عند استخدام عينة الموظفين وظهر فرق واحد هو الفرق بينهما في الدين الثابت، الأمر الذي يجعل من تعميم النتائج أو تفسيرها مهمة صعبة، ويتمنى الباحث أن تكون هذه المسألة من القضايا البحثية في الدراسات اللاحقة.

أخيرا، يأمل الباحث أن يكون قد وفق في الإجابة عن سؤال ملح ومهم، يتعلق بمشكلة حية لا يمكن إغفالها، تحصد يوميًّا أرواح بريئة، وتخرب الديار، وتهلك الحرث والنسل، ناهيك عن تأثيرها على الاقتصاد ومعيشة الناس. ويأمل من زملائه الباحثين وزميلاته الباحثات بذل المزيد من الجهد للوقوف على الأسباب الحقيقية خلف هذا العنف الذي يجتاح بلادنا، وإلى تطبيق هذه الدراسة على بيئات جديدة عربية مسلمة.

* * *

الهوامش

(1) هو الزميل الفاضل الدكتور جاسم الخواجه رحمه الله وأحسن إليه.

(2) سورة الحج V

(3) سورة الممتحنة 8

(4) TKB (Terrorism Knowledge Base) (2015, April 12) (www.tkb,org). Now hosted by the National Consortium for the Study of Terrorism and Responses to Terrorism (START). Retrieved from: http://www.start.umd.edu.

(5) New American Foundation, 2015 (http://securitydata.newamerica.net/extremists/analysis.html)

(6) The FBI Federal Bureau of Investigation (https://www.fbi.gov/stats-services/publications/terrorism-20022005-/terror02_05#terror_05sum)

(7) سورة البقرة آية 191

(8) سورة محمد آية 4

(9) سورة التوبة آية 5

(10) سورة البقرة آية 190

(11) سورة البقرة آية 194

(12) سورة البقرة آية 208

(13) رواه البخاري ومسلم

المراجع

أولاً- المراجع العربية:-

- أبو زيد، بكر بن عبد الله (1997). معجم المناهي اللفظية، (ط3)، دار العاصمة للنشر والتوزيع، الرياض.
- إسماعيل، عزت (1996). سيكلوجية التطرف و الإرهاب، حوليات كلية الآداب، 16(110)، الكويت.
- الخضر، عثمان (2000). التدين و الشخصية أحادية العقلية. مجلة دراسات نفسية، 10(1)، 3-28. مصر
- القرضاوي، يوسف (1998). مستقبل الأصولية الإسلامية (ط3). بيروت: الكتاب الإسلامي.
- الكندري، يعقوب، والبيلي، سهام، والبشر، سعاد، وغنام، مها، والعصفور، عثمان (2012). قيم المواطنة والانتماء في ثقافة المجتمع الكويتي ودور المؤسسات الاجتماعية في تعزيزها. الكويت: مكتب الإنماء الاجتماعي.
- زعفران، الهيثم (2009). المصطلحات الوافدة وأثرها على الهوية الإسلامية. القاهرة: مركز الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية.
- شبار، سعيد (1993). الاصطلاحات الغربية في الفكر الإسلامي المعاصر. أبحاث ندوة الدراسات المصطلحية والعلوم الإسلامية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، فاس، المغرب، 1414هـ، 1993م، ج2، ص307.
- عبد الله، معتز وأبو عبأه، صالح) ١٩٩٥). أبعاد السلوك العدواني: دراسة عاملية مقارنة، بحوث في علم النفس الاجتماعي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة .
- عمارة، محمد (2004). معركة المصطلحات بين الغرب والإسلام (ط2). القاهرة: نهضة مصر.
- منصور، رشدي، وحفني، قدري (1996). أحادية الرؤية المفهوم والقياس. المجلة المصرية للدراسات النفسية، 6(14)، 15-37.
- وهبة، مراد (2005). الأصولية والعلمانية. القاهرة: دار الثقافة.

ثانياً- المراجع الأجنبية:-

- Almond, G. A., Sivan, E., & Appleby, R. S. (1991). "Fundamentalism: Genus and Species". In M. E. Marty & R. S. Appleby (Eds.), **Fundamentalisms Comprehended** (pp. 399424-). Chicago: University of Chicago Press.
- Altemeyer, B. (2003). "What Happens when Authoritarians inherit the Earth? A simulation". **Analyses of Social Issues and Public Policy**, 3, 161169-.
- Altemeyer, B., & Hunsberger, B. (2005). "Fundamentalism and Authoritarianism". In R. F. Paloutzian & C. L. Park (Eds.), **Handbook of the Psychology of Religion and Spirituality** (pp. 378393-). New York, NY: Guilford Press.
- Altemeyer, B., & Hunsberger, B.(1993). "Religion and Prejudice: Lessons not learned from the Past: Reply to Gorsuch". **The International Journal for Psychology of Religion**, 3, 3337-.
- Altemeyer, B. & Hunsberger, B. (1992). "Authoritarianism, Religious Fundamentalism, Quest and Prejudice". **International Journal for the Psychology of Religion**, 2, 113133-.
- Antoun R. T. (2001). **Understanding Fundamentalism: Christian, Islamic, and Jewish Movements**. Walnut Creek, CA: AltaMira.
- Armstrong, K. (2001). **The Battle for God: A History of Fundamentalism**. New York: Ballantine.
- Batson,C.D., Schoenrade, P., & Ventis, W.L.(1993). **Religion and the Individual: A Social Psychological Perspective**. New York: Oxford University Press.

- Berger, P. (1992). **A Far Glory: The Quest for Faith in the Age of Credulity**. New York: Free Press.
- Brown, T.A. (2006). **Confirmatory Factor Analysis for Applied Research**. London: Guilford Press.
- Bruce, S. (2000). **Fundamentalism**. Malden, MA: Blackwell.
- Bruce, S. (1990). "Protestant Resurgence and Fundamentalism". **Political Quarterly**, 61, 16168-.
- Bryant, F. B., & Yarnold, P. R. (1995). "Principal-components Analysis and Exploratory and Confirmatory Factor Analysis". In L. G. Grimm & P. R. Yarnold (Eds.), **Reading and Understanding Multivariate Statistics** (pp. 99136-). Washington, DC: American Psychological Association.
- Bushman, B. J., Ridge, R. D., Das, E., Key, C. W., & Busath, G. L. (2007). "When God Sanctions Killing: Effect of Scriptural Violence on Aggression". **Psychological Science**, 18(3), 204207-.
- Buss, A. H., & Perry, M. P. (1992). "The Aggression Questionnaire". **Journal of Personality and Social Psychology**, 63, 452459-.
- Chalk, P. (1999). "The Evolving Dynamic of Terrorism in the 1990s". **Australian Journal of International Affairs**, 53(2), 151167-.
- Emerson, M. O. & Hartman, D. (2006). "The Rise of Religious Fundamentalism". **Annual Review of Sociology**, 32, 127144-.
- Fish, M.S., Jensenius, F. R., & Michel, K. E. (2010). "Islam and Large-scale Political Violence: Is There a Connection?" **Comparative Political**

Sciences, 43(11), 13271362-.

- Fulton, A.S., Gorsuch, R.L., Maynard, E.A. (1999). "Religious Orientation, Anti-homosexual Sentiment, and Fundamentalism among Christians". **Journal of Scientific Study of Religion**. 38:14–22
- Gottschalk, P., & Greenberg, G. (2008). **Islamophobia: Making Muslims the Enemy**. Lanham, MD: Rowan & Littlefield.
- Graham, J. W. (2012). **Analysis of Missing Data**. In J. W. Graham, Missing Data (pp. 4769-). New York, NY: Springer New York. Retrieved from http://link.springer.com/10.10072_5-4018-4614-1-978/.
- Graham, J.M. (2006) . "Congeneric and (Essentially) Tau-Equivalent Estimates of Score Reliability: What They Are and How to Use Them". **Educational and Psychological Measurement**, 66, 930–944.
- Helal, A. A., & Coston, C. T. M. (1995). "Low Crime Rates in Bahrain: Islamic Social Control Testing the Theory of Synnomie". In C. B. Fields & R. H. Moore (Eds.), **Comparative Criminal Justice: Traditional and Nontraditional Systems of Law and Control** (pp. 3047-). Long Grove, IL: Waveland.
- Henry, P. J., Sidanius, J., Levin, S., & Pratto, F. (2005). "Social Dominance Orientation, Authoritarianism, and Support for Intergroup Violence between the Middle East and America". **Political Psychology**, 26, 569583-.
- Hood, R.W., Hill, P. C. & Spilka, B. (2009). **The Psychology of Religion: An Empirical Approach** (4th ed.). New York: Guilford Press.
- Hood, R. W., Jr., Hill, P. C., & Williamson, W. P. (2005). **The Psychology of**

Religious Fundamentalism. New York: Guilford Press.

- Hunsberger, B. (1995). "Religion and Prejudice: The Role of Religious Fundamentalism, Quest, and Right-wing Authoritarianism". **Journal of Social Issues**, 51(2),113129-.
- Hunsberger, B., & Jackson, L. M. (2005). "Religion, Meaning, and Prejudice". **Journal of Social Issues**, 61, 807–826.
- Hunsberger, B., Owusu, V., & Duck, R. (1999). "Religion and Prejudice in Ghana and Canada: Religious Fundamentalism, Right-Wing Authoritarianism and Attitudes toward Homosexuals and Women". **The International Journal for the Psychology of Religion**, 9(3), 181194-.
- Huntington, S. P. (1996). **The Clash of Civilizations and the Remaking of the Modern World**. New York, NY: Simon & Schuster.
- Iannaccone, L.R. (1997). "Toward an Economic Theory of Fundamentalism". **Journal of Institutional and Theoretical Economy**. 153, 100–16
- Jonas, E., & Fischer, P. (2006). "Terror Management and Religion: Evidence that Intrinsic Religiousness mitigates Worldview Defense following Mortality Salience". **Journal of Personality and Social Psychology**, 91, 553–567.
- Juergensmeyer, M. (2003). **Terror in the Mind of God: The Global Rise of Religious Violence**. Berkeley: Univirsity of California Press (3rd ed).
- Kovalevan, M. (2008). "Patriotism and Citizenship as Values of Civil Society's Formation in Modern Russian". **Middlesex University Occasional Papers in Education and Life Long Learning**, 2(1), 63 – 74.

- Kay, A. C., Gaucher, D., McGregor, I., & Nash, K. (2010). "Religious Conviction as Compensatory Control". **Personality and Social Psychology Review**, 14, 37–48.
- Khatib, L. (2003). "Communicating Islamic Fundamentalism as Global Citizenship". **Journal of Communication Inquiry**, 27: 389
- Kilpatrick, L.A.(1993). "Fundamentalism, Christian Orthodoxy, and Intrinsic Orientation as Predictors of Discriminatory Attitude". **Journal for the Scientific Study of Religion**, 32, 256268-.
- Kruglanski, A. W., & Fishman, S. (2006). "The Psychology of Terrorism. «Syndrome" versus» Tool" Perspectives". **Terrorism and Political Violence**, 18, 193215-.
- Kruglanski, A.W., Gelfand, M. & Gunaratna, R. (2012). "Terrorism as Means to an end: How Political Violence bestows Significance". In P.R. Shaver, & Mikulincer (Eds.) **Meaning, Morality and Choice: The Social psychology of Existential Concerns** (pp. 203212-). Washington, D.C.: American Psychological Association.
- Lawrence, B.B. (1989). **Defenders of God: The Fundamentalist Revolt against the Modern Age**. San Francisco: Harper & Row.
- Liht, J., Conway, L. G., Savage, S., White, W., & O'Neill, K. A. (2012). "Religious Fundamentalism: An Empirically derived Construct and Multi-cultural Measurement Scale. "**Archive for the Psychology of Religion**, 33(3), 299323-

- Maltby, J. (1998). "Religious Orientation and Rigidity. "**The Journal of Psychology**, 132(2), 674676-.
- Marty, M. E. & Appleby, R. S. (1991). **Fundamentalism: Genus and Species**. Chicago: University of Chicago Press.
- Mavor, K. I., Macleod, C. J., Boal, M. J., & Louis, W. R. (2009). "Right-wing Authoritarianism, Fundamentalism, and Prejudice revisited: Removing Suppression and Statistical Artefact". **Personality and Individual Differences**, 46, 592597-.
- McCleary, D. F., Quillivan, C. C., Foster, L. N., & Williams, R. L. (2011). "Meta-analysis of Correlational Relationships between Perspectives of Truth in Religion and Major Psychological Constructs". **Psychology of Religion and Spirituality**, 3, 163180-.
- McFarland, S.G.(1989). "Religious Orientations and the Targets of Discrimination". **Journal for the Scientific Study of Religion**, 28, 324336-.
- Moghaddam, F. M. (2008). **How Globalization spurs Terrorism: The lopsided Benefits of "One World" and why that fuels Violence**. Wesport: Praeger Security International.
- Moghaddam, V. M. (2006). **From the Terrorists' Point of View: What they Experience and why they come to Destroy**. Wesport CT: Praeger Security International.
- Moghaddam, V. M. (2002). "Violence, Terrorism and Fundamentalism: Some Feminist Observations". **Global Dialogue**, 4(2), 6676-.
- Neapolitan, J. L. (1997). "Homicides in Developing Nations: Results of

Research using a Large and Representative Sample". **International Journal of Offender Therapy and Comparative Criminology**, 41, 358374-.

- Omar, R.A. (2003). "Islam and Violence". **The Ecumenical Review**, 55(2), 158163-.
- Ostow, M. (1990). "The Fundamentalist Phenomenon: A Psychological Perspective". In N. J. Cohen (Ed.), **The Fundamentalist Phenomenon: A View from Within, A Response from Without** (pp. 99125-). Grand Rapids, MI: Eerdmans.
- Paloutzian, P. F., & Park, C. L. (Eds.). (2013). **Handbook of the Psychology of Religion and Spirituality** (2nd ed., pp. 357–379). New York, NY: Guilford Press.
- Pech, R.J. & Slade, B.W. (2006). "Religious Fundamentalism and Terrorism: Why do they do it and what do they want?" **Foresight: Journal of Future Studies, Strategic Thinking and Policy**, 8, 1, pp. 820-.
- Piazza, J. (2009). "Is Islamic Terrorism more Dangerous?: An Empirical Study of Group ideology, Grganization, and Goal Structure". **Terrorism and Political Violence**, 21, 6288-.
- Putra, I. E., & Rufaidah, A. (2010). "Mencari akar munculnya terorisme Islam di Indonesia [Seeking the Root Causes of Islamic Terrorism in Indonesia]". **Jurnal Ilmiah Psikologi**. 4 (1), 8695-.
- Putra, I. E., & Sukabdi, Z. A. (2014). "Can Islamic Fundamentalism Relate to Nonviolent Support? The Role of Certain Conditions in Moderating the Effect of Islamic Fundamentalism on Supporting Acts of Terrorism". **Peace and Conflict**, 20, 583589-.

- Putra, I. E. & Sukabdi, Z. A. (2013). "Basic Concepts and Reasons behind the Emergence of Religious Terror Activities in Indonesia: An Inside View. "**Asian Journal of Social Psychology**, 16, 8391-.
- Quillen, C. (2002). "A Historical Analysis of Mass Casualty Bombers". **Studies in Conflict and Terrorism**, 25, 279292-.
- Raykov, T. (2004). "Estimation of Maximal Reliability: A Note on a Covariance Structure Modelling Approach". **British Journal of Mathematical and Statistical Psychology**, 57, 2127-.
- Rokeach, M. (1960). **The Open and Closed Mind**. New York: Basic Books.
- Rowatt, W.C., Johnson, M.K., LaBouff, J.P. & Gonzalez, A. (2013). "Religious Fundamentalism, Right-wing Authoritarianism, and Prejudice: Insights from Meta-analyses, Implicit Social Cognition, and Social Neuroscience". **Handbook of the Psychology of Religion and Spirituality** 2, 457475-
- Saroglou, V. (2010). "Religiousness as a Cultural Adaptation of Basic Traits: A Five-Factor Model Perspective". **Personality and Social Psychology Review**, 14, 108125-.
- Saroglou, V. (2002). "Religion and the Five Factors of Personality: A Meta-analytic Review". **Personality and Individual Differences**, 32, 1525-.
- Sethi, S. & Seligman, M.E.P. (1993). "Optimism and Fundamentalism". **Psychological Science**, 4, 256259-.
- Sleat, M. (2006). "Liberalism, Fundamentalism and Truth", **Journal of Applied Philosophy**, 23(4), 405417-.

- Soenke, M., Landau, M. J., & Greenberg, J. (2013). "Sacred armor: Religlon's Role as a Buffer Against the anxieties of Life and the Fear of Death". In K. I. Pargament (Ed.), APA **Handbook of Psychology, Religion, and Spirituality: Vol. 1. Context, Theory, and Research** (pp. 105122-). Washington, DC: American Psychological Association.
- START (National Consortium for the Study of Terrorism and Responses to Terrorism) (2015, May 16). Retrived from: http://www.start.umd.edu/about/about-start.
- Taylor, M. & Horgan, J. (2001). "The Psychological and Behavioral Bases of Islamic Fundamentalism". **Terrorism and Violence**, 13(4), 3771-.
- The Small Arms Survey (2005). **Weapons at War**. Oxford: Oxford University Press.
- Venkatraman, A. (2007). "Religious Basic for Islamic Terrorism: The Quran and its Interpretations". **Studies in Conflict & Terrorism**, 30, 229248-.
- Whitley, B. E. (2009). "Religiosity and Attitudes toward Lesbians and Gay Men: A Meta-analysis". **The International Journal for the Psychology of Religion**, 19, 2138-.
- Williamson, P.W., Hood, R.W., Jr., Ahmad, A., Sadiq, M., & Hill, P.C. (2010). "The Intratextual Fundamentalism Scale: Cross-cultural Application, Validity Evidence, and Relationship with Religious Orientation and the Big 5 Factor Markers". **Mental Health, Religion and Culture**, 13, 721747-.

- Williams, R. L., Oh, E. J., & Bliss, S. L. (2007). "Christian Conservatism and Prominent Sociopolitical Values among Teacher-education Students in a Southeastern University". **Journal of Religion & Society**, 9, 113-.
- Wulff, D.M.(1997). **Psychology of Religion: Classic and Contemporary** (2nd ed.). New York: Wiley.
- Wylie, L. & Forest, J.(1992). "Religious Fundamentalism, Right-wing Authoritarianism and Prejudice". **Psychological Reports**, 71, 12911298-.

ملحق 1

مقياس الأصولية

يرجى تعبئة البيانات الشخصية أدناه:

١. **العمر** ☐ ٢. **الجنس** : 1 ذكر 2 أنثى

التعليمات

حدد رأيك بالنسبة لكل عبارة بوضع علامة √ على اختيارك المناسب، الدين المقصود في كل عبارة هو الدين الإسلامي.

العبارات	أعارض بشدة	أعارض	لحد ما	أوافق	أوافق بشدة
1-يدخل الدين في جميع أمور الحياة العامة.					
2-الدين صالح لكل زمان ومكان.					
3-يجب أن تسخر جميع مناحي الحياة لخدمة الدين.					
4-التشريعات الدينية التي لا تتلاءم مع العصر يجب ألا تطبق.					
5-عندما تتعارض تعاليم الدين مع العلم أو العقل يجب اتباع تعاليم الدين.					
6-تعتبر الشريعة الإسلامية أفضل التشريعات الموجودة حاليًا.					
7-مشكلات الحياة أساسها عدم الالتزام بالدين.					
8-ألتزم بتعاليم الدين التي تتوافق مع قناعاتي الشخصية.					
9-يجب أن يتم تطبيق تعاليم الدين بكل تفاصيله.					
10-يجب ألا يدخل الدين في السياسة.					

11-كل جوانب حياتي (مثلا المالية والترفيهية) منسجمة مع الدين.					
12-بعض التعاليم الدينية لم تعد تتماشى مع حياتنا العصرية.					
13-الرجوع إلى الدين هو الحل لجميع مشكلاتنا.					
14-الإسلام دين صالح لكل البشر.					
15-تعاليم الدين يجب أن تكون المصدر الوحيد للقوانين.					
16-يجب على الدولة الالتزام بالقوانين الدولية حتى لو تعارضت مع الدين.					
17-الدين هو الذي يحدد ما هو الصواب والخطأ.					
18-طريقة حكم الرسول (ص) للمدينة صالحة للتطبيق في أي مكان وزمان.					

قبول سلطة الدين مقابل رفض سلطة الدين: البنود: 1 – 3 – 5 – 7 – 9 – 11– 13 – 15 – 17

الدين الثابت مقابل الدين المتكيف: البنود: 2 – 6 – 14 – 18

رفض الدنيوي مقابل قبول الدنيوي: البنود: 4 – 8 – 10 – 12 – 16 (جميع بنود هذا البعد معكوسة)

التصحيح

أعارض بشدة = 1 أوافق بشدة = 5

ملحق (2)

مقياس العنف المسلح

يرجى تعبئة البيانات الشخصية أدناه:

١. العمر [ ] ٢. الجنس : [1] ذكر [2] أنثى

التعليمات

حدد رأيك بالنسبة لكل عبارة بوضع علامة √ على اختيارك المناسب،

العبارات	أعارض بشدة	أعارض	لحد ما	أوافق	أوافق بشدة
1-الجهاد في سبيل الله لا يحتاج إلى إذن من أحد.					
2- يجب تطهير البلاد من الخارجين عن الدين.					
3- قتل بعض المدنيين أمر لا يمكن تفاديه عند قتال الأعداء.					
4- أحدث نفسي كثيرا بالجهاد ضد أعداء الدين.					
5-يجب استخدام أقسى درجات القوة عند مواجهة الأعداء.					
6-من حق رجل الأمن قتل أي مشتبه به متهم بجريمة قتل.					
7-من حق أي مواطن الاحتفاظ بسلاح للدفاع عن نفسه عند الحاجة.					
8-إذا استخدم العدو أسلحة غير مشروعة، هذا يعطينا الحق أن نستخدمه ضدهم.					
9-علينا أن ندافع عن الدين بأي وسيلة كانت.					

10- التضحية ببعض المدنيين في سبيل قتال الأعداء أمر مقبول.					
11- الجهاد في سبيل الله لا يحتاج إلى فتوى.					
12- يجب قتل العدو حتى لو لم يكن مستعدا لقتالنا.					
13- إذا قصرت الدولة عن قتال أعداء الله فيجب على أفراد المجتمع القيام بهذا الدور.					
14- تفجير أماكن وجود أعداء الدين، حتى لو كانت دور عبادته، أمر مشروع.					
15- الخارجين عن الدين يستحقون القتل.					
16- ما يسمى اليوم إرهابًا هو في الحقيقة جهاد في سبيل الله.					
17- يمكن أن نستخدم طرقًا غير مشروعة في قتال العدو إذا استخدمها ضدنا.					

The Relationship between Islamic Fundamentalism and Violence

Abstract

The purpose of this study is to identify the proposed relationship between Islamic fundamentalism (IF), armed political violence (APV), and aggression using 413 college students and 398 employees. All subjects were male (363) and female (448) Kuwaiti Muslims. To assess the nature of this relationship, the study developed an Arabic measure of IF and another for APV. The study also assessed the possible relationship between IF and religious and social citizenship. The study started by clarifying the concept of fundamentalism and its proposed link with violence from a psychological perspective. The results found no relationship between IF, APV, and aggression, and found a significant positive correlation between IF and religious and social citizenship. The study urged for continues efforts to search for other possible reasons of APV

Auther:

. *Prof.* Othman H. Alkhadher

- Ph.D. (1994). Organizational Psychology, from Nottingham University -England.
- Professor of Psychology at the Psychology Department, Faculty of Social Sciences at Kuwait University.
- Associate Fellow of the British Psychological Society (AFBPsS) is awarded in recognition of several years' experience and contribution to the field of psychology."

Publications:

1. Books:

1- Alkhadher, O. (2017). **Thinking: Styles and Skills**. Kuwait: Aafaq pulisher.
2- Alkhadher, O. (2012). **Organizational Psychology**. Kuwait: Aafaq pulisher.
3- Alkhadher, O. (2011). **Epic Popular Action of Kuwaitis in London during the 1990-1991 Iraqi Invasion.** Kuwait Aafaq.
4- Alkhadher, O. (2011). **Kuwait Students in the Liberation War.** Kuwait Aafaq.
5- Alkhadher, O. (2009). **Emotional Intelligence**. Kuwait: Alebdaa Alfekri.
6- Alkhadher, O. (2009). **Educational Games**. Kuwait: Alebdaa Alfekri.

2. Articles:

1- Gadelrab, H., & Alkhadher, O. (2017). "To Translate or to Develop a Measure? The Case of a New Arabic Measure of Organizational Justice". **International Journal of Selection and Assessment**, 25(1), 85–93.
2- Gadelrab, H., & Alkhadher, O. (2016). "Academic Justice Perception for Psychology Students: The Impact of getting the Final Course Grade". **The Educational Journal**. 120(1), 15-60.
3- Alkhadher, O., & Gadelrab, H. (2016). "Organizational Justice Dimensions: Validation of an Arabic Measure". **International Journal of Selection and Assessment**, 24(4), 337-351.
4- Aldosiri, K., Alkhadher, O, Anderson, N., Alaqraa, E. (2016). "Relationships between Emotional Intelligence and Sales Performance in Kuwait". **Journal of Work and Organizational Psychology**, 32(1), 39-45.
5- Alansari, H., & Alkhadher, O. (2011). "Developing a Leadership Competency Model for Library and Information Professionals in Kuwait". **Libri-International Journal of Libraries and Information Services**, 61, 239–246

Monogragh 488

The Relationship between Islamic Fundamentalism and Violence

Prof. Othman H. Alkhadher
Department of Psychology - Faculty of Social Sciences
Kuwait University

استبانة آراء القارئ

عزيزي القارئ:

يسر أسرة تحرير حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية أن ترحب بكم وتتقدم لكم بأطيب التحيات، شاكرين لكم سلفاً تعاونكم من أجل تطوير الحوليات؛ وذلك من خلال إجابتكم عن هذه الأسئلة:

١ – العمر: ..... سنة

٢ – الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

٣ – بلد الإقامة: الكويت ☐ خارج الكويت (اذكر) .....

٤ – التعليم:

ثانوي ☐ جامعي ☐ ماجستير ☐ دكتوراه ☐

٥ – طبيعة المهنة:

أكاديمي ☐ إداري ☐ مهني ☐ أخرى (واذكرها)...

٦ – مواضيعك المفضلة:

أدبية ولغوية ☐ سياسية ☐ اجتماعية ونفسية ☐

تاريخية ☐ ثقافية ☐ أخرى (واذكرها) ...

٧ – كيف تحصل على الحوليات؟

شراء ☐ اشتراكاً ☐ استعارة ☐

٨ – هل تصلك الحوليات في الوقت المناسب؟ نعم ☐ لا ☐

٩ – رأيك في حجم الحوليات؟

كبير ☐ متوسط ☐ صغير ☐

١٠ – كيف ترى موضوعات الحوليات؟

متنوعة ☐ غير متنوعة ☐

١١ – ما الطابع العام للحوليات من وجهة نظرك؟

لغوي ☐ اجتماعي ☐ تاريخي ☐ جغرافي ☐ متنوع ☐

١٢ – هل تقرأ الحوليات بانتظام؟ نعم ☐ لا ☐

١٣ – هل تقرأ الحوليات فقط إذا كان موضوعها له علاقة بتخصصك؟ نعم ☐ لا ☐

١٤ – هل تقرأ الحوليات فقط إذا كنت ستستعين بمادتها كمرجع لبحث؟ نعم ☐ لا ☐

١٥ – هل تحتفظ بالحوليات بعد قراءتها؟ نعم ☐ لا ☐

١٦ – اقتراحاتك لتطوير الحوليات وتطوير خدماتها للقارئ:

.....

.....

.....

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

مجلس النشر العلمي – جامعة الكويت

ص. ب: 17370 الخالدية
الكويت 72454
دولة الكويت

البريد الجوي
BY AIR MAIL
PAR AVION

المجلة العربية للعلوم الإدارية

Arab Journal of Administrative Sciences

رئيس التحرير: أ. د. آدم غازي العتيبي

- صدر العدد الأول في نوفمبر ١٩٩٣ .
- First issue, November 1993.

- علمية محكمة تعنى بنشر البحوث الأصيلة في مجال العلوم الإدارية.
- Refereed journal publishing original research in Administrative Sciences.

- تصدر عن مجلس النشر العلمي في جامعة الكويت ثلاثة إصدارات سنوياً (يناير - مايو - سبتمبر).
- Published by Academic Publication Council,Kuwait University,3 issues a year (January, May, September).

- تسهم في تطوير الفكر الإداري واختبار الممارسات الإدارية وإثرائها.
- Contributes to developing and enriching administrative thinking and practices.

- مسجلة في قواعد البيانات العالمية.
- Listed in several international databases.

- تخضع للتقييم الأكاديمي الخارجي.
- Reviewed periodically by international referees for high academic standards.

الاشتراكات

الكويت: 3 دنانير للأفراد - 15 ديناراً للمؤسسات - الدول العربية: 4 دنانير للأفراد - 15 ديناراً للمؤسسات
الدول الأجنبية: 15 دولاراً للأفراد - 60 دولاراً للمؤسسات

توجه المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان الآتي:

المجلة العربية للعلوم الإدارية - جامعة الكويت ص.ب: 28558 الصفاة 13146 - دولة الكويت
هاتف: Tel: (965)24827317 - أو 4734 / 4416 /(965)24984415 - فاكس: Fax: (965)24817028
E-mail: ajas@ku.edu.kw - Web Site: http://www.pubcouncil.kuniv.edu.kw/ajas

المجلة التربوية

مجلة فصلية، تخصصية، محكّمة

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

رئيس التحرير: أ. د. عبدالله محمد الشيخ

تُنشر:

- البحوث التربوية المحكمة
- مراجعات الكتب التربوية الحديثة
- محاضر الحوار التربوي
- التقارير عن المؤتمرات التربوية وملخصات الرسائل الجامعية

- تقبل البحوث باللغتين العربية والإنجليزية.
- تنشر لأساتذة التربية والمختصين بها من مختلف الأقطار العربية والدول الأجنبية.

الاشتراكات:

في الكويت: ثلاثة دنانير للأفراد، وخمسة عشر ديناراً للمؤسسات.
في الدول العربية: أربعة دنانير للأفراد، وخمسة عشر ديناراً للمؤسسات.
في الدول الأجنبية: خمسة عشر دولاراً للأفراد، وستون دولاراً للمؤسسات.

توجه جميع المراسلات إلى:

رئيس تحرير المجلة التربوية - مجلس النشر العلمي ص.ب. ١٣٤١١ كيفان - الرمز البريدي 71955
الكويت هاتف: ٢٤٨٤٦٨٤٣ (داخلي ٤٤٠٣ - ٤٤٠٩) - مباشر: ٢٤٨٤٧٩٦١ - فاكس: ٢٤٨٣٧٧٩٤
E-mail: joe@ku.edu.kw

إصدار شهري

«تصدر مؤقتاً كل ثلاثة أشهر»

تعنى بشؤون الأنظمة والمحاماة

رئيس التحرير :
المحامي / طارق المزيني

سكرتير التحرير :
حسين العسكر

مسؤول إشتراكات :
خالد يس

الهيئة الاستشارية :
فضيلة الشيخ / عبد الله البسام
فضيلة الشيخ / مصطفى الزرقا
فضيلة الشيخ / سعد البريك
سعادة الدكتور / سعود الدريب
سعادة الأستاذ / عبدالله السبهان
سعادة الدكتور / عبدالفتاح خضر
سعادة المستشار / أحمد منير فهمي

أهداف المجلة :

* طرح ومعالجة شتى قضايا العصر ذات الطابع الشرعي والقانوني مع التركيز على إبراز الفقه الإسلامي وتبيان تميزه وشموليته في معالجة تلك القضايا .
* أن تكون ساحة إعلامية لذوي الإختصاص الشرعي والقانوني يقدمون من خلالها البحوث والدراسات ، فضلاً عن التحقيقات الصحفية المتميزة ذات العلاقة .
* نشر الوعي بأهمية المحاماة ، وحاجة الناس إليها والتأكيد على أن المحاماة علم ، وفن ، ورسالة .

دعوة للمشاركة :

* يسر «المحامي» دعوتكم للمساهمة عبر صفحاتها في كل الشؤون الشرعية والقانونية من بحوث ودراسات ومقالات أو تحقيقات .
* تقدم المجلة مكافأة عن المقالات والمواضيع التي تقبلها للنشر .

الإشتراكات : المملكة العربية السعودية : ١٠٠ ريال في السنة (للأفراد والمؤسسات)

الدول الأخرى : ٢٧ دولار أمريكي (للأفراد والمؤسسات)

تدفع الاشتراكات باسم المجلة ، بشيك مسحوب على أحد المصارف السعودية أو بتحويل مصرفي باسم رئيس التحرير : حساب رقم ٥٦٤٩/١ ـ شركة الراجحي المصرفية للاستثمار ـ الرياض ـ فرع الروضة .

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير : ص . ب ٦٨٧٤ الرياض (١١٤٥٢)

هاتف : ٤٦٥٢٧٢٥ (٩٦٦١) / فاكس : ٤٦١٣١٥٢ (٩٦٦١)

مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية

فصلية علمية محكمة تصدر عن مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت
تعنى بالبحوث والدراسات الإسلامية

رئيس التحرير الأستاذ الدكتور: وليد خالد الربيع

صدر العدد الأول في رجب ١٤٠٤هـ - أبريل ١٩٨٤م

* تهدف إلى معالجة المشكلات المعاصرة والقضايا المستجدة من وجهة نظر الشريعة الإسلامية.
* تشمل موضوعاتها معظم علوم الشريعة الإسلامية: من تفسير، وحديث، وفقه، واقتصاد وتربية إسلامية، إلى غير ذلك من تقارير عن المؤتمرات، ومراجعة كتب شرعية معاصرة، وفتاوي شرعية، وتعليقات على قضايا علمية.
* تنوع الباحثون فيها، فكانوا من أعضاء هيئة التدريس في مختلف الجامعات والكليات الإسلامية على رقعة العالمين: العربي والإسلامي.
* تخضع البحوث المقدمة للمجلة إلى عملية فحص وتحكيم حسب الضوابط التي التزمت بها المجلة، ويقوم بها كبار العلماء والمختصين في الشريعة الإسلامية، بهدف الارتقاء بالبحث العلمي الإسلامي الذي يخدم الأمة، ويعمل على رفعة شأنها، نسأل المولى عز وجل مزيداً من التقدم والازدهار.

جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير
ص.ب ١٧٤٣٣ الخالدية 72455 الكويت هاتف: ٢٤٨١٢٥٠٤ - ٢٤٩٨٤٧٢٣ ٢٤٩٨٨٠٩٥ فاكس: ٢٤٨١٠٤٣٤

العنوان الإلكتروني: jsis@ku.edu.kw - E-mail - الاشتراكات - هاتف: ٢٤٩٨٦٠٦١ - issn: 1029 - 8908

عنوان المجلة على شبكة الإنترنت: http://pubcouncil.kuniv.edu.kw/JSIS

اعتماد المجلة في قاعدة بيانات اليونسكو Social and Human Sciences Documentation Center

في شبكة الإنترنت تحت الموقع www.unesco.org/general/eng/infoserv/db/dare.html

تتوفر نصوص البحوث كاملة لدى: دار المنظومة www.mandumah.com

تفهرس المجلة وملخصاتها ونصوصها في قواعد البيانات والمعلومات التالية: EBSCO Publishing Products

مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية

مجلة علمية فصلية محكمة تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت
صدر العدد الأول منها في يناير عام 1975م

رئيس التحرير

أ. د. بنيـان سعـود تركـي

ترحـب المجلة بنشر البحوث والدراسات العلمية المتعلقة بشؤون منطقة الخليج والجزيرة العربية في مختلف المجالات العلمية.

ومن أبوابها

- البحوث العربية.
- البحوث الإنجليزية.
- عرض الكتب ومراجعتها.
- البيبلوجرافيا العربية.
- البيبلوجرافيا الإنجليزية.
- ملخصات الرسائل الجامعية: (ماجستير - دكتوراه).
- التقارير: مؤتمرات - ندوات

الاشتراكات

ترسل قيمة الاشتراك مقدماً بشيك لأمر - جامعة الكويت
مسحوب على أحد المصارف الكويتية

داخل دولة الكويت : للأفراد : 3 دنانير - للمؤسسات : 15 ديناراً
الـــدول الـعـربـيـة : للأفراد : 4 دنانير - للمؤسسات : 15 ديناراً
الدول الغير عربية : للأفراد : 4 دنانير - للمؤسسات : 15 ديناراً

توجه جميع المراسلات باسم رئيس تحرير مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية

ص.ب: 17073 الخالدية - الرمز البريدي: 72451 الكويت
تلفون: 24984067 - 24984066 - 24833215 965+ - فاكس: 24833705 965+
E-mail: jgaps@ku.edu.kw - jgaps.ku@gmail.com
http://www.pubcouncil.kuniv.edu.kw/jgaps

تفهرس المجلة وملخصاتها ونصوصها في قواعد البيانات والمعلومات التالية:
EBSCO Publishing Products
دار المنظومة: www.mandumah.com
الرقم الدولي للمجلة: ISSN : 0254 - 4288

جامعة الكويت
مجلس النشر العلمي

- تشكلت لجنة التأليف والتعريب والنشر - التابعة لمجلس النشر العلمي بجامعة الكويت في عام 1976 م .

* أهداف اللجنة :

1- توسيع دائرة النشر العلمي بمختلف التخصصات العلمية لأعضاء هيئة التدريس في جامعة الكويت .

2- إثراء المكتبة الكويتية بالكتب والمؤلفات العلمية والتخصصية والثقافية وكتب التراث الإسلامي باللغات العربية والأجنبية .

3- دعم وتنشيط عملية التعريب التي تعد من الأهداف الرئيسة التي انعقد عليها الإجماع العربي .

* مهام اللجنة :

طبع ونشر المؤلفات العلمية والدراسية والأكاديمية والكتب الجامعية(Text Book) .و المترجمة لأعضاء هيئة التدريس التي يرغب أصحابها في نشرها علي نفقة الجامعة.ويراعى التوازن في نشر هذه المؤلفات بحيث تغطي مختلف الاختصاصات في الكليات الجامعية .

توجه جميع المراسلات باسم رئيس اللجنة على العنوان التالي :
لجنة التأليف والتعريب والنشر / جامعة الكويت
ص.ب : 28301 الصفاة 13144 - دولة الكويت
تلفون : 4843185 / فاكس : 4843185
البريد الإلكتروني : atapc @kuc01.kuniv.edu.kw

KUWAIT JOURNAL OF SCIENCE

An International Journal of the Kuwait University

ISSN 2307 - 4108

A refereed Journal publishes original research in various fields of Basic and Applied Sciences and also Computer Sciences. The Journal is published three times a year by the Academic Publication Council (APC) Kuwait University.

The Journal is indexed and abstracted by major publishing houses such as Chemical Abstract, Science Citation Index Expanded, Mathematical Reviews, SCOPUS, zbMATH, Current Contents, Mathematics Abstract, Microbiological Abstracts, Directory of Open Access Journals (DOAJ) etc.

Annual Subscription

Inside Kuwait:	*3 KD* *15 KD*	*for individuals.* *for establishments*
Arab Countries:	*4 KD* *15 KD*	*for Individuals.* *for establishments*
Other Countries:	*15 US$* *60 US$*	*for Individuals.* *for establishments*

Index to KUWAIT JOURNAL OF SCIENCE is available from the Academic Publication Council, Kuwait University.

All Correspondence and Manuscripts directed to:
Professor Mohammad Afzal, Editor-in-Chief
P.O.Box 17225, Khaldiyah 72453, KUWAIT
Tel:(+965) 2481 6261, 2498 4414, 2498 4625, 2498 4456.
Fax: (+965) 2484 6725

E-mail: kjs@ku.edu.kw
Website: http://journals.ku.edu.kw/kjs

The Journal is now Printed and bounded in the STATE OF KUWAIT by the Al-Khat Printing Press Company. P. O. Box: 26992 Safat 13130 Kuwait
Tel.: (+965) 24844545 Fax: (+965) 24844949
(Email:info@alkhatpress.com)

The Publications of The Academic Publication Council

Journal of the Social Sciences 1973, Kuwait Journal of Science and Engineering 1974 (Split to KJS, JER 2013), Journal of the Gulf and Arabian Peninsula Studies 1975, Authorship Translation and Publication Committee 1976, Journal of Law 1977, Annals of the Arts and Social Sciences 1980, Arab Journal for the Humanities 1981, The Educational Journal 1983, Journal of Sharia and Islamic Studies 1983, Arab Journal of Administrative Sciences 1991.

المجلة العربية للعلوم الإنسانية

فصلية علمية محكمة تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

- ajh بحوث باللغة العربية
- ajh بحوث باللغة الإنجليزية
- ajh مناقشات وندوات
- ajh عروض الكتب الجديدة

مجلس النشر العلمي

رئيسة التحرير

أ.د. نسيمة راشد الغيث

ص.ب: 26585 الصفاة 13126 الكويت- هاتف: 24817689(965)- 24815453(965) فاكس: 24812514 (965)

P.O. Box 26585 Safat,13126 Kuwait - Tel.:(965) 24817689 - (965) 24815453 - Fax: (965) 24812514

Email: ajh@ku.edu.kw - http:// www.pubcouncil.kuniv.edu.kw/ajh

مجلة العلوم الاجتماعية

تأسست عام ١٩٧٣م. فصلية. محكّمة. تصدر عن مجلس النشر العلمي. جامعة الكويت
تعنى بنشر الأبحاث والدراسات في تخصصات السياسة والاجتماع والخدمة الاجتماعية
وعلم النفس والأنروبولوجيا والجغرافيا وعلوم المكتبات والمعلومات والأعلام

رئيس التحرير:
د. مها مشاري السجاري

تفتح أبوابها أمام

- أوسع مشاركة للباحثين العرب في مجال العلوم الاجتماعية لنشر البحوث الأصيلة والاسهام في معالجة قضايا مجتمعهم
- ترحب بالدراسات المقارنة وتشجع على التكامل بين مختلف تخصصات العلوم الاجتماعية
- عرض مراجعات الكتب والتقارير وملخصات رسائل ماجستير والدكتوراه
- تتوفر نصوص البحوث كاملة لدى EBSCO PUBLISHING و دار المنظومة www.mandumah.com

توجه جميع المراسلات إلى:
رئيس تحرير مجلة العلوم الاجتماعية
جامعة الكويت
ص. ب: 27780 الصفاة، 13055 الكويت
تلفون: 00965 24810436
فاكس: 24836026
jss@ku.edu.kw
E-mail jsskuwait@gmail.com

الاشتراكات

الكويت والدول العربية		الدول الأجنبية	
أفراد	٣ دنانير سنوياً في الكويت ٤ دنانير في الدول العربية	أفراد	١٥ دولاراً
مؤسسات	١٥ ديناراً في السنة ٢٥ ديناراً لمدة سنتين	مؤسسات	٦٠ دولاراً في السنة ١١٠ دولارات لسنتين

تدفع اشتراكات الأفراد مقدماً نقداً أو بشيك باسم جامعة الكويت أو بتحويل مصرفي لحساب جامعة الكويت رقم ٠٤٢١٠٢٦٠٨ لدى البنك المركزي في الكويت.

IBN / KW 21CBKU 0000000000000004202608

Visit our Website: apc. kuniv.edu.kw/jss

حساب المجلة بالاستغرام: @jsskuwait

حساب المجلة بالتويتر: @jsskuwait1

Advisory Board

Prof. Basil Hatim
American University - Sharjah
United Arab Emirates

Prof. Mona Baker
Manchester University

Prof. Ibrahim Al-Sa'afin
Department of Arabic Language and Literature - Jordan University

Prof. Abdul Qader Al-Fasi Al - Fehri
Department of Arabic Language and Literature - Mohamed V University

Prof. Ismail S. Muqlad
Department of Political Science
Assiout University

Prof. Imam Abdul Fattah Imam
Department of Philosophy
Ain - Shams University

Prof. Hamdi Hasan Abul-Enein
Dean, Faculty of Mass Communication
Misr International University

Prof. Mahmoud Al-Sayed Abul-Nil
Department of Psychology
Ain - Shams University

Editorial Board

Prof. Yagoub Y. Al-Kandari
Editor - in - Chief

Prof. Oayed Al-Mashaan
Department of Psychology

Prof. Gassem S. Al-Fuhaid
Department of Arabic Language

Prof. Hadi M. Ashkanani
Department of Sociology and Social Work

Prof. Magdi Abdelhafedh Salah
Department of Philosophy

Dr. Menawer B. Al-Raghy
Department of Mass Communication

Dr. Abdulmuhsen Altabtabae
Department of Arabic Language

Dr. Layla M. H. Almaleh
Department of English

Dr. Sanad A. Abdulfatah
Department of History

Maha Ibrahim Al-Mas'ad
Acting Editor

ANNALS OF THE

ARTS AND SOCIAL SCIENCES

Issued by the Academic Publication Council - Kuwait University

A REFEREED ACADEMIC QUARTERLY THAT PUBLISHES MONOGRAPHS ON TOPICS RELEVANT TO THE SCHOLARLY CONCERNS OF THE VARIOUS DEPARTMENTS IN THE FACULTIES OF ARTS AND SOCIAL SCIENCES:

FACULTY OF ARTS & HUMANITIES:

- Department of Arabic Language and Literature.
- Department of English Language and Literature.
- Department of History.
- Department of Philosophy.
- Department of Mass Communication

FACULTY OF SOCIAL SCIENCES.

- Department of Sociology and Social Work
- Department of Geography
- Department of Psychology
- Department of Political Science

Volume 38, 2017

ثمن العدد

- **الكويت**: ٥٠٠ فلس
- **البحرين**: دينار واحد
- **قطر**: ١٠ ريالات
- **الإمارات**: ١٠ دراهم
- **السعودية**: ١٠ ريالات
- **عمان**: ريال واحد
- ثمن النسخة في دول الوطن العربي ما يعادل دولاراً واحداً
- ثمن النسخة في الدول الأجنبية ما يعادل ثلاثة دولارات

الاشتراك السنوي لعدد (١٢) رسالة

سنوات الاشتراك	نوع الاشتراك	الكويت	الدول العربية	الدول الأجنبية
سنة واحدة	أفراد	٤ دنانير	٦ دنانير	٢٢ دولاراً
	مؤسسات	٢٢ ديناراً	٢٢ ديناراً	٩٠ دولاراً
سنتان	أفراد	٧ دنانير	١٠ دنانير	٣٧ دولاراً
	مؤسسات	٣٧ ديناراً	٣٧ ديناراً	١٥٠ دولاراً
٣ سنوات	أفراد	١٠ دنانير	١٤ ديناراً	٥٢ دولاراً
	مؤسسات	٥٣ ديناراً	٥٢ ديناراً	٢١٠ دولارات
٤ سنوات	أفراد	١٣ ديناراً	١٨ ديناراً	٦٧ دولاراً
	مؤسسات	٦٧ ديناراً	٦٧ ديناراً	٢٧٠ دولارا

جميع المراسلات الخاصة بشروط النشر أو أية استفسارات أخرى
توجه إلى رئيس تحرير حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية
ص. ب: ١٧٣٧٠ الخالدية - الكويت: 72454 - ت: ٢٤٨٣٠٢٥٦- فاكس ٢٤٨٣٠٢٥٦

ISSN 1560-5248 Key title: Hawliyyat Kulliyyat al-Adab
E-mail: aass@ku.edu.kw
http://apc.kuniv.edu.kw/AASS/

تتوفر نصوص البحوث كاملة لدى:
EBSCO Publishing Products
دار المنظومة: www.mandumah.com

إصدارات مجلس النشر العلمي

مجلة العلوم الاجتماعية ١٩٧٣، مجلة الكويت للعلوم والهندسة ١٩٧٤، دراسات الخليج والجزيرة العربية ١٩٧٥، لجنة التأليف والتعريب والنشر ١٩٧٦، مجلة الحقوق ١٩٧٧، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية ١٩٨٠، المجلة العربية للعلوم الإنسانية ١٩٨١، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية ١٩٨٣، المجلة التربوية ١٩٨٣، المجلة العربية للعلوم الإدارية ١٩٩١.

Rates

- **Kuwait**: K.D 0.500
- **Bahrain**: BD 1
- **Qatar**: RQ 10
- **Emirates**: DH 10
- **Saudi Arabia**: RS 10
- **Oman**: RO 1
- Cost per issue in Arab Countries: Equivalent to one US dollar
- Cost per issue in other Countries: Equivalent to three US dollars

Subscription for 12 Monographs

Subscription Period	Subscription Type	Kuwait	Arab Countries	Foreign Countries
1 Year	Individuals	4 K.D	6 K.D	22 $
	Institutions	22 K.D	22 K.D	90 $
2 Years	Individuals	7 K.D	10 K.D	37 $
	Institutions	37 K.D	37 K.D	150 $
3 Years	Individuals	10 K.D	14 K.D	52 $
	Institutions	52 K.D	52 K.D	210 $
4 Years	Individuals	13 K.D	18 K.D	67 $
	Institutions	67 K.D	67 K.D	270 $

All correspondence and enquiries must be addressed to:

Editor
ANNALS OF THE ARTS AND SOCIAL SCIENCES
P.O Box 17370 El-Khaldiah - KUWAIT 72454
Tel: 24830256 - Fax: 24830256

ISSN 1560-5248 Key title: Hawliyyat Kulliyyat al-Adab
E-mail: aass@ku.edu.kw
http://apc.kuniv.edu.kw/AASS/

Full texts are available at:
EBSCO Publishing Products
Dar Al Mandumah: www.mandumah.com

The Publications of The Academic Publication Council

Journal of the Social Sciences 1973, Kuwait Journal of Science and Engineering 1974, Journal of the Gulf and Arabian Peninsula Studies 1975, Authorship Translation and Publication Committee 1976, Journal of Law 1977, Annals of the Arts and Social Sciences 1980, Arab Journal for the Humanities 1981, The Educational Journal 1983, Journal of Sharia and Islamic Studies 1983, Arab Journal of Administrative Sciences 1991.